حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

محاكم دبي
DUBAI COURTS

التقرير السنوي

2022

قضاء يصنع المستقبل

التقرير السنوي

2022

قضاء يصنع المستقبل

صاحب السُّمو الشَّيخ

محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي

سمو الشّيخ

حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم

ولي عهد دبي، رئيس المجلس التنفيذي

سمو الشّيخ

مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم

نائب حاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية

قفزات طويلة إلى القادم الأجمل

لا جدال أبداً كما يظهر واضحاً لكلّ مواكبٍ لمسيرة العمل الجادّ المستمر والمتطلّع إلى الريادة وفق أعلى مستويات الفكر القانوني والإداري والتقني في مسيرة محاكم دبي أنها استطاعت في وقتٍ قصيرٍ أن تكون أيقونةَ القضاء العربي وهي تُنافس بقوة وكأنه لا منافس لها كي تكون أيقونة القضاء العالمي، وهي لكي تكون كذلك لا تُحلّق بجناحي طائر عظيم بل تطير بسرعة التقنيةِ التي تُسابق الريح وتسبق الصوت وتُلاحق سرعة الضوء لتكون الرقم الأوّل، تحقيقاً لمقولة صاحب السموّ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم حفظه الله، التي صارت شعار الإمارات وشعبها (أنا وشعبي لا نرضى إلا بالمركز الأول).

ومن يطّلع على هذا التقرير السنوي لا شك أنه سيرى مشهداً بانورامياً عامّاً عاليّ الدقة لمحاكم دبي من ألفها إلى يائها.

محاكم دبي في هذا التقرير تَجري في مضمار العدالة والقضاء وكأنها بلا منافس، تتطلّع إلى الأمام ولا تلتفت إلى الوراء إلا لكي تتفادى عثرات الماضي، وما من عثرات في الماضي ولا أخطاء، إنما هي دروس تزيدنا علماً وخبرةً وثباتاً على قيم محاكم دبي.

ولقد علمت كوادرنا المميزة في محاكم دبي قضائياً وإدارياً أنه لامجال لها في البقاء في الماضي مهما كان جميلاً، لأن دبي لا تبقى في الماضي الجميل بل تقفز قفزات طويلة إلى القادم الأجمل، لذلك فإن كوادرنا المميزة لا تريد فقط أن تكون في المستقبل الأجمل بل عقدت العزم على التحالف معه تحالفاً مثمراً واعداً بكل متقدّم مبهر غير متوقَّع، وقد أتت بوادر ذلك في تلك المواكبة الواعية السريعة لتغيرات المجتمع المحلي والدولي فكان عالم الرقمنة وأدواته وسيلتها إلى تلك المواكبة لعالم متغير لا يثبت على حال إلا ويقفز إلى ما هو أبعد وأعلى منه وأكثر تقنيةً.

وبتلك الأدوات الرقمية استحدثت كوادرنا المميزة خدمات قضائية وإدارية جديدة تلائم حركة الحياة والمجتمع ملاءمةً ملحوظة رفعت نسب السعادة عند موظّفيها وعملائها، وكانت مؤشرات ذلك واضحةً، شكّلت علاماتٍ فارقةً في عالم العمل القضائي.

وإننا في محاكم دبي لنفخر أننا حقّقنا في عام2022 باقةً رائعةً متنوعةً من الشراكات الداعمة للعمل القضائي مع شركاء جدد، ووسّعنا نطاق شراكاتنا بشكلٍ مدروسٍ وواعٍ، كما أننا مازلنا نبتكر ونُضيف وننتقل بخدماتنا وآلياتها، لتكون متاحةً في أيدي عملائنا قريبة منهم تُلبّي حاجاتهم بكل يسر ودقة وأمن، تلك التي كان أبرزها نظام الإشهاد الذكي وخدمة طلب حصر الإرث الإلكتروني الذي هو باكورة عمل المحكمة الجديدة الخاصة بالتركات، ذلك المنجز الذي هو غيض من فيض منجزاتها المستقبلية بإذن الله.

والمطّلع على هذا التقرير سوف تُبهره من محاكم دبي تلك النتائج ومؤشراتها والمشاريع والمبادرات غير المسبوقة التي حقّقت سبقاً على مختلف الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية والتي تقول كلمة واحدة لا مناص منها وهي أننا في محاكم دبي سائرون بغير التفاتٍ إلى قضاء يصنع المستقبل.

سعادة طارش عيد المنصوري
مدير عام محاكم دبي

الهيكل التنظيمي لمحاكم دبي

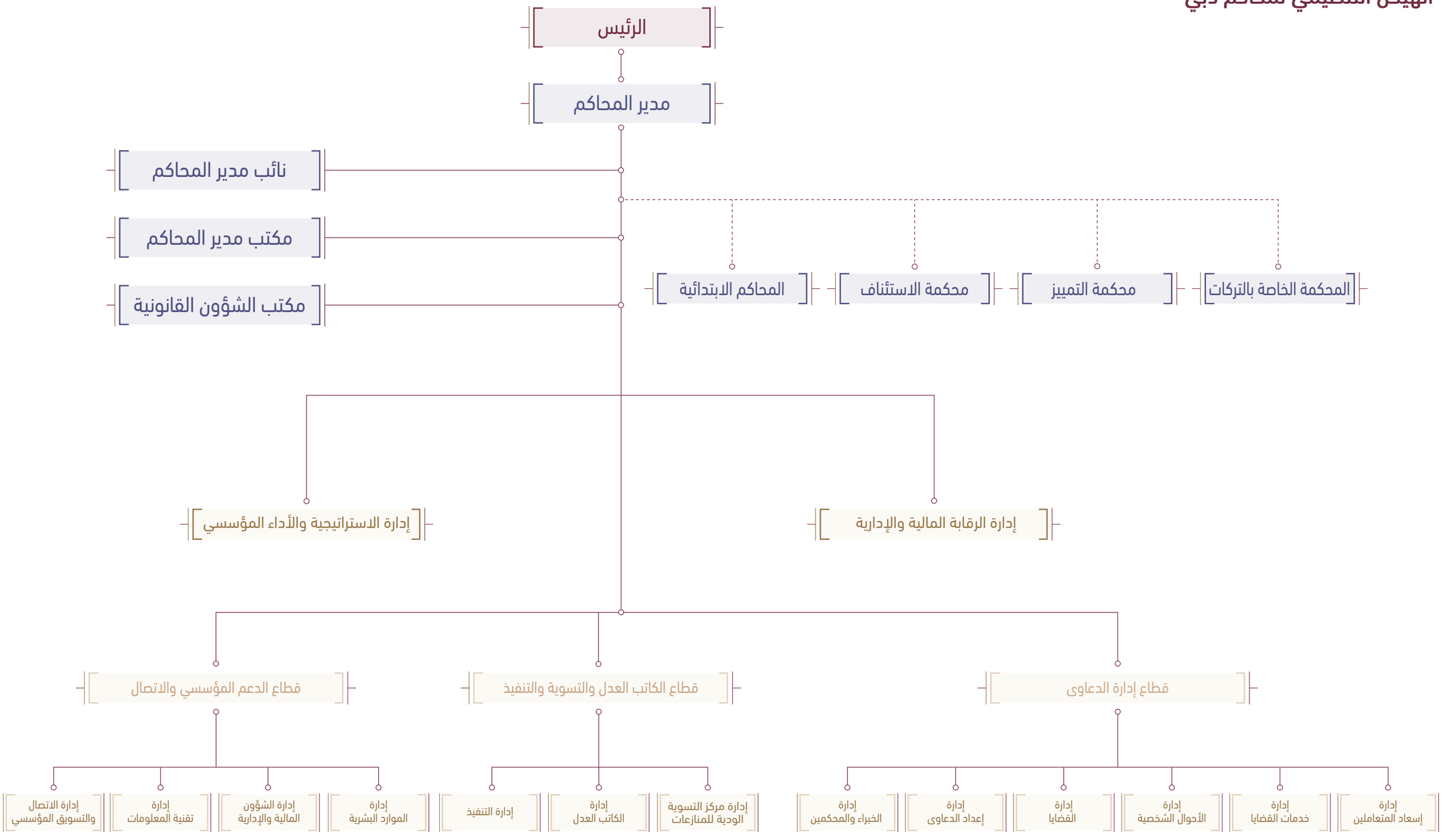

مقدمة

استطاعت محاكم دبي خلال عام 2022 تحقيق مجموعة من الإنجازات عن طريق بناء قضاء تقنيّ متكامل يُسهم وبشكل فعّال في تعزيز المنظومة القضائية في ظلّ التطوّر المُتسارع الذي يشهده القطاع القضائي، لتحقيق عدالة نافذة تتّسم بالدّقة والسرعة وتقديم خدمات قضائية مُيسّرة الوصول للجميع، من خلال قيم العدل والشفافية والاستقلالية القضائية، والتسامح والابتكار والعمل بروح الفريق الواحد، للوصول لرؤيتها "محاكم رائدة متميزة عالمياً".

ويُظهر التقرير السنوي لمحاكم دبي والذي حمل عنوان قضاء يصنع المستقبل جهودَ المحاكم في مواكبة التطورات التقنية والتحول الذكي، لتحقيق طموحات ورؤى إمارة دبي، ورسم خططها وسياستها وتوجيه عملياتها وخدماتها القضائية والإدارية لإسعاد متعامليها بأيسر السبل والوسائل الحديثة والمتطورة، لتحقيق الريادة والتميز في خدماتها وفق أعلى المعايير العالمية.

حيث حقّقت المحاكم نقلة نوعية في إجراءات التقاضي بدرجاتها الثلاث ووظفت التكنولوجيا والتقنيات المتطورة، وسخّرتها لخدمة الإجراءات القضائية ومتابعتها عبر مؤشرات وبطاقات أداء رقمية ترصد العمليات وتحكم الأعمال.

كما شهد هذا العام مزيداً من التقدّم على صعيد أغلب مؤشّرات السعادة في أروقة المحاكم، وفي البيئتين الداخلية والخارجية، وأعلن رسمياً عن انطلاق عمل المحكمة الخاصة بالتركات والتي شكّلت نقلة حقيقية في منظومة القضاء النوعي وبدء تفعيل نظام "الإشهاد الذكي" لتقديم خدمات مُيسّرة للمتعاملين وأطلقت خدمة " طلب حصر الإرث الإلكتروني بهدف تسخير التقنيات الحديثة في تطوير العمل القضائي".

وواصلت المحاكم تفعيل وتوسيع شراكاتها الاستراتيجية مع القطاع الحكومي وشبه الحكومي والشركاء الاستراتيجيين والتشغيليين والمعرفيين بهدف تبادل المعارف والخبرات.

كما حصلت المحاكم على عضوية الاتحاد العالمي للدراسات المستقبلية وحصدت جائزة جلوبي لأفضل استخدام لأدوات التواصل الاجتماعي خلال فترة جائحة كوفيد-19.

ولم تكن كل هذه الإنجازات لتتحقّق لولا جهود فرق العمل والكوادر القضائية والإدارية المتميزة، والالتزام بخطط منهجية ومدروسة، وتبنّي الحلول المبتكرة.

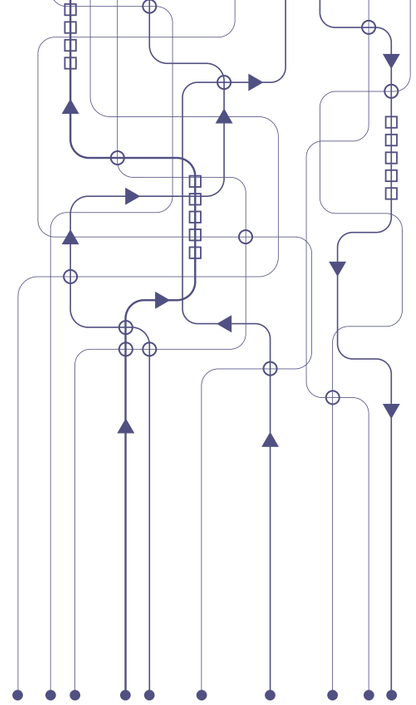

صدر هذا التقرير بإشراف:

- السادة أعضاء الهيئة القضائية.

-إدارة الاستراتيجية والأداء المؤسسي.

يسعدنا تواصلكم معنا عبر :

dcstragrp@dc.gov.ae

+97143347777

4700 دبي، الإمارات العربية المتحدة

فهرس المحتويات

الباب الأول: استراتيجية المحاكم **16**
- استراتيجية محاكم دبي 18
- قفزات في نتائج السعادة 20
- تعزيز التسويق المؤسّسي للخدمات 21
- توسيع الشراكات الاستراتيجية 23

الباب الثاني: مؤشّرات الأداء العامة للمحاكم بدرجاتها الثلاث **24**
- الطلبات الذكية 26
- إحصائيات نشر الأحكام القضائية لغاية 2022 28
- جلسات المحاكم عن بعد 2022 29
- تعريف المؤشّرات 30
- المحاكم الابتدائية: الارتقاء بكفاءة الأداء الداخلي ورفع الإنتاجية 32
- محكمة الاستئناف 48
- محكمة التمييز 52
- المحكمة الخاصة بالتركات: قضاء نوعي متخصّص يبسّط الإجراءات 54

الباب الثالث: مؤشّرات التزام إدارات المحاكم بتحقيق التميّز **56**
- قطاع إدارة الدعاوى 58
- قطاع الدعم المؤسسي والاتصال 64
- قطاع الكاتب العدل والتسوية والتنفيذ 70

الباب الرابع: إنجازات وأعمال المحاكم **84**
- عضوية الاتحاد العالمي للدراسات المستقبلية 86
- مقارنات معيارية ودراسات تطوّر الأداء المؤسسي وتحقّق الريادة 87
- عمل دؤوب للمحاكم للتطوير والارتقاء 88
- خدمات رقمية لإسعاد المتعاملين 99
- دعم قانوني للوحدات التنظيمية الداخلية والخارجية 101
- المكتبة القانونية 102

الباب الخامس: فعاليات وأنشطة المحاكم **104**
- تواصل العقول وتصميم المستقبل القضائي 106
- منتدى محاكم دبي 2022 107
- معرض جيتكس 2022 108
- مبادرات مع الشركاء تعزّز سيادة القانون بالاستناد إلى تقنيات حديثة 109
- زيارات لتحسين الممارسات 114
- حديث القيادة 115
- استمرارية الأعمال 116
- المسرعات الحكومية 118
- مبادرات مجتمعية للمستقبل 120

الباب السادس: الهويّة الإعلامية **124**
- إحصائيات النشر للأخبار الصحفية 126
- الإصدارات 127
- التغطية الإعلامية 128

استراتيجية المحاكم

استراتيجية محاكم دبي

الرؤية

محاكم رائدة

متميزة عالمياً

المحاور الاستراتيجية

- الريادة والتنافسية
- الذكاء والاستدامة
- الابتكار واستشراف المستقبل

الرسالة

تحقيق عدالة نافذة تتّسم بالدقة

والسرعة وتقديم خدمات قضائية

مُيسّرة الوصول للجميع

القيم

- العدل والشفافية
- الاستقلالية القضائية
- التسامح
- الابتكار
- العمل بروح الفريق

الغايات

- تطوير خدمات قضائية رياديّة تدعم جودة الحياة
- تعزيز التحوّل الرقمي
- تعزيز منظومة عمل رشيقة لضمان الحوكمة المؤسسية واستمرارية الأعمال
- تعزيز بيئة عمل داعمة للابتكار
- استشراف المستقبل وتطوير الخطط الاستباقية
- تعزيز تنافسية الأداء والثقة في النظام القضائي

قفزات في نتائج السعادة

تحقيقاً لاستراتيجية محاكم دبي ولرسالتها المتمثّلة بتحقيق عدالة نافذة تتّسم بالدقّة والسرعة تقدّم خدمات قضائية مُيسَّرة الوصول للجميع شهد عام 2022 مزيداً من التقدّم على صعيد أغلب مؤشّرات السعادة في أروقة المحاكم، وفي البيئتين الداخلية والخارجية، بما يدعم غايتها المتمثّلة بدعم جودة الحياة. حيث كشفت استبيانات السعادة في المحاكم وصول نسبة مؤشّر السعادة لدى المتعاملين إلى 97% مع الحفاظ على نسب سعادة متقاربة مع الأعوام الفائتة في مؤشّرات سعادة الموظفين والمجتمع والشركاء والموردين والخدمات الإلكترونية والذكية.

ومن خلال طرح سؤال عن مدى السعادة قفزت النسبة لدى المتعاملين إلى 94% متقدّمة بشكل ملحوظ عن عام 2021 حيث كانت النسبة 61%.

نتائج مؤشّرات السعادة بمحاكم دبي*

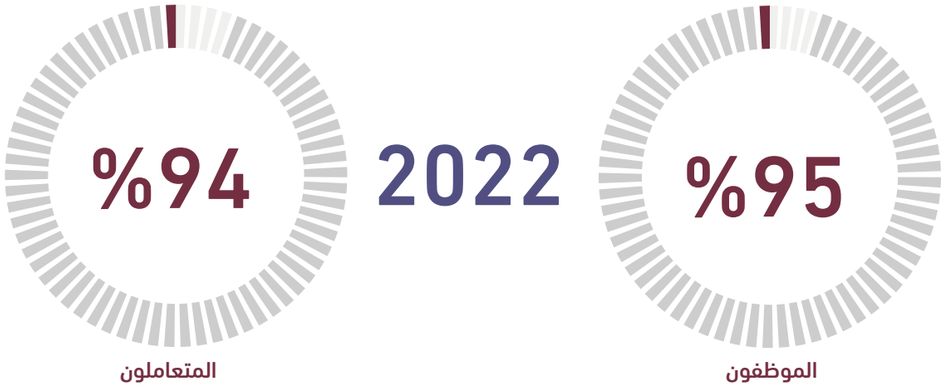

* من خلال طرح سؤال عن مدى السعادة

تعزيز التسويق المؤسّسي للخدمات

تسعى محاكم دبي دائماً لتوفير خدمات ذات جودة عالية تختصر الزمن وتترك انطباعاً إيجابياً بين المتعاملين والمحاكم، كما تعمل على تعزيز التسويق المؤسّسي لخدماتها المتطورة باستمرار وتقوم بالتعامل الفوري مع المكالمات والاستفسارات والردّ عليها بشكل مباشر واحترافي.

حملة تسويقيّة للمحكمة الخاصة بالتركات

بعد إعلان محاكم دبي رسمياً عن انطلاق عمل المحكمة الخاصة بالتركات - والتي شكّلت نقلة حقيقية في منظومة القضاء النوعي واختزلت كثيراً من الوقت والجهد- نفّذت محاكم دبي حملة تسويقية لتعريف المتعاملين عن المحكمة الجديدة وسير أعمالها واختصاصاتها.

الهدف	المستهدف
التعريف بالمحكمة الخاصة بالتركات وخدماتها	المتعاملين، المحامين، المجتمع

تواصل مباشر وفعّال مع المجتمع

تعمل محاكم دبي على الحفاظ على تواصلها المباشر مع المجتمع للتعريف بخدماتها والسعي المستمرّ لتطويرها وتحديثها عن طريق موقعها الإلكتروني ومنصّات التواصل الاجتماعي الخاصة بها، والتي تنشر عبرها كل ما هو جديد وتقوم برصد التفاعلات.

مساحات تويتر ترصد ردود الفعل

كما خصّصت محاكم دبي مساحاتها الخاصة على موقع (تويتر) لمناقشة ردود الفعل حول مجموعة من القوانين الجديدة التي أصدرتها المحاكم وتمحورت حول إلغاء تجريم الشبكات، التطبيقات العملية لإجراءات الإعسار والإفلاس وفقاً للتشريع الإماراتي، التحديات التي تواجه قضايا الأحوال الشخصية، إضاءات على قانون الخدمة المساعدة، تسوية وحل النزاعات التأمينية، المحكمة الخاصة بالتركات، والتطبيقات العملية لقضايا المعاملات المصرفية.

إجمالي عدد مساحات تويتر

7

أداء متفوّق في تطبيق نظام شكاوى المتعاملين

وسجّلت محاكم دبي أداءً متفوقاً في تطبيق نظام شكاوى المتعاملين الموحّد لحكومة دبي من خلال معالجة الشكاوى، محقّقة نسبة 100% مقارنة بالمستهدَف المحدَّد من حكومة دبي للشكاوى التي تمّ حلّها ضمن 7 أيام عمل.

الشكاوى المحلولة ضمن 7 أيام عمل

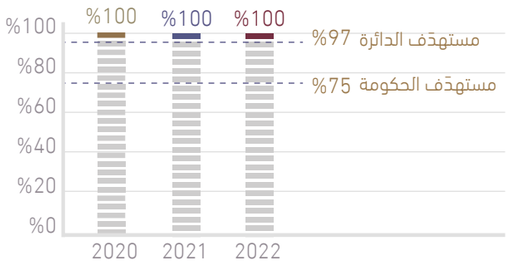

نظام الاقتراحات الإلكتروني

توسيع الشراكات الاستراتيجية

تحرص محاكم دبي على تفعيل وتوسيع شراكاتها الاستراتيجية مع القطاع الحكومي وشبه الحكومي والشركاء الاستراتيجيين والتشغيليين والمعرفيين بهدف تبادل المعارف والخبرات وتنفيذ خططها الاستراتيجية:

إحصائيات الشركاء

نوع الشركاء	العدد
الشركاء الفعليين	89
الشركاء الحكوميين	61
القطاع الخاص	24
شبه حكومي	4

تصنيف الشركاء

تصنيف الشركاء	العدد
شريك استراتيجي	47
شريك تشغيلي	14
شريك معرفي	28

مؤشّرات الأداء العامة
للمحاكم بدرجاتها الثلاث

الطلبات الذكية

المحاكم الابتدائية

المحكمة	الطلبات الذكية المسندة	الطلبات الذكية المنجزة	الطلبات الذكية المرفوضة
المحكمة المدنية الابتدائية	7,450	7,116	233
المحكمة التجارية الابتدائية	34,019	33,210	647
المحكمة العمالية الابتدائية	26,208	25,616	506
المحكمة العقارية الابتدائية	5,336	5,207	106
محكمة الأحوال الشخصية	36,287	35,558	592
محكمة التنفيذ	626,599	567,440	51,162

المحكمة	الطلبات الذكية المسندة	الطلبات الذكية المنجزة	الطلبات الذكية المرفوضة
مركز التسوية الودية للمنازعات	620	580	36
محكمة الاستئناف	22,173	21,555	439
محكمة التمييز	6,319	6,269	33
المحكمة الخاصة بالتركات	باشرت المحكمة أعمالها بنهاية عام 2022		

إجمالي الطلبات الذكية

الطلبات الذكية المسندة	الطلبات الذكية المنجزة	الطلبات الذكية المرفوضة
765,011	702,551	53,754

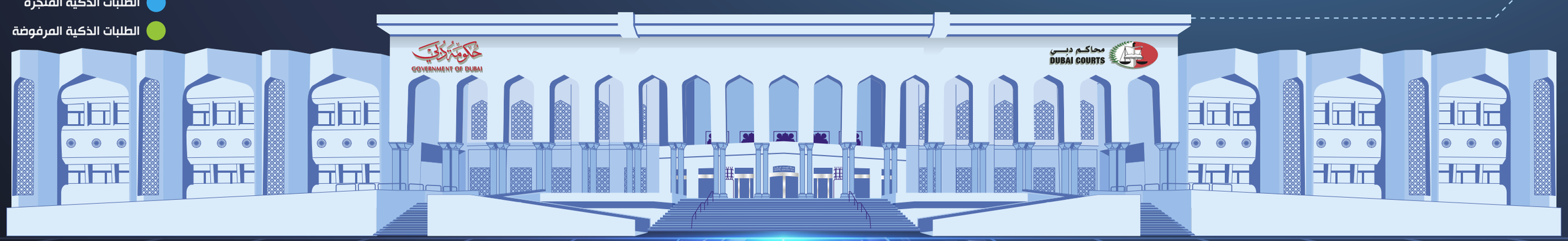

إحصائيات نشر الأحكام القضائية لغاية 2022

محكمة التمييز	41,668
محكمة الاستئناف	120,643
المحكمة المدنية الابتدائية	42,242
المحكمة التجارية الابتدائية	89,948
المحكمة العمالية الابتدائية	144,545
المحكمة العقارية الابتدائية	22,613

الإجمالي

461,659

جلسات المحاكم عن بعد 2022

المحاكم	عدد الجلسات	الدوائر	عدد الجلسات
محكمة التمييز	15,079	إدارة الدعاوى الابتدائية	65,985
محكمة الاستئناف	60,249	إدارة الدعاوى الاستئنافية	31,082
المحكمة المدنية الابتدائية	8,618	إدارة الطعون	2,129
المحكمة التجارية الابتدائية	25,969	إدارة دعاوى التركات الخاصة	3
المحكمة العمالية الابتدائية	40,559	التسوية الودّية للمنازعات	38,191
المحكمة العقارية الابتدائية	6,209	تسويات أحوال شخصية	2,109
محكمة الأحوال الشخصية	15,400	الإصلاح والتوجيه الأسري	23,244
محكمة التنفيذ	6,786	الباحث الاجتماعي	152
المحاكم الابتدائية - مركز التسوية الودّية للمنازعات	440	اللجان القضائية الخاصة	2,125
إجمـــــالي عدد الجلسات		**344,329**	

إجمالي الدعاوى المدنية المنجزة

المحاكم الابتدائية	29,363
محكمة الاستئناف	14,887
محكمة التمييز	3,588

إجمالي القضايا الجزائية المنجزة

المحاكم الابتدائية	31,086
محكمة الاستئناف	9,584
محكمة التمييز	1,057

تعريف المؤشّرات

المؤشّر	التعريف
معدّل زمن الانتظار إلى الجلسة الأولى باليوم	معدَّل عدد الأيام من تاريخ التسجيل إلى تاريخ أول جلسة
الدعاوى المتداولة لأكثر من سنة	الدعاوى التي سُجِّلت منذ أكثر من سنة ومازالت متداولة
عمر الدعاوى المتداولة (نسبة الدعاوى أكثر من سنتين)	الدعاوى التي سُجِّلت منذ أكثر من سنتين ومازالت متداولة
معدَّل الحكم من أول جلسة	مدة تداول الدعوى من تاريخ أول جلسة حتى إصدار الحكم
معدَّل الفصل العام	نسبة الأحكام الصادرة مقارنة بالدعاوى المسجَّلة خلال العام
معدَّل دقة الأحكام الجزئية	معدَّل الأحكام (الجزئية) المؤيّدة من الأحكام التي تمّ الطعن عليها
معدَّل دقة الأحكام الكُلّيّة	معدَّل الأحكام (الكُلّيّة) المؤيّدة من الأحكام التي تمّ الطعن عليها
نسبة الدعاوى المتداولة أحوال نفس مسلمين لأكثر من سنة	الدعاوى التي سُجِّلت منذ أكثر من سنة ومازالت متداوَلة
نسبة الدعاوى المتداولة أحوال نفس غير مسلمين لأكثر من سنة	الدعاوى التي سُجِّلت منذ أكثر من سنة ومازالت متداوَلة
الإنتاجية القضائية	معدَّل عدد الأحكام التي يُصدرها القاضي خلال العام
المعدَّل العام لمدة التنفيذ من تاريخ تمام الإعلان	عدد الأيام من تاريخ تمام الإعلان على عدد قضايا التنفيذ
مؤشّر أوامر الأداء	متوسط المدة اللازمة لصدور أمر الأداء وإنفاذ العقود التجارية منذ القيد ولغاية صدور الأمر

سعادة القاضي
خالد يحيى الحوسني
رئيس المحاكم الابتدائية

المحاكم الابتدائية: الارتقاء بكفاءة الأداء الداخلي ورفع الإنتاجية

نبذة عن المحاكم الابتدائية

المحاكم الابتدائية هي الدرجة الأولى من درجات التقاضي في إمارة دبي، وتتكون من سبع محاكم متخصصة هي: محكمة الأحوال الشخصية والمحكمة المدنية والمحكمة الجزائية والمحكمة التجارية والمحكمة العقارية والمحكمة العمالية ومحكمة التنفيذ، ولكل محكمة من هذه المحاكم رئيس لا تقل درجته عن قاضي استئناف ويرأسهم رئيس المحاكم الابتدائية بدرجة لا تقل عن قاضي استئناف أول.

تشكيل الدوائر القضائية

تُشكَّل الدوائر القضائية من قاضي فرد عدا دوائر محكمة الجنايات الكبرى فتُشكَّل من ثلاثة قضاة.

اختصاصات المحاكم الابتدائية

النظر والفصل في جميع الدعاوى الابتدائية وتنفيذ السندات التنفيذية والفصل في الأوامر والدعاوى المستعجلة والوقتية وتوثيق التسويات والصلح بين الخصوم وفق قواعد الاختصاص المقررة في القانون.

معدَّل مدة الحكم من أول جلسة (يوم)

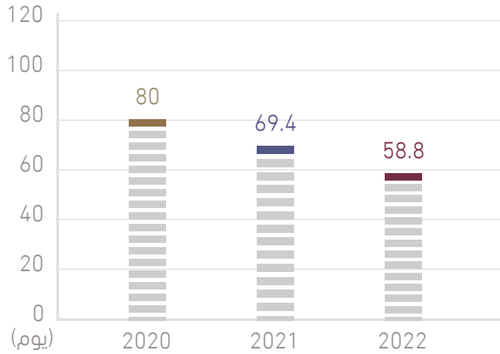

معدَّل دقة الأحكام والتأييد

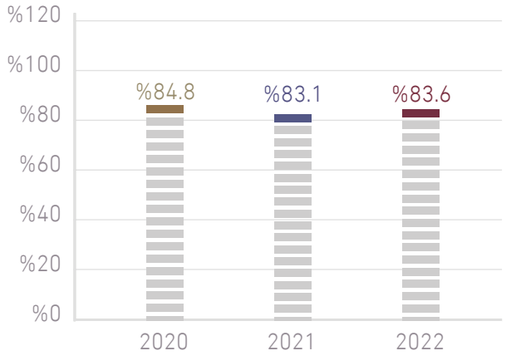

معدَّل مدة الحكم من تاريخ التسجيل (يوم)

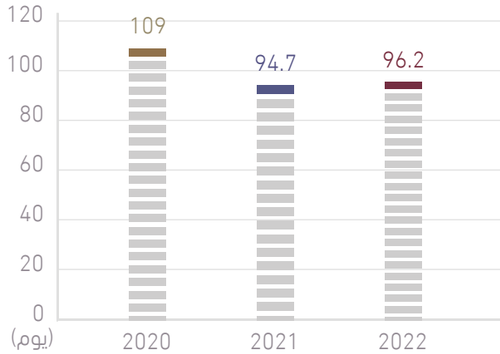

معدّل زمن الانتظار إلى الجلسة الأولى باليوم

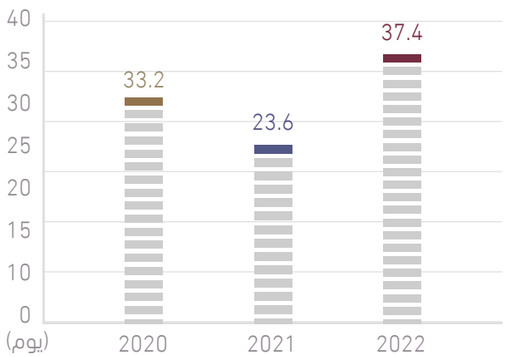

معدَّل الفصل العام

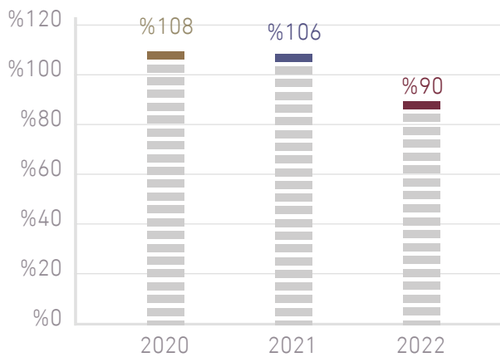

الدعاوى المتداوَلة أكثر من سنة

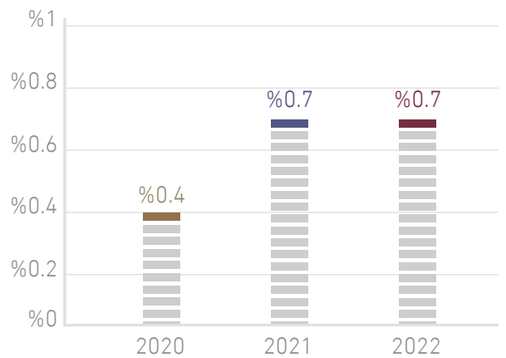

سعادة القاضي
جمال سالم الجابري
رئيس المحكمة العمالية الابتدائية

المحكمة العمالية الابتدائية

نبذة عن المحكمة واختصاصاتها

إحدى المحاكم المتخصصة في المحاكم الابتدائية، يترأسها رئيس لاتقل درجته عن قاضي استئناف ويتبع من حيث الإشراف الإداري لرئيس المحاكم الابتدائية، وتختص المحكمة بالنظر في كافة الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكام القوانين واللوائح المنظِّمة لعلاقات العمل. وتُشكَّل دوائر المحكمة من قاضي فرد.

- المرسوم بقانون اتحادي رقم 33 لسنة 2021 في شأن تنظيم علاقات العمل وما يستجد عليه من تعديلات.
- المرسوم بقانون رقم 9 لسنة 2022 بشأن عمال الخدمة المساعدة.

معدَّل مدّة الحكم من أول جلسة

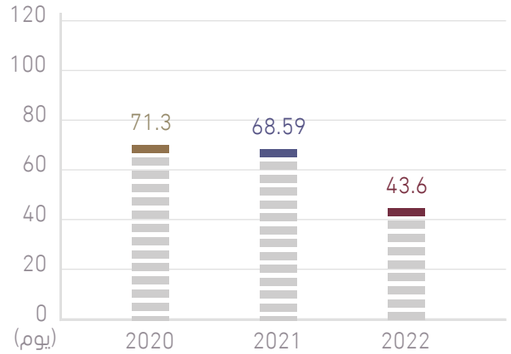

معدَّل دقّة الأحكام الجزئية

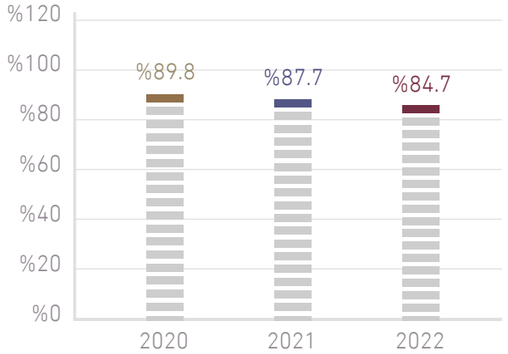

حجم العمل العام

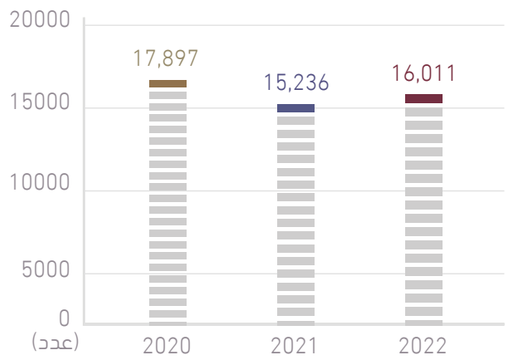

معدَّل دقّة الاحكام الكلية

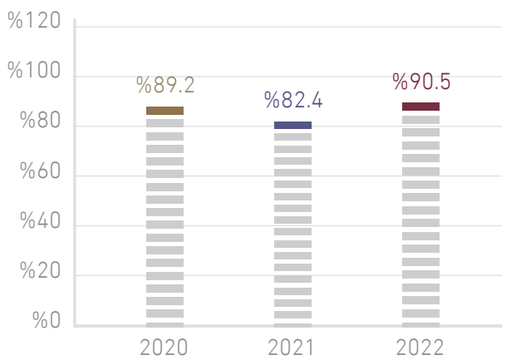

محكمة الأحوال الشخصية

تولّى رئاسة محكمة الأحوال الشخصية
سعادة القاضي
محمد عبيد المطوع
بالإنابة عن سعادة القاضي
خالد يحيى الحوسني

نبذة عن المحكمة واختصاصاتها

إحدى المحاكم المتخصصة في المحاكم الابتدائية، يترأسها رئيس لاتقل درجته عن قاضي استئناف و يتبع من حيث الإشراف الإداري لرئيس المحاكم الابتدائية. وتختص المحكمة بالنظر في دعاوى الأحوال الشخصية، مثل:

1. أحوال نفس مسلمين.
2. أحوال نفس غير المسلمين.
3. أحوال مال مسلمين.
4. أحوال مال غير المسلمين.
5. تركات مسلمين.
6. تركات غير المسلمين
7. إدخال وإخراج وارث مسلمين.
8. إدخال وإخراج وارث غير المسلمين.
9. الإشهادات والتصديقات.

نبذة عن دعاوى الأحوال الشخصية

تنظر المحكمة في جميع الدعاوى والنزاعات التي لها علاقة بالأحوال الشخصية كدعاوى أحوال النفس من طلاق ونفقة وحضانة وغيرها، كما تنظر المحكمة في الدعاوى المتعلقة بأحوال المال كدعاوى الحجر وتعيين القيّم وعزله أو الإذن ببيع أو استثمار أموال القاصر ومن في حكمه، وكذلك التصديق على عقود الزواج الشرعي للمسلمين وعقود الزواج المدني لغير المسلمين وإشهادات الوصايا وإصدار الإعلامات الشرعية وحصر الورثة وتسجيل ملفات التركة لحصرها وتوزيعها وتثبيت الاتفاقيات المتعلقة بها، وكذلك إصدار إشهادات الطلاق وتصديق الاتفاقيات المرتبطة بها والإشهادات الأخرى المتعلقة بالحالة الاجتماعية لأفراد المجتمع في إمارة دبي حسب الاختصاص القانوني.

تشكيل المحكمة

تتشكل المحكمة من دوائر قضائية جزئية برئاسة قاضي فرد يتولى إدارتها والفصل فيها حسب الجلسات والمواعيد المحددة لكل دائرة، علماً بأن جميع جلسات هذه الدوائر هي جلسات سرّية لا يَحضرها إلا أطراف الدعوى ووكلاؤهم القانونيون ومن تأذن لهم المحكمة من شهود أو محكمين أسريين أو خبراء أو غيرهم.

معدّل مدّة الحكم من أول جلسة

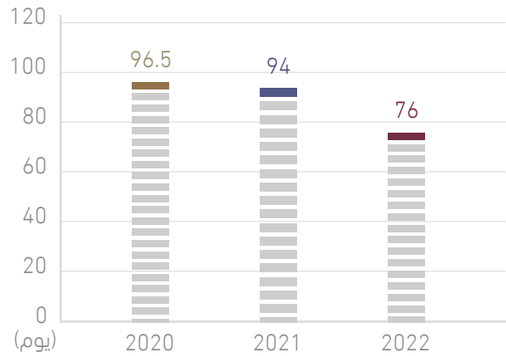

معدّل دقّة الأحكام

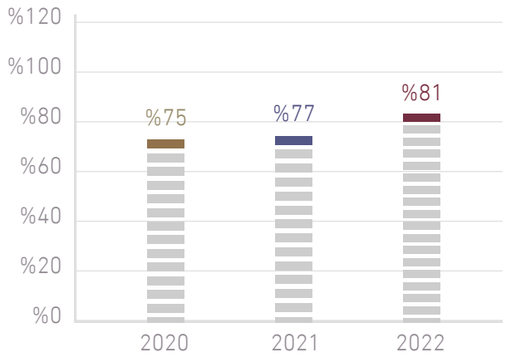

معدّل الفصل العام

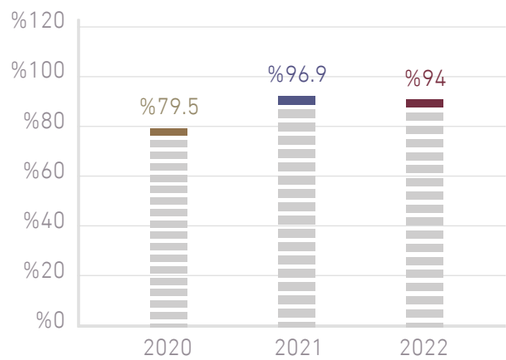

نسبة الدعاوى المتداوَلة التي تجاوزت السنة

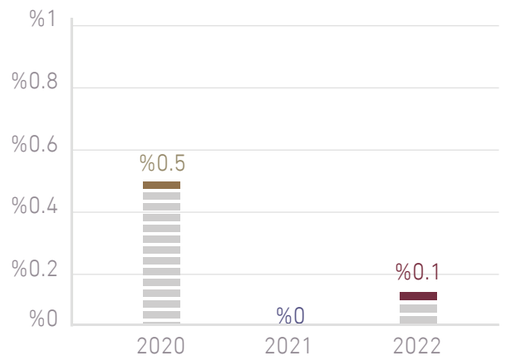

سعادة القاضي
د. عبدالله سيف الشامسي
رئيس المحكمة الجزائية الابتدائية

المحكمة الجزائية الابتدائية

نبذة عن المحكمة واختصاصاتها

إحدى المحاكم المتخصصة في المحاكم الابتدائية، يترأسها رئيس لا تقل درجته عن قاضي استئناف ويتبع من حيث الإشراف الإداري لرئيس المحاكم الابتدائية. تختص المحكمة بالنظر والحكم في جميع الجرائم من جنايات وجنح ومخالفات والأفعال المُعاقب عليها وفق القوانين الجزائية المطبقة والسارية في الدولة.

تتشكل المحكمة من عدة دوائر على النحو الآتي:

1- دوائر الجنايات الكبرى وتختص بالجنايات المعاقب عليها بالإعدام والسجن المؤبد.
2- دوائر الجنايات الصغرى وتختص بالجنايات المعاقب عليها بالسجن المؤقت.
3- دوائر الجنح وتختص بالجنح المعاقب عليها بالحبس أو الغرامة.
4- دوائر جنح المرور وتختص بالجرائم الخاصة بقانون السير والمرور.
5- دوائر جنح الجنسية والإقامة وتختص بالجرائم المنصوص عليها في قانون دخول وإقامة الأجانب.
6- دائرة جرائم الأحداث وتختص بالجرائم الواقعة من الأحداث وفق قانون الأحداث الساري في الدولة.
7- دائرة جرائم الأسرة وتختص بالجرائم الواقعة داخل الأسرة الواحدة.
8- دائرة جرائم غسل الأموال وتختص بالجنح المتعلقة بغسل الأموال وفق التشريعات السارية في الدولة.
9- دوائر جنح اليوم الواحد.

تشكيل المحكمة

- تتشكل محكمة الجنايات الكبرى من ثلاث قضاة.
- تتشكل دوائر الجنايات الصغرى وباقي دوائر الجنح من قاضي فرد.

الرسوم المستحقة أمام المحكمة

لا يوجد

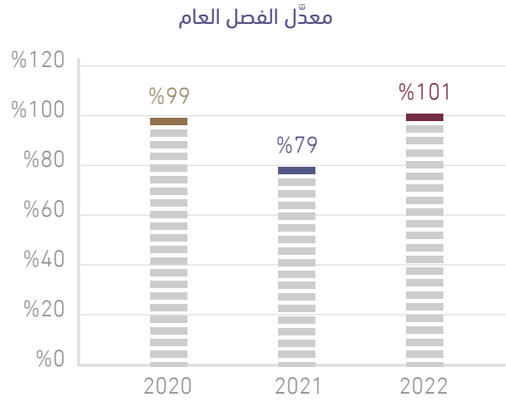

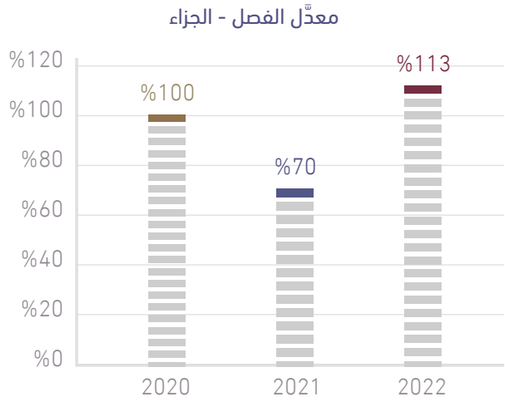

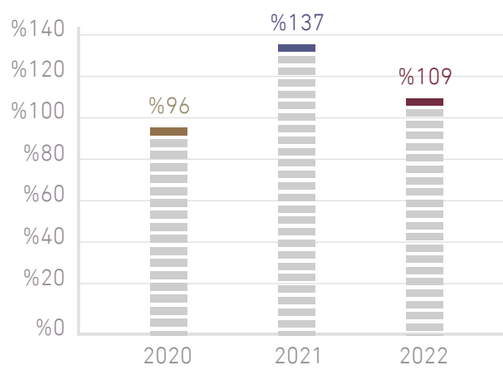

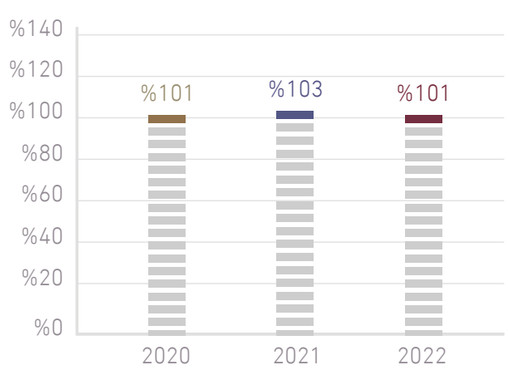

سعادة القاضي
عبد الله أحمد الكيتوب
رئيس المحكمة المدنية الابتدائية

المحكمة المدنية الابتدائية

نبذة عن المحكمة اختصاصاتها

إحدى المحاكم المتخصصة في المحاكم الابتدائية، ، يترأسها رئيس لاتقل درجته عن قاضي استئناف ويتبع من حيث الإشراف الإداري لرئيس المحاكم الابتدائية وتُشكَّل دوائرها من قاضي فرد وتختص بالنظر والحكم في الدعاوى المدنية والإدارية مهما كانت قيمتها:

- العقود المدنية.
- التعويض.
- الحوادث.
- الأخطاء الطبية.
- الطعون على قرارات لجان التأمين.
- طلبات الإعسار.

معدَّل مدّة الحكم من أول جلسة

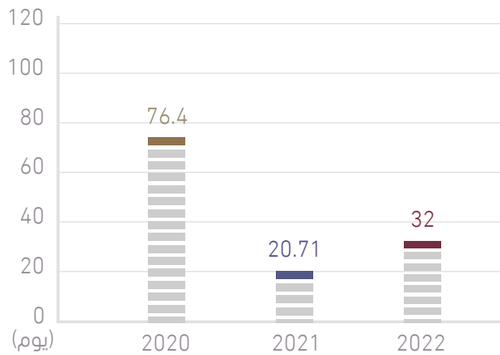

نسبة الدعاوى المتداولة التي تجاوزت سنة

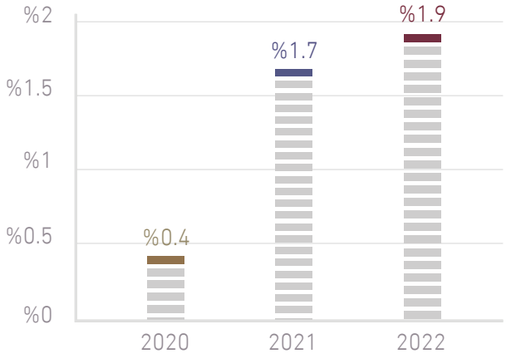

معدَّل دقّة الأحكام والتأييد

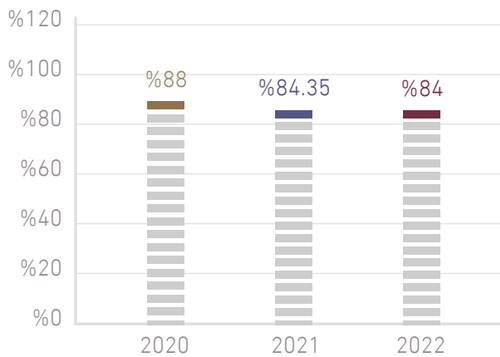

معدَّل الإنتاجية القضائية

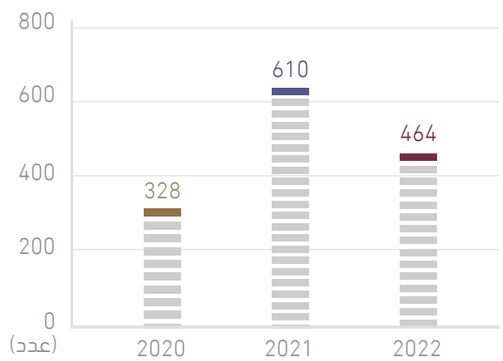

حجم العمل

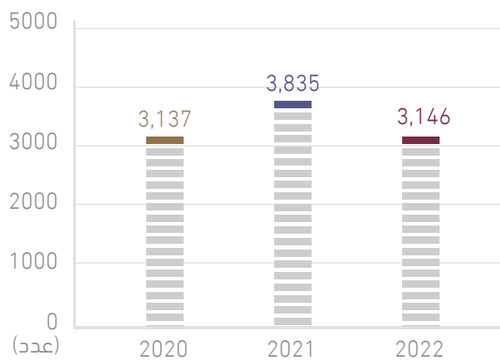

سعادة القاضي
سالم محمد القايدي
رئيس المحكمة العقارية الابتدائية

المحكمة العقارية الابتدائية

نبذة عن المحكمة واختصاصاتها

إحدى المحاكم المتخصصة في المحاكم الابتدائية، يترأسها رئيس لا تقل درجته عن قاضي استئناف ويتبع من حيث الإشراف الإداري لرئيس المحاكم الابتدائية. تختص المحكمة بالنظر في النزاعات والخصومات المترتبة والناتجة عن المعاملات والعقود الماسة والمتصلة بحقوق الملكية وأية حقوق عينية أو تابعة والعلاقات الإيجارية التي تزيد عن عشر سنوات. ومن الدعاوى التي تختص بها المحكمة على سبيل المثال لا الحصر:

- المنازعات العقارية أياً كانت قيمتها.
- دعاوى صحة ونفاذ العقود العقارية.
- الدعاوى المتعلقة ببطلان وفسخ العقود العقارية.
- منازعات التأجير التمويلي.
- المنازعات الإيجارية للعقود طويلة الأجل والتي تزيد مدتها عن عشر سنوات.
- دعاوى القسمة والفرز والتجنيب للعقارات.
- الحراسة القضائية للأموال الشائعة.
- دعوى تسليم العقارات.
- التعويضات المتعلقة بالمنازعات العقارية.

حجم العمل

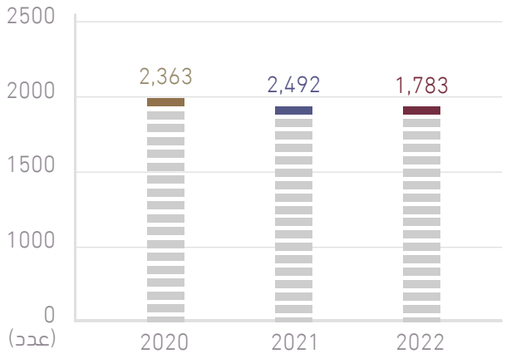

معدَّل مدّة الحكم من أول جلسة

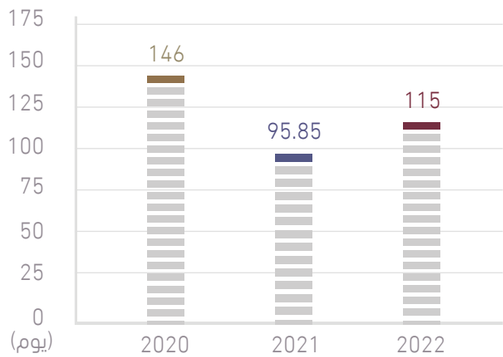

معدَّل دقّة الأحكام والتأييد

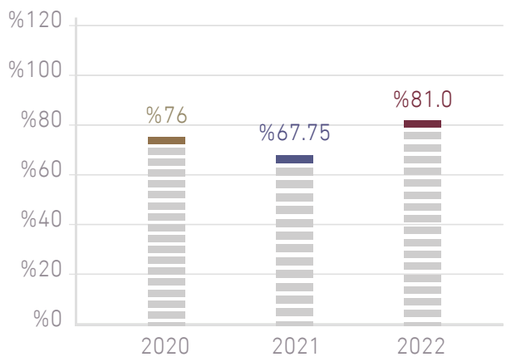

معدَّل الفصل العام

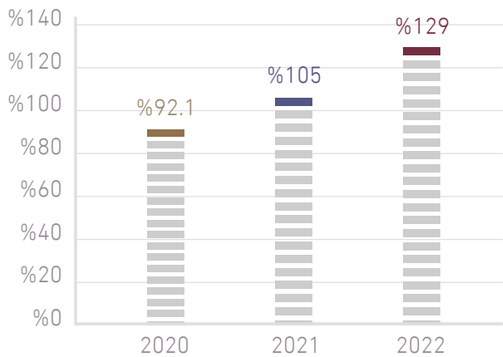

نسبة الدعاوى المتداوَلة التي تجاوزت السنة

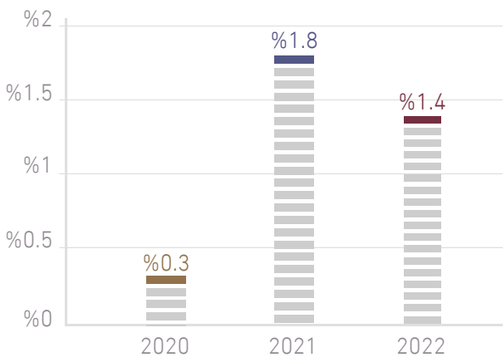

سعادة القاضي
د. أيوب علي أهلي
رئيس المحكمة التجارية الابتدائية

المحكمة التجارية الابتدائية

نبذة عن المحكمة واختصاصاتها

إحدى المحاكم المتخصصة في المحاكم الابتدائية، يترأسها رئيس لا تقل درجته عن قاضي استئناف ويتبع من حيث الإشراف الإداري لرئيس المحاكم الابتدائية. تختص المحكمة بالنظر والفصل في النزاعات والخصومات الناشئة عن المعاملات والعقود التجارية ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- دعاوى العقود التجارية.
- الدعاوى المصرفية.
- دعاوى الملكية الفكرية.
- دعاوى الشركات والمؤسسات التجارية والأوراق التجارية.
- دعاوى الوكالات التجارية والتوزيع الحصري.
- دعاوى المنازعات البحرية والجوية.
- دعاوى افتتاح إجراءات الإفلاس واشهاره والتظلم من ذلك.
- أوامر الأداء.
- التظلم من أوامر الأداء طبقاً للاختصاص القيمي.

معدَّل مدّة الحكم من تاريخ التسجيل

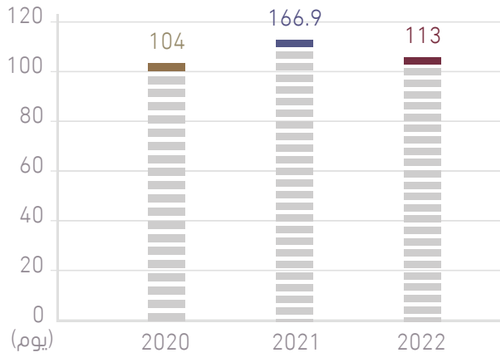

معدَّل مدّة الحكم من أول جلسة

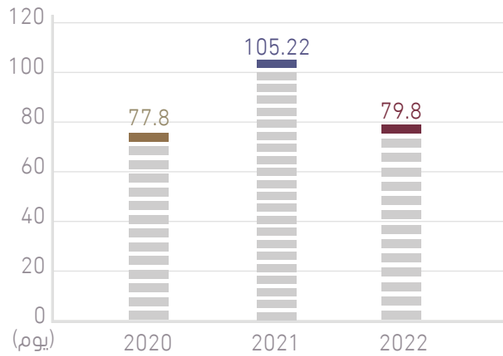

معدَّل الفصل العام

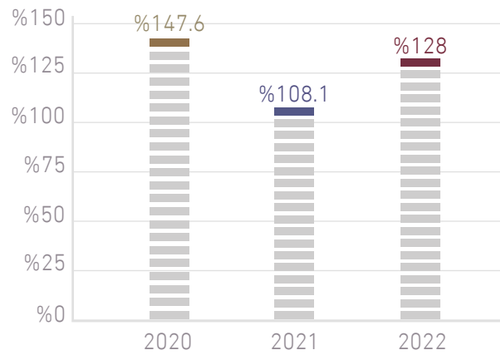

حجم العمل

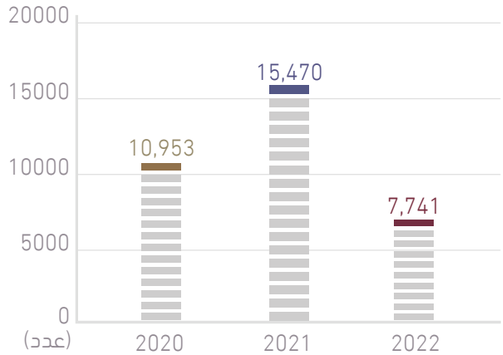

نسبة الدعاوى المتداوَلة التي تجاوزت السنة

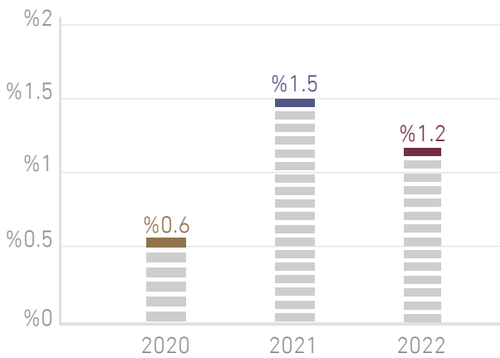

معدَّل دقّة الأحكام (العام)

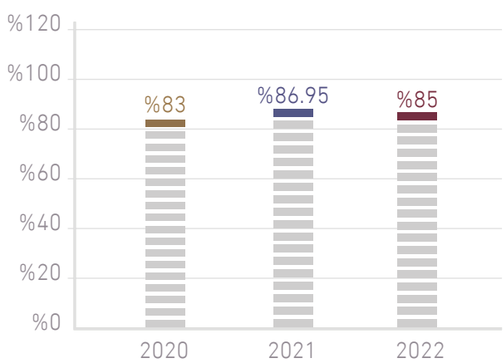

سعادة القاضي
خالد عبيد المنصوري
رئيس محكمة التنفيذ

محكمة التنفيذ

نبذة عن المحكمة واختصاصاتها

إحدى المحاكم المتخصصة في المحاكم الابتدائية، يترأسها رئيس يتبع من حيث الإشراف الإداري لرئيس المحاكم الابتدائية. تتشكل من عدة دوائر يرأس كل منها قاضي فرد وتختص بالنظر والفصل في تنفيذ السندات التنفيذية وجميع منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية عدا ما استثناها القانون بنص خاص مثل دعوى استرداد المنقولات ودعوى استحقاق العقار، ومن اختصاصات هذه المحكمة على سبيل المثال لا الحصر :

1. تنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم دبي بكافة أنواعها عدا الجزائية.
2. تنفيذ الأحكام الصادرة من مركز دبي المالي العالمي.
3. تنفيذ الإنابات القضائية من داخل الدولة وخارجها.
4. تنفيذ الأحكام الأجنبية.
5. إيقاع الحجوزات التحفظية.
6. الدعاوى المستعجلة.
7. الأوامر على العرائض.
8. الفصل في منازعات التنفيذ.
9. الفصل في التظلمات.
10. البيوع العقارية.

نسبة إنجاز الطلبات

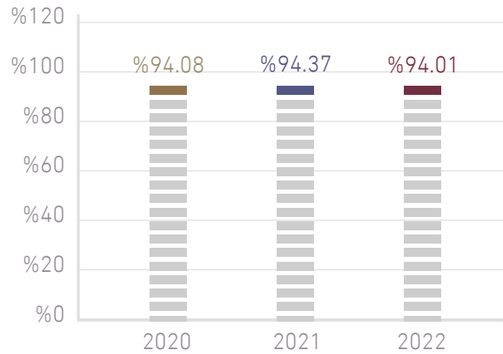

المعدَّل العام لمدّة أحكام دعاوى التنفيذ- من أول جلسة

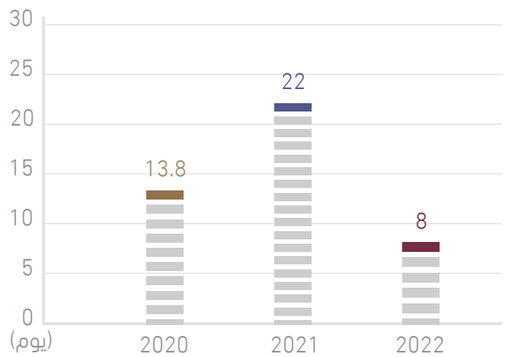

معدَّل اتخاذ القرار للقاضي

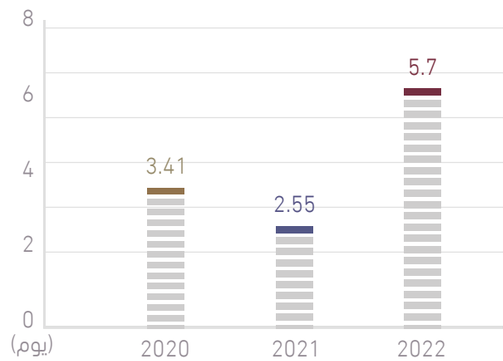

الإحصائيات	عام 2022
إجمالي عدد ملفات التنفيذ	70,308 ملف
إجمالي عدد أحكام التنفيذ	1,291 حكم
إجمالي عدد طلبات التنفيذ	810,104 طلب
إجمالي عدد ملفات التنفيذ المغلقة	50,743 ملف

محكمة الاستئناف

سعادة القاضي
عيسى محمد شريف
رئيس محكمة الاستئناف

نبذة عن المحكمة

محكمة الاستئناف هي الدرجة الثانية من درجات التقاضي في إمارة دبي وتُشكَّل من رئيس لا تقل درجته عن قاضي تمييز وعدد كافٍ من القضاة ويحل أقدم القضاة في محكمة الاستئناف محل رئيس المحكمة عند غيابه ويمارس الاختصاصات المحددة له بموجب القانون .وتتكون محكمة الاستئناف من مجموعة دوائر قضائية لنظر الطعون والطلبات وتتألف كل دائرة من ثلاثة قضاة برئاسة أحدهم.

تشكيل المحكمة

تتشكل محكمة الاستئناف من الدوائر التالية :

- دوائر مدنية.
- دوائر إدارية.
- دوائر تجارية .
- دوائر عقارية .
- دوائر عمالية .
- دوائر الأحوال الشخصية .
- دوائر الأمور المستعجلة و التنفيذ .
- دوائر الدعاوى و الطلبات الخاصة بالتحكيم .
- دوائر جزائية .

اختصاصات المحكمة

تختص المحكمة بالنظر والفصل في طعون الاستئناف التي ترفع على الأحكام والقرارات والأوامر الجائز استئنافها قانوناً الصادرة من المحاكم الابتدائية على اختلاف أنواعها (المدنية، الإدارية، التجارية، العقارية، العمالية، الأمور المستعجلة والتنفيذ، الأحوال الشخصية، الجزائية) وذلك وفقاً للمواد من 159 إلى 170 والمادة 209 من قانون الإجراءات المدنية رقم 42 لسنة 2022، وكذلك بنظر التظلمات عن الأوامر التي تصدر من محكمة الاستئناف في بعض العرائض طبقاً للقانون، وكذلك الدعاوى والطلبات الخاصة بالتحكيم. وما تنص عليه القوانين من تقديم الدعوى أو التظلم مباشرة إلى محكمة الاستئناف، وتكون أحكام هذه المحكمة قابلة للطعن عليها بالتمييز ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

نصاب محكمة الاستئناف :

أحكام الدعاوى التي تزيد قيمة الدعوى فيها على 50,000 درهم (خمسون ألف درهم) باستثناء الأوامر والقرارات التي يجوز استئنافها دون تحديد نصاب معين.

معدَّل مدّة الحكم من تاريخ التسجيل

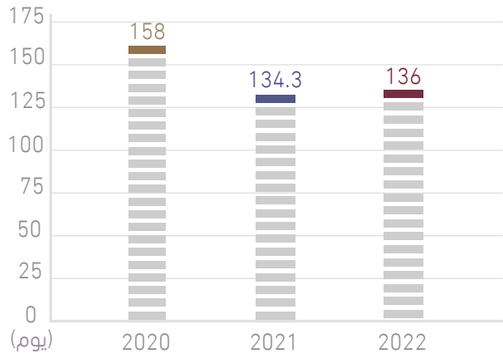

معدَّل دقّة أحكام التأييد

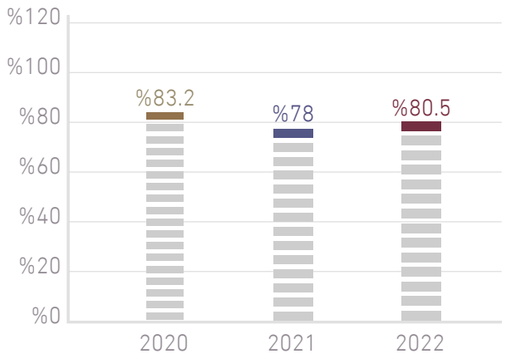

معدَّل مدّة الحكم من أول جلسة

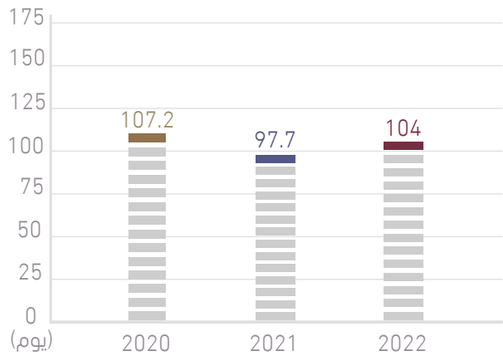

معدَّل الفصل

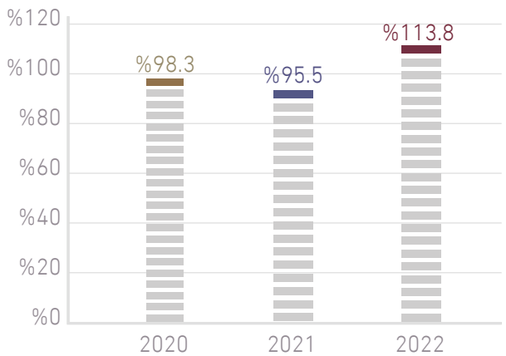

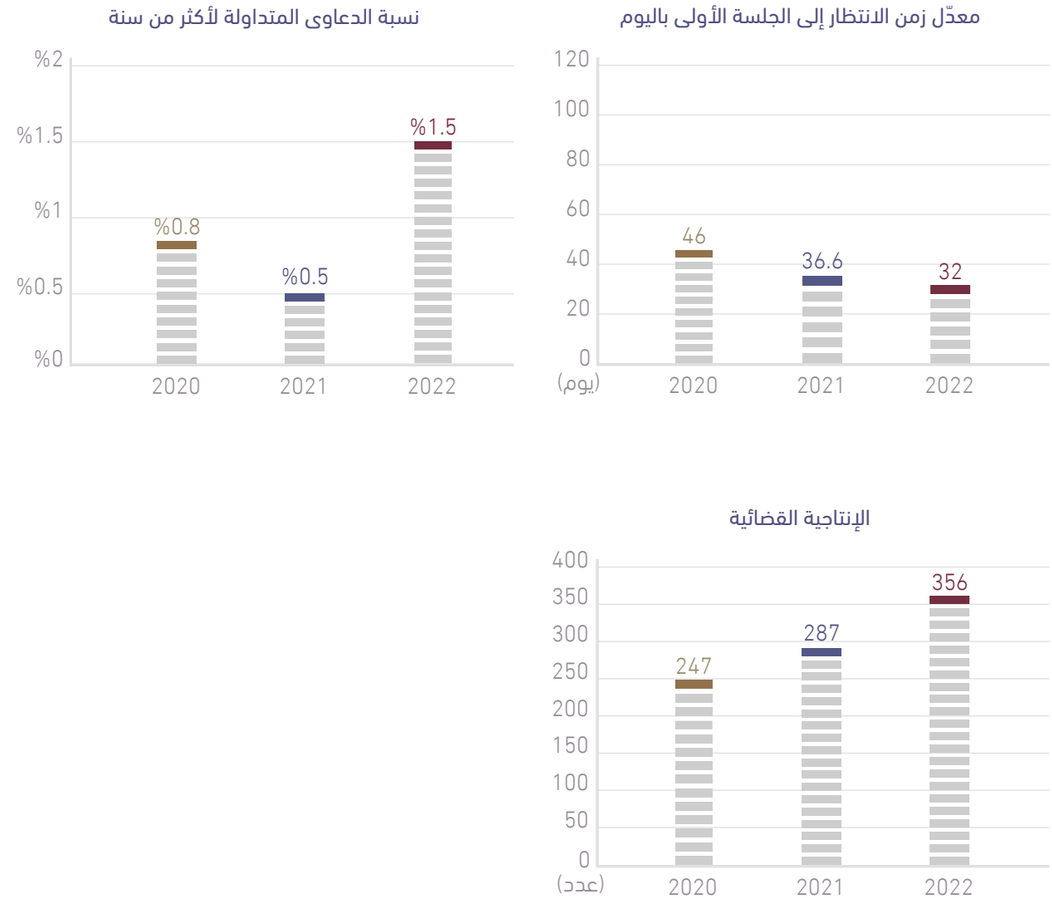
معدّل زمن الانتظار إلى الجلسة الأولى باليوم
120
100
80
60
40
20
0
(يوم)
46
36.6
32
2020
2021
2022
نسبة الدعاوى المتداولة لأكثر من سنة
%2
%1.5
%1
%0.5
%0
%0.8
%0.5
%1.5
2020
2021
2022
الإنتاجية القضائية
400
350
300
250
200
150
100
50
0
(عدد)
247
287
356
2020
2021
2022

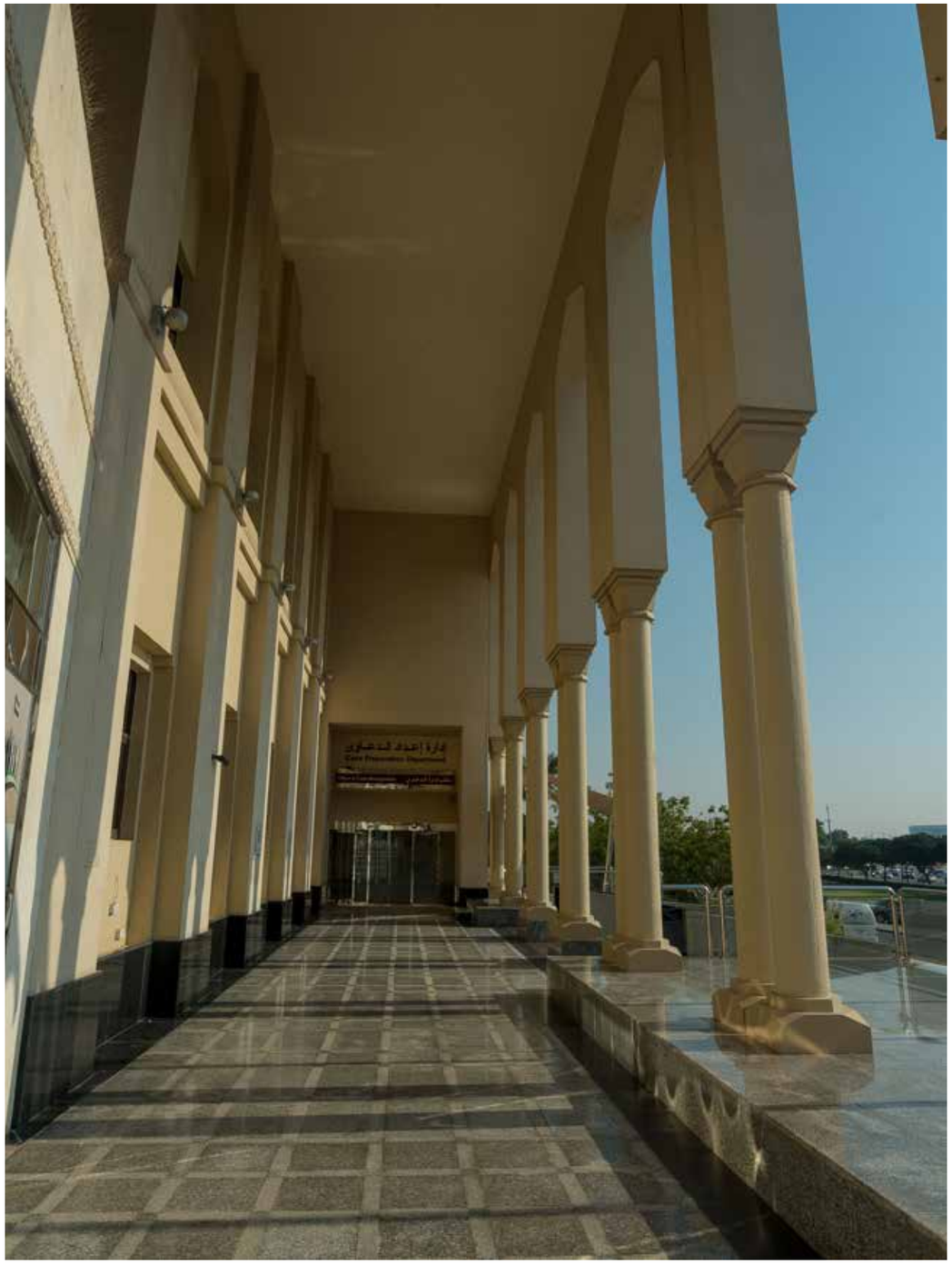

محكمة التمييز

نبذة عن المحكمة

محكمة تمييز دبي أنشئت بموجب القانون رقم (1) لسنة 1988م الصادر بتاريخ 6/2/1988م، وهي محكمة التمييز الوحيدة على مستوى الإمارة والأعلى في النظام القضائي، وتعمل على توحيد تطبيق القانون في محاكم دبي، حيث إنها لا تعيد الفصل في المنازعات التي عرضت على المحاكم الأدنى منها، وإنما تراقب مدى اتفاق الأحكام التي صدرت من تلك المحاكم مع القانون، ولها أن تفصل في المنازعة التي تُعرض أمامها بصفتها محكمة موضوع لا محكمة قانون كما هو الأصل، وذلك إذا عُرِضَ عليها النزاع للمرة الثانية.

تشكيل المحكمة

ـ تُشكّل محكمة التمييز من رئيس وعدد كافٍ من القضاة، ويحل أقدم القضاة بها محل الرئيس عند غيابه لأي سبب.

ـ تتكون المحكمة من مجموعة دوائر قضائية تجارية وعقارية ومدنية وإدارية وعمالية وأحوال الشخصية وجزائية ودائرة الرجوع عن الأحكام، ويصدر قرار من رئيس المحكمة بإنشاء وتشكيل هذه الدوائر وتحديد اختصاصاتها ولا يقل عدد القضاة في كل دائرة عن ثلاثة قُضاة.

اختصاصات محكمة التمييز

تختص المحكمة بنظر الطعون التي تقدم إليها على الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف في الدعاوى المدنية والإدارية التجارية والعمالية وفي دعاوى الأحوال الشخصية طبقاً للاختصاص القيمي المنصوص عليه قانوناً، وكذلك في الأحكام الصادرة في الدعاوى الجزائية في مواد الجنايات والجنح وكذلك الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في القوانين.

سعادة القاضي
عبد القادر موسى محمد
رئيس محكمة التمييز

معدل مدّة الحكم من تاريخ التسجيل

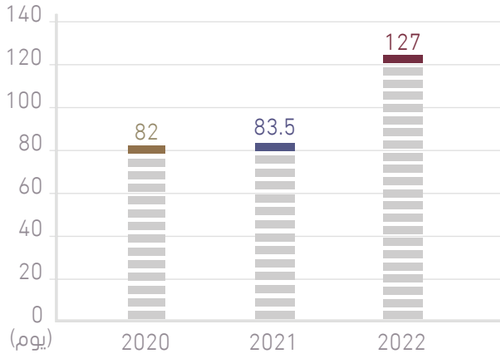

معدّل مدّة الحكم من أول جلسة

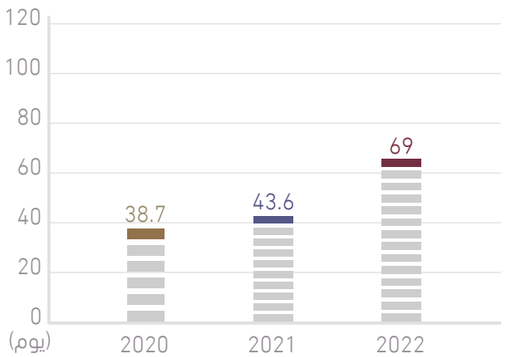

معدّل زمن الانتظار إلى الجلسة الأولى باليوم

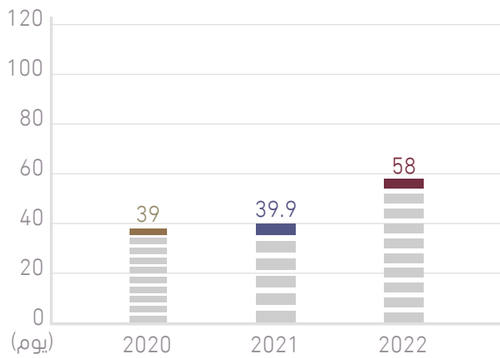

الإنتاجية القضائية

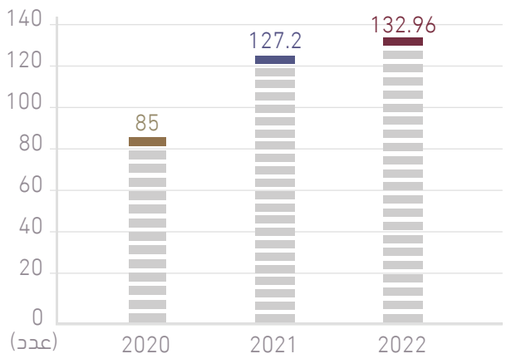

نسبة الدعاوى المتداولة لأكثر من سنتين

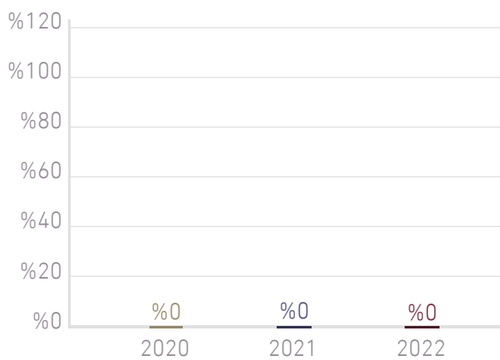

سعادة
محمد الشامسي
رئيس المحكمة الخاصة بالتِركات

المحكمة الخاصة بالتِركات: قضاء نوعي متخصّص يبسّط الإجراءات

أنشأت محكمة التركات بموجب القرار رقم (6) لسنة 2022 المؤرخ 15 / 4 / 2022 والصادر من سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي رئيس المجلس القضائي.

بداياتها

في 26 / فبراير / 2018 أطلق مدير عام محاكم دبي منصة "محكمة c3 "ضمن أسبوع الإمارات للابتكار 2018 وهي فكرة قائمة على إنشاء أول محكمة في العالم بهذا المفهوم تختصر درجات التقاضي الثلاث في دائرة واحدة تصدر أحكاماً قطعيّة قابلة للتنفيذ الفوري بإجراءات مستحدَثة ومُبسَّطة تختصر زمن الدعوى.

تبنّى التشريع الاتحادي هذا المشروع وأدرجها ضمن قانون الإجراءات المدنية ولائحته التنظيمية وفقاً لأحدث تعديلاتهما تحت مسمّى (المحاكم الخاصة) وفوّض جهات القضاء الاتحادية والمحلية بإصدار القرار المناسب بشأن تنظيم عمل هذه المحكمة.

وبناء على توجيهات سموّ الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي ورئيس المجلس القضائي بإعداد مشروع قرار لتنظيم عمل هذه المحاكم بداية بدعاوى التِركات ومن فورها باشرت جميع الجهات المعنيّة بإشراف الأمانة العامة للمجلس القضائي ومحاكم دبي تنفيذ توجيهات سموّه حتى صدر القرار بإنشائها.

أهدافها

جاء إنشاء المحكمة بهدف الحفاظ على الروابط الاجتماعية والعائلية، وحمايتها من الخصومات التي قد تنشأ بسبب التِركات إضافة إلى جمع الدعاوى والطلبات المرتبطة بالتِركة أو الناشئة عنها في دعوى واحدة أمام جهة قضائية واحدة عوضاً عن توزيعها على أكثر من جهة قضائية نتيجة تطبيق الاختصاص، واختصار إجراءات التقاضي لتكون على درجة واحدة سرعة الفصل في دعاوى التركات دون الإخلال بمتطلبات العدالة الناجزة، إضافة إلى إنشاء قضاء نوعي متخصّص في دعاوى التِركات، يكون قادراً على الفصل فيها، وفيما يتفرّع عنها من دعاوى وطلبات، وبسط المرونة الإجرائية في دعاوى التركات، والتي تتطلب حلولاً قضائية مبتكرة.

أحكامها

وبالنسبة لأحكام محكمة التِركات فهي قطعيّة وغير قابلة للطعن إلا عن طريق التماس إعادة النظر وفق الأحوال المقرَّرة قانوناً، ويجوز الرجوع عن الحكم الصادر منها وفق الضوابط والإجراءات المنصوص عليها قانوناً.

كما أنها تُنفَّذ دون حاجة للإعلان ولا يقبل بشأنها الإشكال أو التظلّم، ويجوز إصدار الأمر بوقف تنفيذها بقرار من المحكمة في حالة تقديم التماس إعادة نظر أو طلب الرجوع عن الحكم.

تشكيلها

تتشكّل محكمة التِركات من:

الدوائر القضائية: وهي دوائر كُلّيّة، وتتشكّل كل دائرة من قاضي تمييز وقاضي استئناف وقاضي ابتدائي مع مراعاة تنوّع الاختصاص النوعي للدائرة حسب طبيعة النزاع المعروض.

قاضي التحضير: المنوط به استقبال ملفّ التِركة وتجهيز الدعوى وإعطائها التكييف الصحيح وعرض التسوية على الأطراف واستكمال إجراءاتها وإصدار قرار باعتمادها عند الاتفاق عليها، وله صلاحيات قاضي التركات والقاضي المشرف ومدير مكتب الدعوى المنصوص عليها في القانون، ويبدي رأيه كتابةً في النزاع عند تعذّر التسوية قبل العرض على الدائرة القضائية.

ضمانات حسن سير العدالة فيها:

- يحظى أطراف النزاع بالرأي القانوني قبل نظر الدعوى أمام المحكمة من قبل قاضي التحضير الذي يعرض التسوية ويقدّم حلولاً لها ودعماً إرشادياً يوفّر عليهم عناء التقاضي وتكبُّد الرسوم والرضا بالحلول البديلة بعد كشف طبيعة النزاع بينهم.
- يحظى الأطراف بتوفير خدمات حلول النزاعات البديلة كالتوفيق والمصالحة والوساطة في مرحلة تحضير الدعوى.
- رأي قاضي التحضير غير ملزم للدائرة القضائية، وبالتالي من يتمسّك من الأطراف باللجوء للتقاضي يكون مطمئناً بأن رأي قاضي التحضير لا تأثير له على الحكم في الدعوى.
- يجوز الرجوع عن الحكم الصادر منها في حالات محدّدة بناءً على طلب أو من تلقاء نفسها.
- يجوز تقديم التماس إعادة النظر وفق الأحوال المقرَّرة قانوناً.

مؤشّراتها

- معدَّل مدّة إدارة الملف.
- نسبة الفصل العام.
- نسبة التسوية.
- نسبة وعمر الملفّات المتداوَلة.
- إنتاجية القضاة.

3

مؤشّرات التزام إدارات المحاكم بتحقيق التميّز

تحرص محاكم دبي على تطوير أدائها الحكومي للوصول للتميز وذلك من خلال تحقيق الريادة بما يتناسب مع أهدافها الاستراتيجية التي تطمح للوصول لأعلى مستوى لإسعاد المتعاملين وتمكين الخبرات القضائية والتركيز على التسويات في حلّ قضايا الأحوال الشخصية إضافة إلى تطبيق منظومة متكاملة لإدارة رأس المال البشري وتعزيزه وتطويره وخلق بيئة عمل سعيدة ومحفّزة، من خلال مبادرات متنوعة تحقّق السعادة وترفع نسبة الرضا لدى الموظّفين.

قطاع إدارة الدعاوى

تحقيق السعادة لجميع أطراف النزاعات القضائية

يمثّل إسعاد المتعاملين مع محاكم دبي ركناً أساسياً من أركان مكانتها المرموقة وسمعتها الطيبة، حيث تسعى المحاكم إلى تحقيق السعادة للجميع خصوصاً أطراف النزاعات القضائية، لتحقيق عدالة نافذة تتّسم بالدقة والسرعة، وتقديم خدمات قضائية مُيسَّرة للوصول إلى رؤيتها «محاكم رائدة متميزة عالمياً».

ومن أجل ذلك تقوم محاكم دبي بتقديم مجموعة من الخدمات للمتعاملين معها مستهدفة رفع نسبة السعادة لديهم من أبرزها (خدمات المحامين، عقود الزواج، خدمات الترجمة) عن طريق مراكز الخدمة التي تتبع لها.

خدمات تيسر الإجراءات وترفع نسبة السعادة

خدمات المحامين

وتُتيح هذه الخدمة الاشتراك بالخدمات الإلكترونية لمكاتب المحاماة، الأعطال التقنية، حلف اليمين القانونية أمام دائرتي الاستئناف والتمييز، إصدار شهادة حضور قضايا محامي مقيّد ومحامي متدرِّب، قيد وتجديد وبدل فاقد وإلغاء مندوب محامي.

عقد زواج

وهي خدمة تتيح للمتعامل الحصول على عقد زواج مصدَّق على حسب الشريعة الإسلامية.

الترجمة

حيث تقدّم هذه الخدمة الترجمة الشفوية الفورية وترجمة الوثائق والمستندات الكتابية للسلطة القضائية والكادر الإداري.

نوع الخدمة	العدد
خدمات المحامين (معاملة)	3,475
عقد زواج (عقد)	5,876
خدمة الترجمة (خدمة)	14,798

مراكز الخدمة

المركز	عدد المتعاملين
مركز وافي	41,810
مرور البرشاء	85,849
البرشاء مول	12,388
المجموع	**140,047**

الإعلانات

وسيلة الإعلان	العدد
قسم الإعلان	18,914
شركة تبليغ	115,243
شركة ارامكس	18,158
رسائل التحرّي والاستدلال	22,112

الأحوال الشخصية:

التركيز على التسويات والإصلاح الأسري

تمثّل الأحوال الشخصية ركيزة هامة من ركائز منظومة الخدمات القضائية في محاكم دبي، والتي تُوليها أهميّة بالغة للنهوض بالشأن الاجتماعي عن طريق النّظر في شؤون الأسرة والتركيز على التسويات والإصلاح الأسري.

البيان	العدد
إجمالي ملفّات تسويات الأحوال الشخصية	693
ملفّات أحوال نفس المسلمين وغير المسلمين	3,222
عدد الإشهادات عن بعد	993
عدد الوثائق المستلَمة (اتفاقية زاجل)	72
عدد اتفاقيات الإصلاح الأسري	1,146
حالات الباحث الاجتماعي	84 حالة
بلغت تسوية ملفات تسوية دعاوى الأسرة والتنفيذ (مليون)	53,421,339

التوجيه والإصلاح الأسري

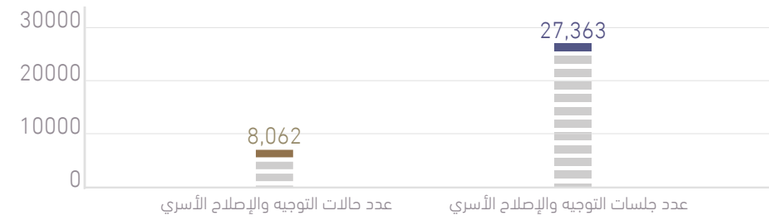

التركات

وتُعتبر ملفات التركات من أهمّ الملفات التي تقوم محاكم دبي بمعالجتها وهي مُقسَّمة إلى تركات مسلمين وغير مسلمين وتركات خاصة والتي تتصدّى محاكم دبي لمعالجتها وفق نظام يعتمد على التسويات وإعادة الحقوق إلى أصحابها.

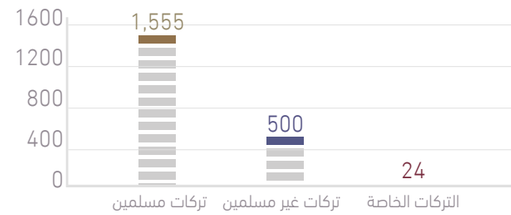

قيمة تسوية التركات (مسلمين وغير مسلمين)

3,769,652,333 درهم

تعزيز الروابط والتلاحم الأسري

أبرمت محاكم دبي اتفاقية مع هيئة تنمية المجتمع، بهدف توثيق علاقات التعاون بين الجهتين لتعزيز الروابط والتلاحم الأسري عن طريق توفير المجالس والمراكز المجتمعية لتسهيل اجتماع الأطراف مع المحكِّمين وتقديم الخدمات ومعالجة القضايا الأسرية في أماكن ملائمة.

وقد تمّ ضمن الاتفاقية توفير 4 مجالس مجتمعية (مجلس الخوانيج – مجلس الراشدية – مجلس أم سقيم – مجلس المزهر) وتمّ عقد ما يقارب 29 جلسة في عام 2022.

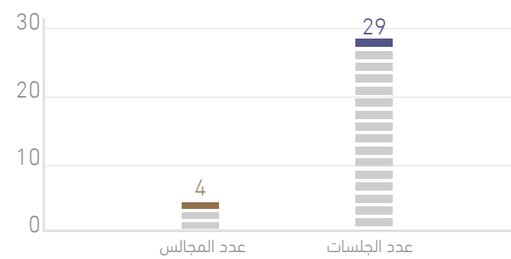

تطوّع لإصلاح البين

يقدّم هذا البرنامج فرصة تطوّعيّة لموظّفي محاكم دبي ذوي الخبرة في إصلاح ذات البين والمعرفة القانونية والشرعية المتعلقة بالأسرة، للعمل كموجّه في قسم الإصلاح الأسري مدة 3 شهور في الفترة المسائية، وقد تمّ فعلاً الانتهاء من البرنامج وتداول وإنجاز 100 ملف.

إعداد الدعاوى: معاونة فنّيّة للقضاة

يتمثل الدور الفني لإدارة الدعاوى في معاونة السادة قضاة المحاكم (الابتدائية، الاستئناف، التمييز) ويختصّ بالأعمال الفنية للدعاوى من تحضير ملف الدعوى وإدارة جلساتها بجميع مراحل التقاضي بدءاً من استلام ملفات الدعاوى من قسم الخدمات المركزية حتى تحضير ملف الدعوى للمحكمة المختصة والتدقيق على ملفات الدعاوى الابتدائية من ناحية الرسوم القضائية المقرَّرة قانوناً والتأكد من صحة البيانات المسجَّلة في النظام إلكترونياً.

كما تعمل إدارة الدعوى على تقدير مدى توافر شروط أمر الأداء، وذلك من خلال عرض الدعاوى على القاضي المشرِف قبل إحالتها الى قاضي أمر الأداء المختص، والتأكد من ترجمة المستندات وتكليف أطراف الدعوى بتقديم المذكّرات والمستندات لغرض استكمال الإجراءات القانونية الخاصة بتحضير الدعاوى إضافة إلى اتخاذ القرارات الخاصة بإعلان أطراف الدعوى والتصريح بالتحرّي وإصدار قرارات الإعلان بالنشر وفقاً للإجراءات المحدَّدة في قانون الإجراءات المدنية والتأكد من صحّة تمثيل الأشخاص والشركات من خلال فحص الوكالات القانونية المقدَّمة وإثبات حضور الخصوم وطلباتهم ودفوعهم القانونية في محاضر الجلسات، وإدارة ومتابعة تنفيذ القرارات.

مؤشّرات إعداد الدعاوى

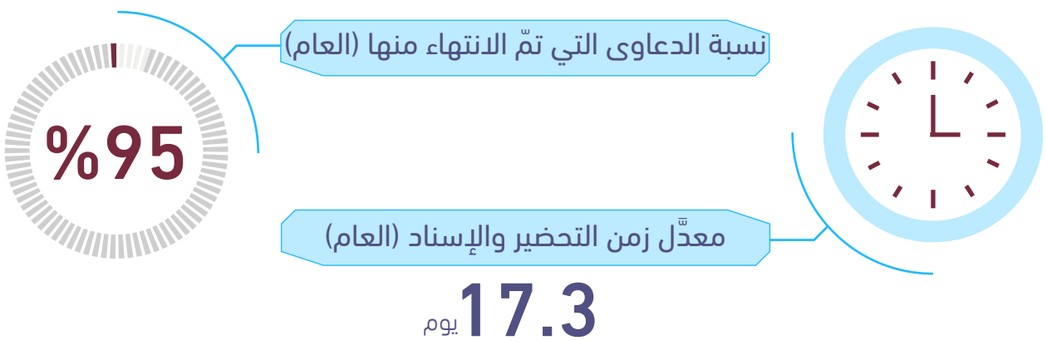

تمكين الخبرات القضائية لتعزيز دور الدائرة في تحقيق العدالة

تستند منظومة الخبرة القضائية في محاكم دبي إلى أسس قائمة على تمكين الخبرات القضائية، وتعزيز دور الدائرة في تحقيق العدالة. وتعمل المحاكم على الارتقاء بنظام الخبرة ما يسهم بسرعة الفصل بالقضايا المتعلقة بالأمور الفنية والتخصصية والجوانب الطبية والهندسية والمحاسبية وغيرها من الموضوعات التي ترد إلى محاكم دبي.

كما تقوم المحاكم بزيادة كفاءة ممارسي أعمال الخبرة وتمكين الخبرات الوطنية وفق القانون رقم 13 لعام 2020 والمتعلّق بتنظيم أعمال الخبرة أمام الجهات القضائية في إمارة دبي بهدف تطبيق العدالة الناجزة.

وتكشف نتائج مؤشّرات الأداء في منظومة الخبرة القضائية بدبي ومقارنتها بالأعوام السابقة تطوّر هذه المنظومة ونجاحاً ملحوظاً في تنفيذ أعمال الخبرة القضائية.

المهام " المأموريات" المسنَدة للخبراء

عدد المأموريات المسندَة	9,441
عدد المأموريات المنجَزة	8,161
نسبة الإنجاز	%86
معدَّل زمن الإنجاز - يوم	46

توطين الخبراء

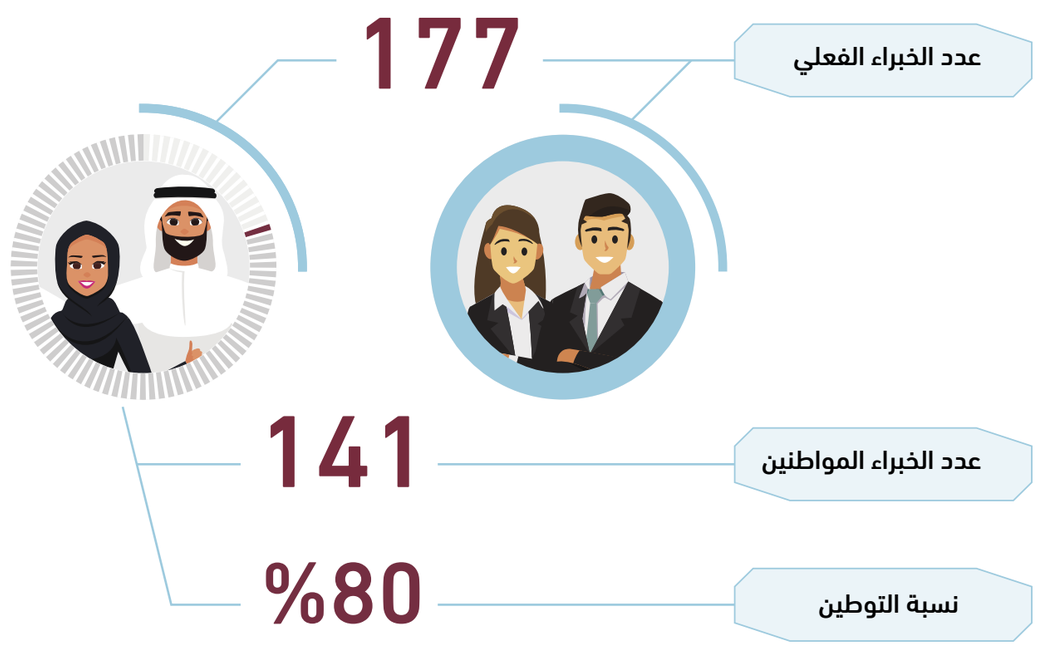

رقابة وتدقيق

اجتماعات دورية ومُعاينات للخبرة

ونستعرض فيما يلي نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على اجتماعات ومعاينات الخبرة التي تمّت بشكل حضوري وعن بعد:

نسبة الاجتماعات التي خضعت للرقابة

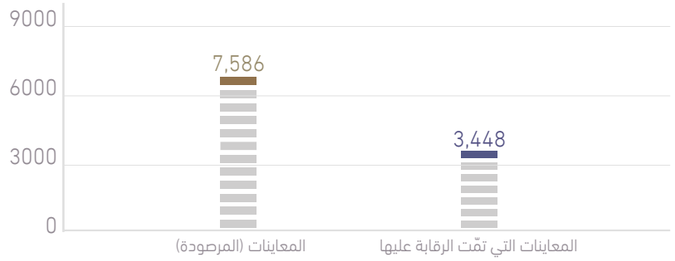

نتائج التفتيش الميداني على مكاتب الخبراء

الزيادة

عدد الزيارات الميدانية

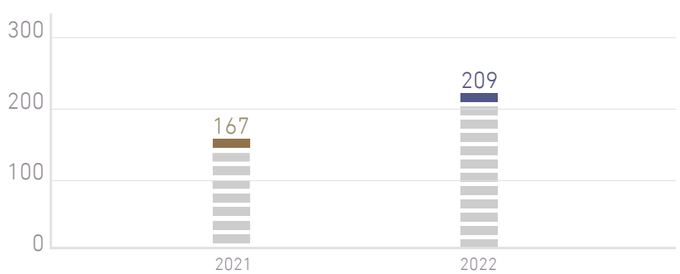

قطاع الدعم المؤسسي والاتصال

بيئة عمل سعيدة تُحفِّز الموارد البشرية

تُولي محاكم دبي اهتماماً كبيراً بمواردها البشرية، وتكمن استراتيجية محاكم دبي لإسعاد مواردها البشرية من خلال التركيز على عدة محاور تعمل على خلق بيئة عمل سعيدة وهي الصحة النفسية والجسدية للموظف والاهتمام بالمهارات والمواهب وتطويرها وتنمية وتعزيز الابتكار لدى الموظفين.

الموارد البشرية في أرقام

بيانات موظفي محاكم دبي

عدد المواطنين
934

عدد الموظفين المقيمين
194

معدل الذكور
%57

عدد الذكور
638

معدل الإناث
%43

عدد الإناث
490

إجمالي عدد موظفي الهيئة الإدارية
927

نسبة التوطين في الهيئة الإدارية
%92

نسبة الموظفين الشباب
%38

إجمالي عدد موظفي محاكم دبي
1,128

نسبة التوطين العامة شاملة أعضاء الهيئة القضائية والموظفين
%83

بيانات الهيئة القضائية

نسبة التوطين
%39

إجمالي عدد السادة القضاة
201

معدل الذكور
%96.6

عدد القضاة الإناث
7

نسبة القضاة الإناث من إجمالي عدد القضاة الذكور
%3.4

عدد الموظفين الشباب من الهيئة القضائية
9

نسبة الموظفين الشباب من الهيئة القضائية
%5

برامج قانونية وقضائية لتدريب الموارد البشرية

تحرص محاكم دبي على الاهتمام بالتأهيل والتدريب للموارد البشرية والطلبة وأعضاء السلطة القضائية وذلك عبر تقديم برامج قانونية وقضائية إضافة إلى تثقيف كافة شرائح المجتمع وتوعيتهم.

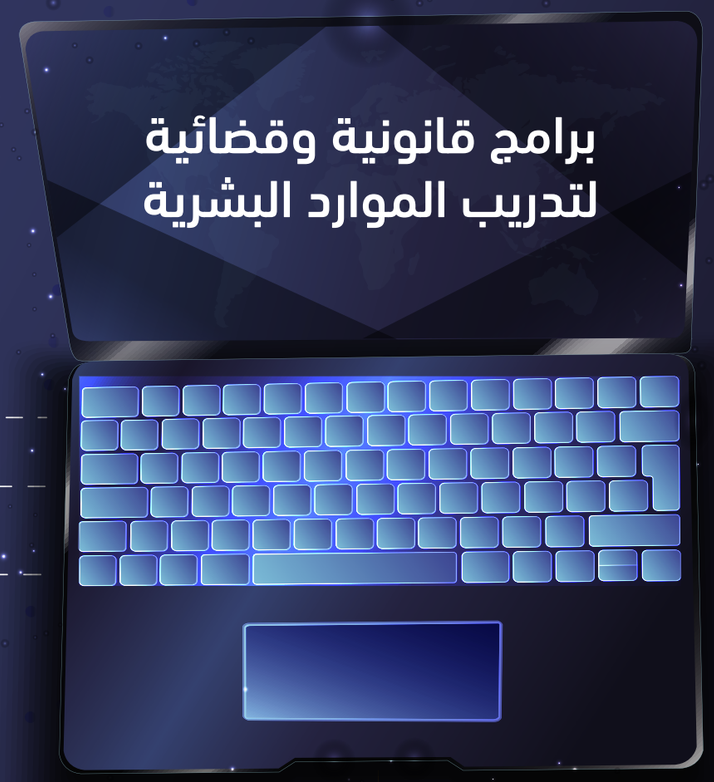

الدبلومات المهنية والتخصصية

11
عدد الدبلومات

97
المنتسبين

222
الطلبة المتدربين

14
الدارسين من موظفي الدائرة

28
الحاصلين على مؤهلات علمية

332
الدورات التدريبية المنفّذة خلال العام

1,037
المتدربين من موظفي الدائرة من الهيئة القضائية والإدارية

مؤشرات التدريب والتنمية

ساعات التدريب

- الفئة القيادية: 24
- الفئة الإشرافية: 32
- الفئة التنفيذية: 21
- الهيئة القضائية: 21

نسبة المتدربين

- الفئة القيادية
- الفئة الإشرافية
- الهيئة القضائية: %100
- الفئة التنفيذية: %93

أفضل تدريب مهني لأعضاء السلطة القضائية

تحرص محاكم دبي على تزويد أعضاء السلطة القضائية بأفضل تدريب مهني لإكسابهم المعرفة الحديثة في المجال القضائي ما يساعدهم على تحقيق أهدافهم المرجوّة في تحقيق رسالة الدائرة المتمثّلة في تحقيق عدالة نافذة تتّسم بالدقّة والسرعة في تقديم خدمات قضائية مُيسَّرة الوصول للجميع، حيث قامت بالتعاون مع معهد دبي القضائي في تنفيذ دبلوم المهارات الفنية "المحاسبية المصرفية والهندسية " لـ 22 قاضياً بمختلف درجات التقاضي في محاكم دبي وذلك بالتنسيق مع الجهات المتخصصة (جمعية المحاسبين – جمعية الهندسيين – اتحاد مصارف الإمارات).

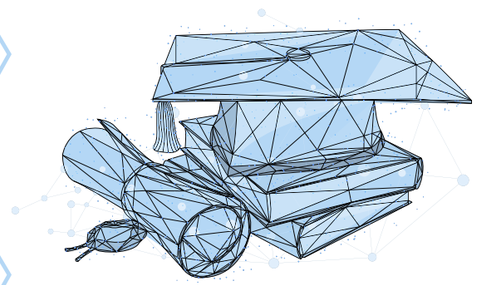

المستفيدون من دبلوم المهارات الفنية « المحاسبية، المصرفية والهندسية »

22
قاضياً

المستفيدون من دبلوم العلوم القانونية والقضائية

32
معاون قاضي

إجمالي الدورات المقدَّمة من السادة القضاة

103
دورة

مبادرات تُعزّز المهارات والقدرات

برنامج متكامل لإعداد وتأهيل قضاة الغد

حرصت محاكم دبي على إعداد وتأهيل 22 من مدراء الدعوى من خلال تزويدهم بالمعلومات والمهارات القانونية والقضائية وتمكينهم لشغل مهنة القضاء، جاء ذلك من خلال تنفيذ برنامج متكامل للدفعة الأولى من مدراء الدعوى حيث تضمّن البرنامج تنفيذ 15 دورة تدريبية قانونية وقضائية ودورات إدارية، كما تضمّن البرنامج تنفيذ زيارات لعدد من الجهات الخارجية منها محاكم مركز دبي المالي العالمي والإدارة العامة للأدلة الجنائية وعلم الجريمة بشرطة دبي، كما تمّ تنفيذ 9 ورش عمل عن كيفية إنشاء وصياغة الأحكام القضائية والذي كان من متطلبات التطبيق العملي في البرنامج، وتضمّن كذلك إجراء اختبارات لقياس مستوى كل متدرب في كيفية إدارة ملف الدعوى وكتابة الأحكام القضائية.

نوع الدورة	قانونية وقضائية	إدارية	ورش عمل
عدد الدورات	15	9	9

الفئة المستفيدة	مدراء الدعوى	22

تعزيز الصحة النفسية والجسدية للموظَّف

تُولي محاكم دبي اهتماماً كبيراً بتعزيز الصحة النفسية والجسدية للموظفين وذلك بما يتوافق مع حاجاتهم وبهدف تحقيق مبدأ السعادة والرفاهية لهم، ومن هذا المنطلق قامت بتبنّي العديد من المبادرات ومنها:

- **مبادرة شيء في خاطرك:** بناء على نتائج الاستبيانات التي تمّ إعدادها لتقييم ورش العمل التي تمّ تنظيمها تمّ تطبيق هذه المبادرة وتضمّنت موضوعات مختلفة تتعلّق بالصحة النفسية والجسدية للموظف إضافة إلى نتائج قياس آراء الموظفين عن المبادرة.

وشملت المبادرة كذلك توفير الاستشارات النفسية والأسرية التي تمّ تقديمها للموظفين بالتعاون مع مراكز الاستشارات المتخصصة، وتمّ إعداد فيديوهات تتعلّق بالصحة النفسية لمواضيع مختلفة ونشرها وتعميمها لجميع الموظفين من خلال طرق التواصل المعتمدة في محاكم دبي.

- **مبادرة وزنك سعادتك:** وهي إحدى المبادرات المعتمدة ضمن الإطار العام للسعادة والإيجابية في محاكم دبي، وتهدف إلى الاهتمام بصحّة الموظف وتقديم الدعم والرعاية اللازمة من أجل الحفاظ على وزن مثالي ومناسب له.

يتمّ التركيز من خلال المبادرة على تعزيز الصحة الجسدية للموظفين الذين يعانون من زيادة غير طبيعية في الوزن، ضمن برنامج معتمد لإنقاص الوزن يتضمّن توفير الوجبات الصحية للموظفين المستهدفين وتشجيعهم على ممارسة النشاط البدني من خلال توفير اشتراك مجاني لهم في الصالات الرياضية المعتمدة في الدولة وتوفير استشاري تغذية لمتابعة النتائج المحقَّقة من قبلهم بالإضافة إلى عقد ورش توعوية مستمرة لكافة المرشَّحين.

تعزيز ثقافة الابتكار ومكافأة جهود المواهب

بهدف رسم ملامح محاكم دبي المستقبلية والحفاظ على الموارد البشرية تبنّت محاكم دبي مبادرة ابتكر مع الموارد البشرية لتعزيز ثقافة الابتكار ومكافأة جهود المواهب ما يؤدي إلى رفع مؤشّر السعادة والتناغم في بيئة العمل.

يتمّ التركيز من خلال المبادرة على تقديم أفكار ابتكارية تتعلّق بتطوير إجراءات الموارد البشرية وتستهدف المبادرة موظفي محاكم دبي إضافة إلى الأساتذة وطلبة وطالبات الجامعات والكُلّيّات الحكومية والخاصة في الدولة.

تنمية وتثقيف وترفيه لموظفات المحاكم

قام مجلس الجوهرة النسائي بتنفيذ مجموعة من المبادرات وعقد العديد من الاجتماعات وتنظيم فعاليات داخلية وخارجية لموظفات محاكم دبي وإعادة فتح حضانة مبنى الأحوال الشخصية والتعاون والمشاركة مع فريق نفاع التطوعي.

فعاليات داخلية وخارجية للموظفات عام 2022

25 فعالية

استبيان أثر سعادة موظفات محاكم دبي عن المجلس النسائي

نتائج استبانة قياس سعادة موظفات

معدَّل السعادة

%97

تعزيز الصحة والمعرفة وترسيخ الوعي لدى المرأة العاملة

نظّم مجلس الجوهرة النسائي مجموعة من المبادرات المتنوعة التي تستهدف تعزيز الصحة والمعرفة لدى موظفات المحاكم والتي كان من أهمها مبادرة وقت الرياضة التي تسعى لمساندة الصحة البدنية وتتضمّن (مشي - جري - ركوب الدراجات الهوائية).

إضافة إلى مبادرة (قهوة أدبية) التي تمّ من خلالها قراءة كتاب ومناقشته مع الحضور من النساء خارج بيئة العمل.

ومبادرة (معاً نصنع الإيجابية) لترسيخ الوعي لدى المرأة العاملة ومبادرة (رحلة السعادة) لتحقيق التوازن بين العمل وتوفير وسائل الترفيه للموظفات، ولتقوية التعارف بين الموظفات، وفعالية يوم الأم التي تضمّنت سحب على أسماء الفائزات وكانت الجائزة تذكرة عمرة لشخصين.

وفي عيد الأضحى نظّم المجلس النسائي بازار للموظفات بهدف تعزيز ودعم مشاريعهنّ الخاصة والاستفادة من بيع منتجاتهنّ، وتمّ الاحتفال بيوم المرأة الإماراتية في متحف المستقبل والمشاركة في فعالية الشهر الوردي (حملة التوعية بسرطان الثدي) حيث قُدِّمت لموظفات المحاكم كافة الفحوصات اللازمة والاستشارات المجانية من قبل الأطباء والمختصين في هذا المجال بالتعاون مع وزارة الصحة.

الحوارية الثانية (معاً نصنع الإيجابية) في مجلس الراشدية

عقدت الجلسة الحوارية الثانية (معاً نصنع الإيجابية) في مجلس الراشدية مع موظفات محاكم دبي بالتنسيق مع إدارة الموارد البشرية بهدف تعريف الموظفات اللواتي أكملْنَ عشر سنوات خدمة في الدائرة على مبادرات وأنشطة المجلس النسائي وتوضيح أهمية دور إدارة الموارد البشرية.

اليوم الوطني الإماراتي

حيث قُدِّمت خصومات لموظفات الدائرة وأقيم معرض لهنّ في الأفرع الثلاث للمحاكم وتمّ توزيع هدايا لهنّ تزامناً مع الاحتفال بهذا اليوم.

كما زارت موظفات محاكم دبي (لقصر المويجعي في مدينة العين) ضمن رحلة ثقافية للاطلاع على التراث الإماراتي وتاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة.

تبادل الخبرات مع هيئة الثقافة والفنون

استقبل المجلس النسائي وفداً من هيئة الثقافة والفنون، للاطلاع على الخطة التشغيلية المتَّبَعة في تنظيم المبادرات والأنشطة الخاصة بالعنصر النسائي في الدائرة وآليات تنظيم الفعاليات للارتقاء بالمستوى المعرفي بين الجهتين من خلال تبادل الخبرات والتواصل البنّاء عبر منهجية واضحة في إطار إسعاد الموظفات ورفع مؤشر السعادة لديهنّ.

تكريم الشباب المؤثِّرين وتفعيل دور الشباب

نظّم مجلس شباب محاكم دبي مجموعة من اللقاءات وقام بمجموعة من الفعاليات والمبادرات التي تستهدف رفع نسبة السعادة وتفعيل المشاركة المجتمعية للمجلس في مجالات مختلفة ومتنوعة إضافة إلى تكريم مجموعة من الموظفين من فئة الشباب المؤثرين الذين كانت لهم إنجازات خلال العام.

عدد المواضيع المتداوَلة

24

نسبة إنجاز التكاليف

%100

حيث شهد عام 2022 عقد اللقاء الشبابي الخامس في إكسبو 2020 وتنظيم اللقاء السادس "في مجلس الخوانيج" بمشاركة 42 موظفاً من مختلف إدارات محاكم دبي، بهدف تحقيق سعادة الموظفين من خلال كسر روتين العمل والتواصل الفعّال بين شباب الدائرة في مختلف الإدارات لشحن طاقاتهم ما يساعدهم في رفع إنتاجيتهم في العمل، كما تمّ إطلاق وسام المدير العام للشباب في لقاء إكسبو.

وشارك مجلس الشباب كذلك في منتدى محاكم دبي حيث تمّ استعراض جهود وإنجازات المجلس وتمّ إجراء مقابلات مع الأطفال لمعرفة مدى فهمهم لقانون الطفل (وديمة).

ونفّذ شباب محاكم دبي، بالتعاون مع مؤسسة كوتوبيا للمسؤولية الاجتماعية مبادرة "فطوركم - سحورهم" وهي أكبر مبادرة مجتمعية لحفظ النعمة في شهر رمضان المبارك.

وقام المجلس كذلك بدعم تطوير كفاءات المستقبل لدى الشباب من خلال توفير قائمة بالبرامج التدريبية المجانية وحثّ الشباب على المشاركة فيها والتنسيق مع إدارة الموارد البشرية وسجّل المجلس بالتعاون مع إدارة الاتصال والتسويق المؤسسي 3 حلقات للإذاعة الرقمية الخاصة بمحاكم دبي.

كما نظّم مجلس شباب محاكم دبي اللقاء الشبابي السابع لمجلس شباب محاكم دبي في متحف الاتحاد وتمّ تنظيم اللقاء الشبابي السابع وإقامة مسابقة "مسيرة وطن" في متحف الاتحاد.

وساهم المجلس في رفع نسبة سعادة الموظفين الشباب في الاستبيان السنوي الذي تنفّذه الأمانة العامة للمجلس التنفيذي، حيث ارتفعت نسبة السعادة من (80,9%) في 2020 إلى (87.5%) في 2021.

قطاع الكاتب العدل والتسوية والتنفيذ

حلّ النزاعات من خلال التسويات الودّيّة

تؤمن محاكم دبي بأهمية قيم التسامح في تحقيق العدالة لذلك وضعت نصب عينيها تسخير إمكانياتها كافة لحل النزاعات من خلال التسويات الودّيّة قبل الانتقال للإجراءات القانونية المعتمدة، حيث وصل إجمالي النزاعات المفصولة ودّيّاً من نسبة الملفات المسجلة إلى 98.11%.

البيان	العدد	النسبة من الملفات المسجَّلة
النزاعات المسجَّلة	10,748	
النزاعات المنتهية بالصلح	1,446	%13.45
النزاعات المفصولة بقرار منهي الخصومة	5,903	%54.92
النزاعات المحالة إلى المحكمة المختصّة	2,014	%18.74
نزاعات الخبرة المنتهية بإيداع التقرير	1,048	%9.75
النزاعات المنتهية بالشطب	134	%1.25
إجمالي النزاعات المفصولة	10,545	%98.11
قيمة التسويات المدنية والتجارية والعقارية	**2,484,474,182.59 درهم**	

مؤشرات البنية التحتية

نسبة انجاز الاختبار الدوري لخطة التعافي من الكوارث

%100

مؤشر دبي للأمن السيبراني

5

نسبة توفر الخدمات الرقمية

%99.93

نسبة توفر الشبكة في جميع الافرع

%99.98

الوقت اللازم لعمل الأنظمة التقنية في حال الطوارئ لضمان استمرارية الاعمال

40 دقيقة

نسبة ترقية الأنظمة للإصدارات الموصى بها

%94.07

نسبة ترقية البنية التحتية للإصدارات الموصى بها

%98.14

رسوم التسويات بقيمة صفر

تمّ تحديد رسوم قيد النزاع وإرجاعها عند اعتماد التسوية واعتماد رسوم التسويات بقيمة صفر لطلبات قيد اعتماد التسويات والاتفاقيات الودّيّة وجعلها بقوة السند التنفيذي أياً كانت قيمتها.

تيسير الإجراءات بانتقال الكاتب العدل

بهدف مساعدة متعامليها وتيسير إجراءات العمل تقدّم محاكم دبي خدمة انتقال الكاتب العدل وذلك في حالتين:

الحالات الخاصة: وهي انتقال الكاتب العدل العام لإتمام المعاملة لفئتي كبار السن وأصحاب الهمم.

الحالات غير الخاصة: وهي انتقال الكاتب العدل العام لإتمام المعاملة لفئة كبار الشخصيات العامة.

الطلبات المنجَزة	العدد
الانتقالات لكاتب العدل	309
كتّاب العدل المرخّصين	60
المكاتب	48
عقود تأسيس الشركات خلال السنوات	48,956
الوقت اللازم للإنجاز لدى كاتب العدل	13:13 دقيقة

معاملات كاتب العدل	العدد
كاتب العدل العام	181,749
كاتب العدل الخاص	126,136
معاملات المسار السريع	6,495
نسبة دقة معاملات كاتب العدل	%99.9
إجمالي المعاملات	**314,380**

الكاتب العدل الرقمي

عملت محاكم دبي على تحويل خدمات الكاتب العدل من خدمات إلكترونية إلى خدمات رقمية، ما أدّى إلى سهولة تقديم الخدمة للمجتمع داخل الدولة وخارجها، وذلك عن طريق التطبيقات الذكية للمحاكم بهدف الوصول إلى محاكم لا ورقية بالكامل، وتسهيل الإجراءات على العميل وإنجاز المعاملة في أي وقت وأي مكان دون حضوره الشخصي.

عدد المعاملات الرقمية لدى كاتب العدل العام
76,080

عدد المعاملات الرقمية من الإجمالي
133,093

نسبة المعاملات الرقمية لدى كاتب العدل العام
%41.86

نسبة المعاملات الرقمية من الإجمالي
%42.2

عدد المعاملات الرقمية لدى كاتب العدل الخاص
57,013

نسبة المعاملات الرقمية لدى كاتب العدل الخاص
%45.2

ضمان إنفاذ الأوامر القضائية

يُعتبَر مأمور التنفيذ من معاوني القضاة ويقوم مأمور التنفيذ بضمان إنفاذ الأوامر القضائية والقرارات المتعلّقة بالحجز الميداني والبيع والتسليم والانتقال والمعاينة.

إحصائيات التنفيذ	العدد
عدد المهام المنفَّذة	11,990
الأمانات المحصلة لإدارة التنفيذ (درهم)*	6,202,226,380.06
إجمالي القرارات الصادرة	579,416
متوسط زمن تنفيذ القرارات (يوم)	3.4
المعدَّل العام لمدّة التنفيذ - من تاريخ تسجيل التنفيذ (يوم)	80.6
المعدَّل العام لمدّة التنفيذ - من تاريخ تمام الإعلان (يوم)	50.5

* المبالغ المسددة في ملفات التنفيذ لتنفيذ السند التنفيذي.

مزادات ذكيّة علنيّة على مدار الساعة

مواكبة لمسيرة التحول الرقمي الذي تشهده دولة الإمارات؛ قدّمت محاكم دبي خدمة المزادات الذكيّة العلنيّة على مدار الساعة وفق أفضل أسس الحوكمة لضمان النزاهة وتحقيق العدالة، ما ساهم في زيادة قيمة المبالغ المحصَّلة من البيع (المنقولات – العقارات – المركبات) وفق الآتي:

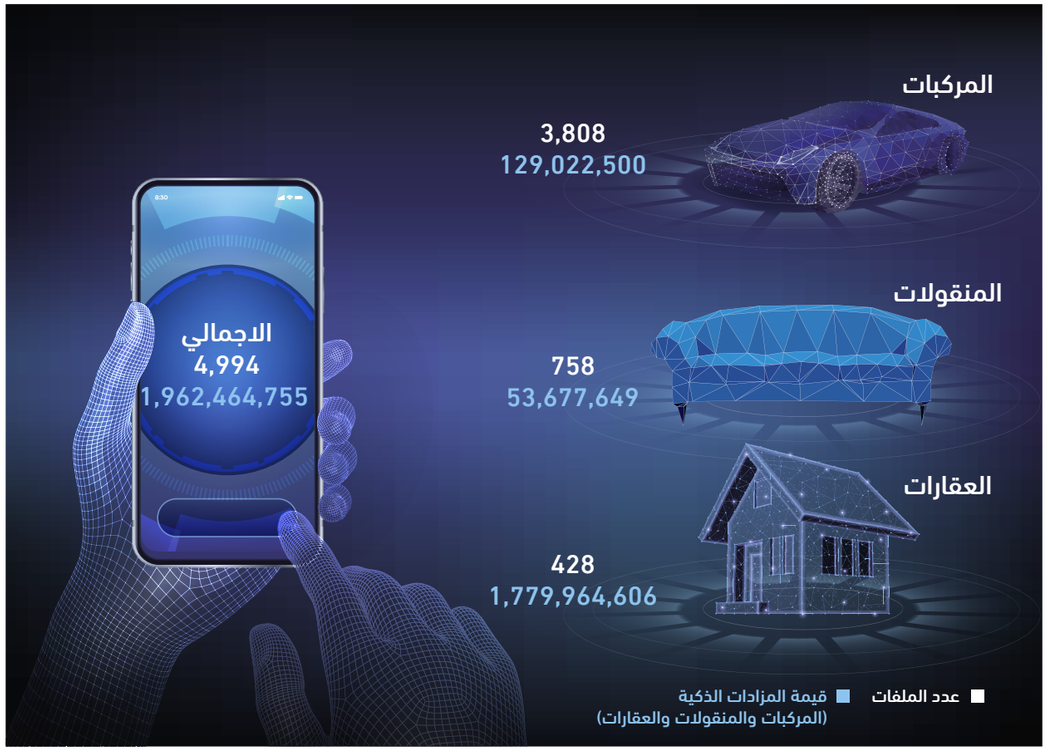

الإنابات القضائية

تتيح خدمة الإنابات القضائية للمتقاضين قيد ملف إنابة لتقوم محاكم دبي بتنفيذ إجراء لقرار صادر من محاكم خارج نطاق اختصاص إمارة دبي، وذلك من خلال برنامج الإنابات القضائية الذي تُتيحه المحاكم.

النوع	العدد	عدد الجهات
الإنابات الصادرة	18,708	128
الإنابات الواردة	2,532	
الإجمالي	**21,240**	

4

إنجازات
وأعمال المحاكم

عضوية الاتحاد العالمي للدراسات المستقبلية

تقديراً للجهود التي بذلتها محاكم دبي في تصميم مشاريع ومُبادرات المُستقبل منها محكمة 3C والتقاضي الرقمي المُتكامل، حصلت المحاكم على عضوية في الاتحاد العالمي للدراسات المستقبلية. وتساهم هذه العضوية في تبنّي المعايير العالمية المعتمدة، كما يُعتبَر الحصول عليها ركناً أساسياً فيما يتعلّق باستشراف المستقبل، وتكامليّة الخدمات القضائية الرقمية المُستقبليّة.

كما ستُمكّن هذه العضوية المحاكم من الاطلاع على أحدث التقارير العالمية الصّادرة في شأن استشراف المستقبل وخصوصاً في المجال القضائي والسّعي لتبنّي تقنيات المُستقبل من بلوك تشين وذكاء اصطناعي وفتح المجال للمحاكم للمشاركة بتجاربها المُستقبليّة ونشر الدراسات والأوراق البحثية في هذا المجال، إضافة إلى الاستفادة من الدورات والمؤتمرات ضمن أفضل الممارسات العالمية المطبّقة والمشاركة في جوائز بمجالات المستقبل.

عضوية منظمة الاتحاد الدولي لمأموري الضبط القضائي (JHIU)

حصلت محاكم دبي على عضوية الاتحاد الدولي لمأموري الضبط القضائي (JHIU) التي تسهم بتطوير نشاط مأموري الضبط القضائي على الصعيد الدولي بما يتماشى مع توجهات المحاكم لتعزيز التعاون بين المنظمات المعنية بهدف توفير خدمات قضائية رائدة ومتميزة دولياً.

مقارنات معيارية ودراسات تطوّر الأداء المؤسسي وتحقّق الريادة

تؤمن محاكم دبي بأهمية المقارنات المعيارية في تطوير الأداء المؤسسي بشكل شمولي وعلى كافة المستويات الاستراتيجية والتشغيلية مؤكّدة على أهمية الارتقاء بعمليات المقارنات المعيارية لتكون مدخلاً مباشراً في تحديد درجة الريادة والتطوير ضمن المهام الرئيسية لكل دائرة.

وقد أجرت محاكم دبي 8 مقارنات معيارية لعدّة مجالات شملت التوجيه والإصلاح الأسري، تحصيل المطالبات المالية، جوائز التميز لفئة التقني المتميز، خدمة الترجمة والمترجمين، محكمة الإفلاس في العالم، المواقع الإلكترونية للمحاكم العالمية، نظام السجون في العالم، ونظام العدالة بين دول الاتحاد الأوروبي ودول شرق آسيا.

كما قامت محاكم دبي بدراسة عدّة موضوعات تدعم صناعتها للمستقبل القضائي من خلال التركيز على موضوعات متعددة من أبرزها دراسة نزاعات الملكية الرقمية والاستشارات الأسرية عن طريق الذكاء الاصطناعي والتي يتولّها فريق X10..ودراسة توجّهات التقاضي بالذكاء الاصطناعي ودراسة التوجّهات العالمية للتقاضي من خلال الميتافرس.

عمل دؤوب للمحاكم للتطوير والارتقاء

تعمل محاكم دبي على ضمان نجاح العمل القضائي من خلال عمل دؤوب يسعى بشكل مستمر للتطوّر والارتقاء من خلال التحسين المستمر لجودة وكفاءة الخدمات القانونية التي تُقدّمها للمجتمع وفق رؤية قضائية مميزة من خلال اتخاذ قرارات قانونية صحيحة، ومراجعة المستهدَفات والمؤشّرات بشكل دوري وتعزيز الشراكات وطرح المبادرات.

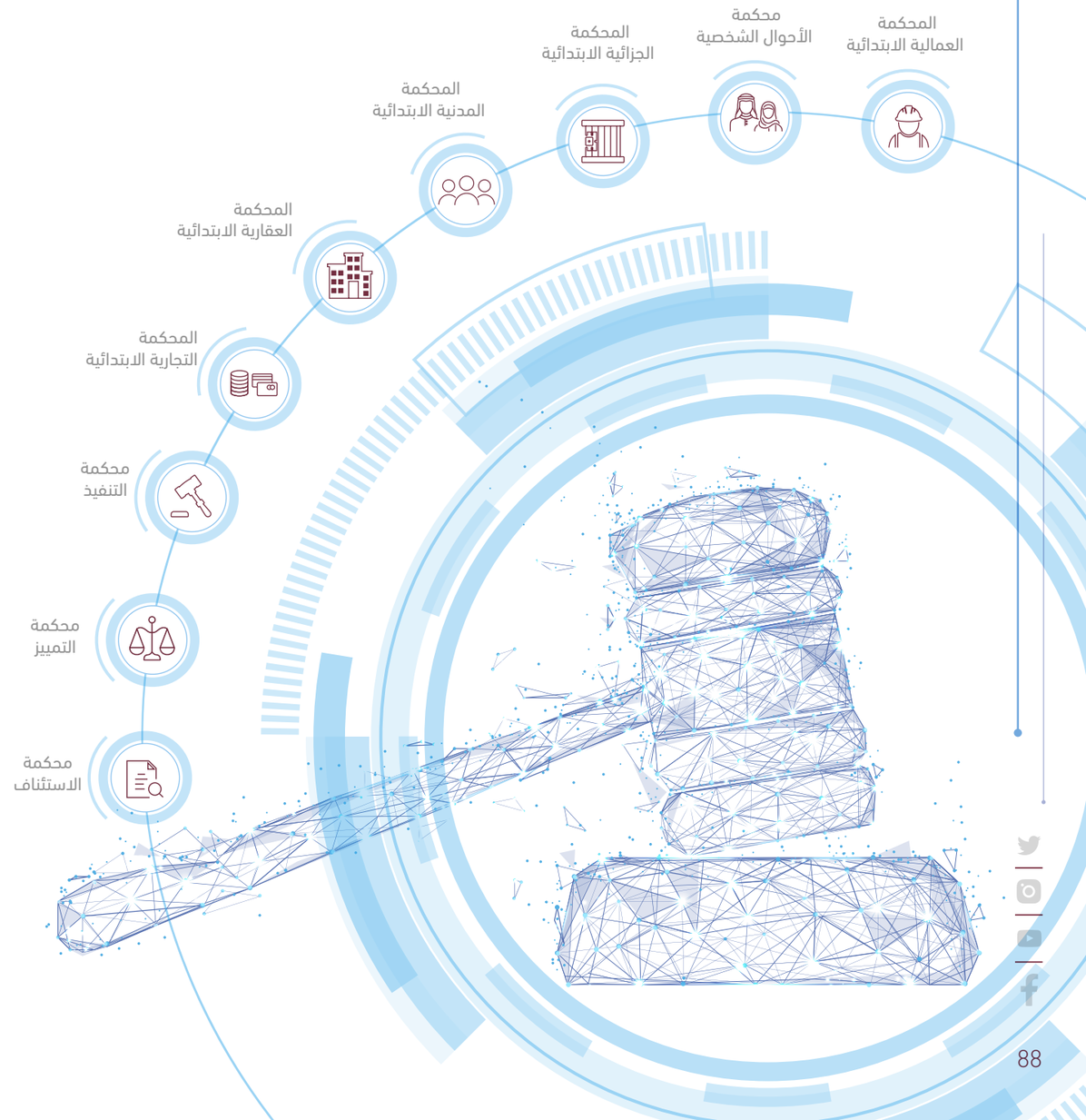

المحكمة العمالية الابتدائية:
تعزيز الشراكات ومعالجة الإشكاليات

تقوم المحكمة العمالية الابتدائية بتعزيز الشراكات بشكل مستمر ومن أجل ذلك تَعقد الاجتماعات المستمرة مع الشركات لرفع مستوى التنسيق فيما يخدم أهداف المحكمة:

وزارة الموارد البشرية والتوطين: لتنظيم علاقات العمل

مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة: للصيغ القانونية والاتفاقات

التسويات والصلح

تُولي المحكمة العمالية الابتدائية أهمية كبيرة لحلّ الخلافات العمالية باعتماد الصلح والتسوية لإنهاء الخلافات:

عدد ملفات التسوية

1,513

معدَّل التسويات من إجمالي الدعاوى

%13

محكمة الأحوال الشخصية:
اختصار الزمن وتسريع الفصل في القضايا
خدمة حصر الإرث

1,278 إجمالي الطلبات المقدَّمة

بالتعاون مع إدارة الأحوال الشخصية أدرجت محكمة الأحوال الشخصية هذه المبادرة بهدف تيسير التقاضي وتبسيط وتحسين الإجراءات بما يخدم المتعاملين ويسهّل الحصول على خدمات المحاكم واختصار الزمن وتسريع الفصل في القضايا، وكانت تُعرف سابقاً بالإعلام الشرعي.

وقد كانت المعاملة تستغرق أسبوعين ولكن أصبحت تُنجَز في نفس اليوم وتمّ تعديل المسار وأصبح مسار إلكتروني.

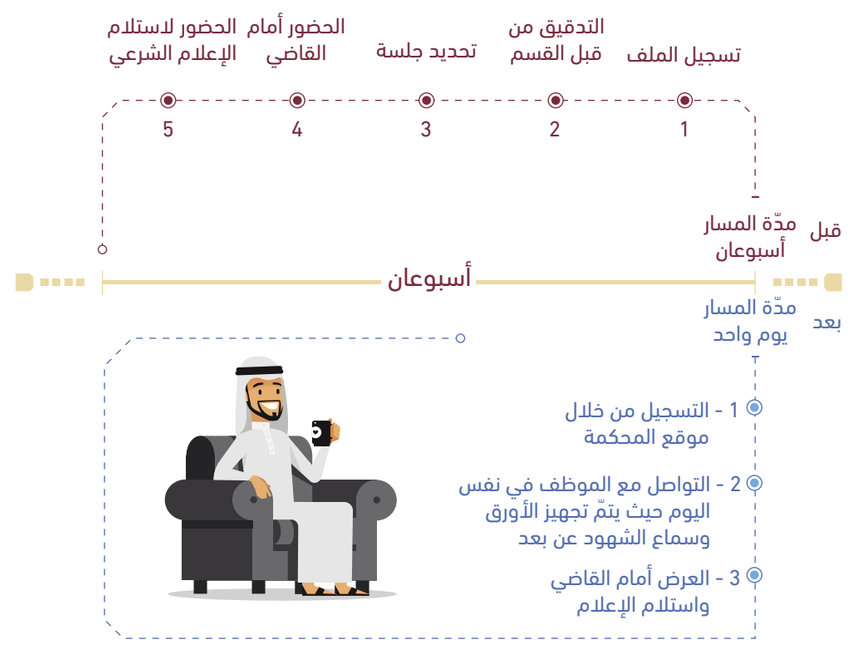

إنجازات محكمة الأحوال الشخصية خلال 2022

1. تعديل مسار عقود الزواج: حيث قامت بتطوير الخدمة بحيث تعدّل الأخطاء دون مراجعة المحكمة وتجري تعديلات الكترونية في عقد الزواج.
2. الأحوال الشخصية شريك أساسي لإنشاء محكمة التركات.
3. عقد اجتماع مع مؤسسة رعاية النساء والأطفال لتطوير وتعديل الاتفاقيات المتعلقة برؤية الأطفال المحضونين.
4. المشاركة في الملتقى القانوني (بصمة البيت متوحد) بالتعاون بين الجامعة الكندية بدبي وشرطة دبي شاركت فيه المحاكم بالتعاون مع الاجتماعيين والنفسانيين ودكاترة علم الاجتماع والمؤثرين في مواقع التواصل الاجتماعي وتنظيم مبادرة ملتقى محكمة الأحوال الشخصية مع المجتمع الذي عقد في شهري 7 و12 وإقامة بعض الدورات على مستوى المحكمة بتنظيم إدارة الموارد البشرية والمعهد القضائي.

الاستراتيجية التي اتّبعتها محكمة الأحوال الشخصية في عملها خلال عام 2022

- التسهيل على المراجعين.
- تسريع الإجراءات.
- الحفاظ على دقة الأحكام.
- دعم مسائل التوجيه الأسري والإصلاح بين الزوجين.
- التوعية لدرء وصول القضايا للمحاكم.
- تطوير خدمة الإصلاح والتوجيه الأسري.

المحكمة الجزائية الابتدائية:
مبادرات استراتيجية ترسّخ سيادة القانون

رسّخت المحكمة الجزائية الابتدائية تميزها خلال العام 2022، بعد انقضاء عامي 2020، 2021 المليئين بالتحديات التي خلّفتها جائحة كوفيد-19، حيث واصلت إنجاز خططها واستراتيجيتها الطموحة وقد أكسبتها الجائحة وتداعياتها المزيد من الخبرات والمرونة، للتعامل مع مختلف الظروف والأحوال، ومواكبة التطوير والتحديث، والتعامل بكفاءة مع الطوارئ والتحديات.

وفي خلال العام 2022 قامت المحكمة بالتعاون مع النيابة العامة والقيادة العامة لشرطة دبي بإطلاق مبادرات استراتيجية تهدف إلى ترسيخ سيادة القانون، وتحقيق العدالة الناجزة وصولاً للحق وصَوناً للحريات، وشملت تلك المبادرات العديد من الجوانب، منها التشريعي والتقني وغيره.

التعاون المشترك مع النيابة العامة

حرصت المحكمة الجزائية الابتدائية على عقد عدة دورات تدريبية لتدريب قُضاتها وتطوير أدائهم تقنياً وإلكترونياً من خلال العمل بالبرنامج الإلكتروني الذي أعدّته النيابة العامة فضلاً عن توفيرها للأدوات اللازمة لذلك العمل مستهدفة بذلك التيسير على المتقاضي قبل القاضي ما أسهم في إنجاز المحاكمات وسرعة الفصل في القضايا.

التعاون المشترك مع القيادة العامة لشرطة دبي

ساهمت المحكمة الجزائية الابتدائية بشكل كبير بالتعاون مع النيابة العامة بدبي من خلال توفير القاعات والأجهزة اللازمة لعقد المحاكمات عن بُعد ما خفّف العبء عن القيادة العامة لشرطة دبي وذلك بضغط نفقات نقل المتّهمين المحبوسين والمسجونين ودرء مخاطر نقلهم من جهة لأخرى كما ساهمت الشرطة بجزء ليس بيسير، تمثّل في معاونة المحكمة في توفير قاعات المحاكمات عن بُعد بجميع مركزاها وعرضهم في المواعيد المحدَّدة وكانت النيابة العامة خير وسيط بينهما من خلال توفير الطاقم الإداري المناسب من أمناء سرّ الجلسات وتدريبهم وصولاً لإنجاز عملية التقاضي وسرعة الفصل في القضايا.

التعاون المشترك مع الجهات التشريعية في دبي

ساهمت المحكمة الجزائية الابتدائية بشكل فعّال في تقديم العديد من المقترحات اللازمة لتطوير القوانين أبرزها ما قدّمته من مقترحات واكبت تطوير قانون الجرائم والعقوبات وقانون الإجراءات الجزائية وغيرها من التشريعات الجنائية الأخرى.

المحكمة المدنية الابتدائية:
تسوية الالتزامات المالية وتأهيل الخبراء

إنشاء المحكمة المدنية لدائرة كُلّيّة

كانت طلبات الإعسار وطلبات تسوية الالتزامات المالية تُوزَّع على كافة دوائر المحكمة المدنية بحسب إجمالي قيمة الديون في الطلب وفي غضون عام 2022 أصدرت محكمة التمييز في محاكم دبي أحكاماً قضائية تحدّد المحكمة المختصة بنظر طلبات الإعسار وطلبات تسوية الالتزامات المالية بأنها الدائرة الكلية في المحكمة المدنية باعتبار أن تلك الطلبات غير مقدَّرة القيمة.

وبناءً على ذلك التغيير فقد بادرت المحكمة المدنية إلى إنشاء دائرة كلية مختصة بتلك الطلبات وإحالة كافة الطلبات المنظورة في الدوائر الأخرى إلى الدائرة الجديدة.

طلبات الإعسار وتسوية الالتزامات المالية

إعسار	تسوية
220	9

برنامج تأهيل الخبراء

بادرت المحكمة بالتعاون مع لجنة الخبراء وشعبة تنفيذ التدريب، إلى إنشاء وتنفيذ برنامج لتأهيل الخبراء للعمل في هذا التخصص، وهو برنامج مدته 6 ساعات تدريبية، قام بتنفيذه رئيس دائرة الإعسار بالمحكمة، ومن خلاله تمّ تأهيل 74 خبيراً للعمل في الإعسار وتسوية الالتزامات المالية وفق الضوابط والشروط التي تطبّقها اللجنة.

البرنامج التدريبي للجنة الخبراء

عدد المستفيدين
74
خبيراً

مدة البرنامج
6
ساعات

المحكمة العقارية الابتدائية:
دقة في الأحكام وسرعة الفصل في الدعاوى

- ساهم إنشاء المكتب الفني في المحكمة العقارية بإدارة عملية توحيد الأحكام وتطبيق المبادئ الحديثة على الدوائر القضائية ما انعكس بصورة إيجابية كبيرة على مؤشّر معدّل دقة الأحكام.
- تشكيل لجنة الشقق الفندقية بالتنسيق والتعاون مع إدارة خبراء محاكم دبي ما أثّر بشكل إيجابي على معدّل دقة الأحكام وعدم تناقضها بناءً على اختلاف وجهات النظر بين الخبراء.
- التركيز على الدعاوى المتداولة طويلة الأمد ما انعكس بشكل إيجابي على مؤشّر نسبة وعمر الدعاوى المتداولة التي تجاوزت سنة.
- إطلاق مبادرة إعادة دراسة متطلبات تسجيل الدعاوى المتعلقة ببيع الخارطة للوحدات العقارية وذلك من خلال إضافة متطلب لقيد هذه الدعاوى بإرفاق استعلام عقاري حديث صادر من دائرة الأراضي والأملاك ليعزّز ويساند الطلبات في هذه الدعاوى ما كان له تأثير في سرعة الفصل في هذا النوع من الدعاوى.
- ساهمت المحكمة العقارية الابتدائية بشكل فعّال في تقديم العديد من المقترحات اللازمة لتطوير قانون الإجراءات المدنيّة.

المحكمة التجارية الابتدائية:
إجراءات ذكية تستند إلى الخبرة

ملفات الخبرة

تتميز المحكمة التجارية بأنّ أغلب القضايا فيها تتعلّق بمسائل فنّيّة، لذلك جرى تسهيل الإجراءات بتطبيق قانون الإجراءات بطريقة ذكية من خلال دوائر الخبرة حيث تؤخذ هذه الملفات وتوضع في الدوائر وتنتهي في نفس اليوم وهذا التوزيع يقلّل التأخير لدى الخبرة ويكون هناك تحكّم بهذه الدوائر.

وتمّ استحداث 6 دوائر خبرة من أصل دائرتين، وأصبح إجمالي عدد دوائر الخبرة 8 ما انعكس بصورة إيجابية على مؤشرات الأداء الاستراتيجي مثل معدّل مدّة الحكم من تاريخ التسجيل وأول جلسة.

الدوائر المستحدَثة 2022
6
دوائر خبرة

إنجازات المحكمة

- السرعة والدقة.
- المشاركة في المعارض والملتقيات على أرض دولة الإمارات العربية المتحدة.
- إقامة دورات متخصصة للقضاة.
- إقامة جلسات العصف الذهني.
- حصول القاضي الدكتور حمدة السويدي على وسام الشباب ضمن برامج التميز في المحاكم.

منشورات تعزّز المعرفة القانونية

عملت المحكمة على إصدار مجموعة من المنشورات والأدلة التي تتضمن (دليل الإجراءات التنظيمية، بروشورات توعوية تثقيفية).

كما قامت بنشر فيديوهات مصوَّرة / منشورات من قبل الكادر القضائي وبعض من الإداريين في جميع وسائل التواصل الاجتماعي لمحاكم دبي.

وكان من أبرز عناوين المقالات المنشورة الخاصة بالمحكمة: (أمر الأداء مسار استثنائي سريع لفضّ المنازعات القضائية في دبي، إجراءات لإثبات الصلح الجزائي أمام النيابة العامة، حالات تسمح بإنهاء عقد العمل مباشرة دون إنذار، ندب الخبرة في الدعاوى التجارية، زيادة النفقة أو نقصانها).

وشاركت المحاكم بمجموعة من الورش التوعوية بعدد من العناوين من أبرزها: النظام القانوني للمصارف والأوراق المالية في الدولة، القضايا المصرفية وتطبيقاتها العملية، الدعاوى العقارية وعلاقتها بالسجلّ العقاري، تعديلات قانون الأحوال الشخصية وأثرها في استقرار الأسرة، أحكام الحضانة، الأحكام المستحدثة لقانون تنظيم العلاقات رقم 33 للسنة 2021، قانون عمّال الخدمة المساعدة، أوامر الأداء، حقوق المرأة في قانون الأحوال الشخصية - القانون الاتحادي رقم 28 سنة 2005، إجراءات الإفلاس، قانون الأحوال الشخصية لدولة الإمارات، القانون الاتحادي رقم (28 لسنة 2005، المعدَّل)، ندب الخبير في الدعاوى التجارية، قانون علاقات العمل لسنة 2021، مناقشة قانون المعاملات المدنية المعدَّل.

محكمة التنفيذ:
تبادل الخبرات والتجارب في القطاع العدلي والقانوني

إطلاع محكمة التنفيذ على أفضل الممارسات الدولية

قام وفد من محاكم دبي برئاسة رئيس محكمة التنفيذ، بزيارة للمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين، للاطلاع على أفضل الممارسات في مجال تنفيذ الأحكام وتعهيد الخدمات إلى القطاع الخاص لدى وزارة العدل بالمملكة العربية السعودية وعلى تجربة مملكة البحرين في الاستعانة بالقطاع الخاص في تقديم الخدمات العدلية التي طبّقتها وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف ضمن مبادرات التطوير القانوني وتعزيز الوصول إلى العدالة من خلال الشراكة مع القطاع الخاص.

وتأتي هذه الزيارات في تعزيز تبادل الخبرات والتجارب في القطاع العدلي والقانوني وذلك في إطار التواصل والتكامل بين المؤسسات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بما يخدم جميع الجهات لتقديم أفضل الخدمات للمتعاملين.

محكمة التمييز:
إعادة تنظيم العمل ونشر المعرفة القضائية

الطعون

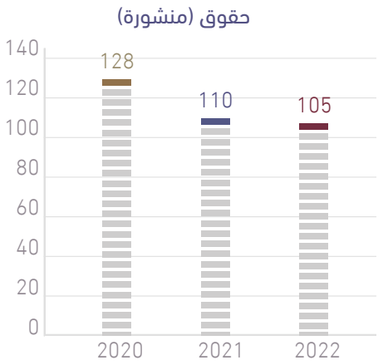

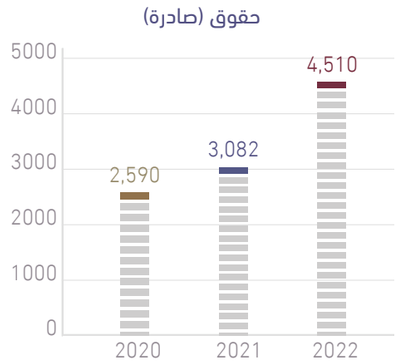

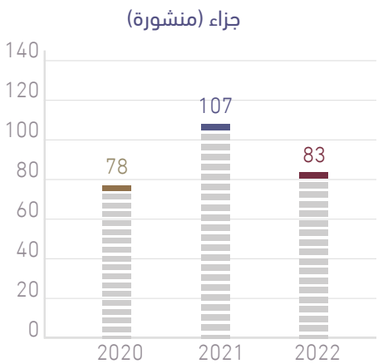

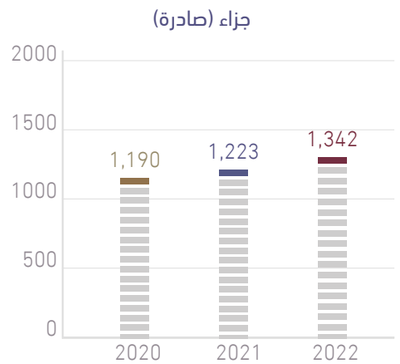

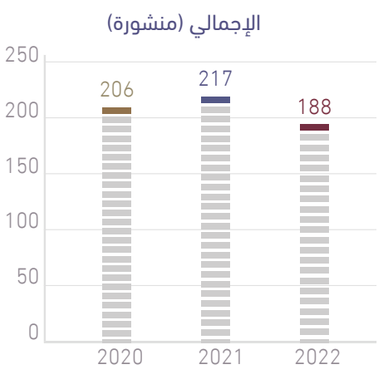

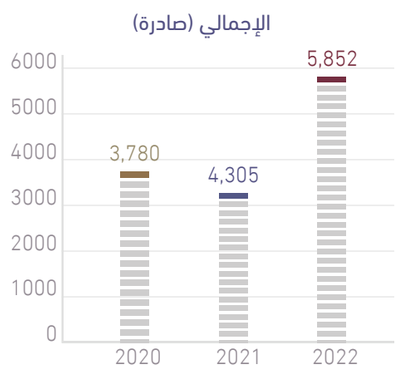

مبادرات المحكمة

- إعادة تنظيم العمل وتشكيل الدوائر الثلاثية وذلك لتحسين نتائج مؤشّر معدّل مدّة الحكم نظراً لزيادة عدد الدعاوى المسجّلة في المحكمة.
- توحيد مبادئ الهيئة العامة لتحسين مؤشّر مدّة الحكم في محكمة التمييز ما ينعكس إيجابياً على مؤشّر دقة الأحكام في محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية.

الأحكام والقرارات والإصدارات

تمّ تلخيص ونشر 3 أحكام صادرة من الهيئة العامة لمحكمة التمييز، وقامت المحكمة بطرح مجموعة من الإصدارات من أبرزها: مجموعة الأحكام والمبادئ القانونية في المواد الحقوقية والجزائية للعام 2018 - 2019 ومجموعة المبادئ القانونية الصادرة في المواد التجارية من سنة 2016 إلى سنة 2020.

إضافة إلى مجموعة المبادئ القانونية الصادرة في المواد العقارية من سنة 2016 إلى سنة 2020، وبحث بشأن الرقابة على القرارات الإدارية والدعوى الإدارية والتحكيم في ضوء أحكام المحاكم العليا بدولة الإمارات العربية المتحدة.

وقراءة مستجدة في قانون العمل الإماراتي الجديد رقم 23 لسنة 2021 والشيك من المنظور الجزائي والمدني بدولة الإمارات العربية المتحدة.

كما قامت بطرح مجموعة من الدراسات منها بحث بمجلة صدى المحاكم حول ((فايروس كورونا وأثره على الالتزامات التعاقدية في القانون الإماراتي)) وبحث بشأن الفسخ الاتفاقي والقضائي للعقد وفقاً لأحكام قانون المعاملات المدنية، والرقابة على القرارات الإدارية والدعوى الإدارية والتحكيم في ضوء أحكام المحاكم العليا بدولة الإمارات العربية المتحدة.

إضافة إلى قراءة مستجدة في قانون العمل الإماراتي الجديد رقم 33 لسنة 2021 والشيك من المنظور الجزائي والمدني بدولة الإمارات العربية المتحدة وسبيع الأراضي والعقارات المغمورة وأضرارها.

الأحكام المنشورة
3
إصدارات المحكمة
9
الدراسات المُعدّة
8

محكمة الاستئناف:
إعادة تنظيم العمل ونتائج إيجابية في مؤشر زمن الانتظار

ساهمت محكمة الاستئناف بالإشراف على إعادة تنظيم العمل في مكتب إدارة الدعاوى في محكمة الاستئناف ما انعكس إيجابياً على نتائج مؤشر معدّل زمن الانتظار إلى الجلسة الأولى.

خدمات رقمية لإسعاد المتعاملين

خدمة وياك

قناة تواصل مباشر بين المتقاضين ومختلف الوحدات الإدارية المعنيّة بالدعاوى لمتابعة تنفيذ القرارات الصادرة على الدعاوى والطلبات بمختلف أنواعها وإبداء الملاحظات حولها.

107,267
طلب

مركز الاتصال

يقوم قسم توجيه المتقاضين بتوجيه المتعاملين والرد على جميع استفساراتهم المتعلقة بالإجراءات والخدمات عبر قنوات الاتصال المعتمدة (مركز الاتصال، الموقع الإلكتروني، المحادثة الفورية والواتس آب) باللّغتين العربية والإنجليزية، حسب المعايير المعتمدة.

إضافة إلى طلبات المشتركين المتعلقة بالاستعلام عن قضايا الأطراف (حساب المشترك، خدمة شور للاستشارات المجانية).

35,922
طلب كشف الدعاوى
24,531
طلب ربط الدعاوى
105,370
مكالمة

المحادثة الفورية

تهدف خدمة المحادثة الفورية تعزيز أطر التواصل الفاعل مع جمهور المتعاملين والرد على استفساراتهم، وتقدّم الخدمة من خلال الموقع الإلكتروني لمحاكم دبي والتطبيق الذكي.
وقد تمّ تصميم الخدمة بطريقة تسهّل على المتعامل الاستفسار باللغتين العربية والإنجليزية كالتالي:
(الاستفسار عن الدعاوى، إجراءات الكاتب العدل، الأفرع وأوقات تقديم الخدمة، خدمات المسؤولية المجتمعية).

14,878
محادثة

تصديقات الأحوال الشخصية - الإشهادات

خدمة تتيح للمتعامل الحصول على الإشهادات والأذونات والإقرارات المتعلقة بالأحوال الشخصية ما لم تكن فيها خصومة.

13,453
إشهاد

ذرى

تتيح خدمة ذرى تناول القضايا عن طريق خاصية الاجتماع الافتراضي بين القاضي والمتّهم أو المسجون، ويتمّ سنوياً عرض عدد من المطلوبين والمحبوسين على قضاة التنفيذ من خلال برنامج ذرى.

2,403
حالة

دعم قانوني للوحدات التنظيمية الداخلية والخارجية

يقوم مكتب الشؤون القانونية بتقديم الدعم القانوني لكافة الوحدات التنظيمية الداخلية والجهات الخارجية والتوصية بشأن الأعمال القانونية، وإبداء المرئيات الفنية وتقديم الاستشارات بشأن الاستفسارات الواردة للمكتب، وإعداد التقارير بشأن الشكاوى والدراسات وإبداء الرأي القانوني وفقاً للتكاليف الواردة، ومراجعة العقود وإبداء التوصيات بشأنها، وإعداد المذكرات الجوابية ومتابعة كل ما يتعلق بالدعاوى التي تكون المحاكم طرفاً فيها، ومتابعة إصدار القرارات التنفيذية للقوانين والمراسيم، وتقديم التوصيات بشأن المقترحات التشريعية الواردة من مختلف الوحدات التنظيمية، والمساهمة في تطوير الاستراتيجيات والأنظمة والسياسات المتعلقة بمهام المحاكم.

مؤشرات الأداء

معدَّل زمن إنجاز المذكرات الجوابية

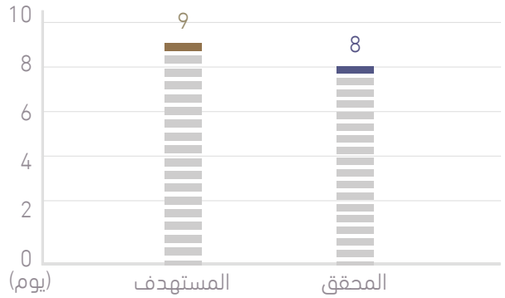

معدَّل زمن إنجاز مذكرات رد على الشكاوى

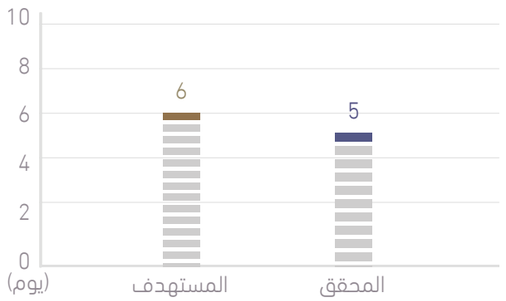

مبادرة ومضات قانونية: آراء قانونية تُلامس احتياجات الموظفين والمتعاملين

أطلق مكتب الشؤون القانونية في محاكم دبي مبادرة بعنوان "ومضات قانونية" بهدف نشر آراء قانونية تُلامس احتياجات الموظفين والمتعاملين التي يتمّ رصدها من خلال الاستفسارات العامة الواردة للمكتب، وقد ارتأى المكتب اختيار الآراء التي تستدعي النشر وتخضع لمعايير تمّ وضعها لذلك من خلال قنوات التواصل الاجتماعي لتعميم الفائدة على جميع الموظفين وأفراد المجتمع وتضمّنت هذه الومضات معلومات حول المناسب من المصاريف، السداد الموقف لاحتساب الفوائد، مقدار تأمين الاستئناف، الطرف المعني بسداد فرق الرسم حال حصول المحكوم له على الصيغة التنفيذية خلال 60 يوماً.

الاستشارات والاستفسارات الواردة للمكتب

تمّ الرد على كافة الاستشارات والاستفسارات القانونية الواردة للمكتب بنسبة 100%.

الاستشارات والاستفسارات الواردة

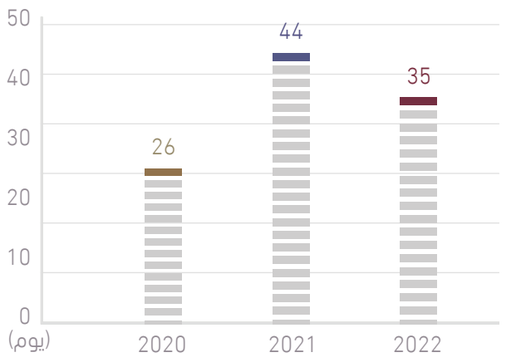

المكتبة القانونية

إيرادات مبيعات ملفات المبادئ القانونية

9,450 (درهم)

التشريعات المنشورة لجميع الموظفين

القوانين الاتحادية 204
القوانين المحلية 142

المستفيدون من الإصدارات

مكاتب المحاماة 11

تحديثات ملف حوكمة التشريعات 2022

القوانين الاتحادية 204
القوانين المحلية 142
اللوائح التنفيذية 27
الاتفاقيات الدولية 55
الاحكام المتخصصة 19

المستفيدون من التشريعات الالكترونية

304

تجميع المبادئ القانونية

19

عدد رواد المكتبة

القضاة 45
المحامون 73
الموظفون 361
الطلبة 13

طباعة التشريعات

28

إعارة الكتب واستخدامها الداخلي

400

5

فعاليات
وأنشطة المحاكم

تواصل العقول وتصميم المستقبل القضائي

توفيراً للوقت والجهد والمال وسعياً لفتح آفاق جديدة في مخيّلة كل قاضٍ لاقتراح آليات عمل جديدة وتطوير نماذج عمل تدفع بالعمل القضائي للأمام، عقدت المحكمة التجارية الابتدائية بالتعاون مع إدارة الاستراتيجية واستشراف المستقبل، جلسة عصف ذهني بعنوان تواصل العقول وتصميم المستقبل القضائي ضمن معرض إكسبو 2020 برئاسة سعادة القاضي أيوب أهلي رئيس المحكمة التجارية.

واطلعت المحاكم على جناح جمهورية السلفادور وتعرّفت على المعلومات التفصيلية التي قُدِّمت عن قانون إقرار تداولات العملة الرقمية "التكوين" كونها أول دولة في العالم تقرّ بالعملات الرقمية إضافة إلى جناح مملكة بلجيكا والذي تمّ خلاله الاطلاع على نماذج المدن الذكية والذكاء الاصطناعي والنظر في التشريعات اللازم البدء في التفكير فيها لمواكبة التوجهات المستقبلية للإمارة للخروج بتقرير تطويري تفصيلي للمحكمة التجارية من قبل السادة القضاة المشاركين.

وتمّ مناقشة محاور عدة في جلسة العصف الذهني ومنها: الاقتصاد والتوجهات الحكومية من الجانب الاستراتيجي، والتوجهات الحكومية من الجانب القانوني، والذكاء الاصطناعي في المجال القضائي، والمهارات الداعمة لعملية الفصل في القضايا التجارية "السرعة والدقة"، وإتاحة البدائل عن التقاضي العادي.

حضر جلسة العصف الذهني عدد من السادة القضاة من المحكمة التجارية حيث تمّ فيها تداول العديد من الأفكار التطويرية والتشريعات التي لابدّ من استحداثها لمواكبة التطورات الحاصلة في الإمارة.

منتدى محاكم دبي 2022:
لقاء معرفي لموظفي المحاكم دبي لتبادل الخبرات وتعزيز التواصل الداخلي

في إطار تعزيز وتفعيل منهجية التواصل الداخلي للعاملين والجهود المبذولة للتطوير والارتقاء بالعمل، نظّمت محاكم دبي «منتدى محاكم دبي»، في يونيو 2022 ضمن متحف المستقبل لتسليط الضوء على ما أنجزته المحاكم من بنية قضائية وتكنولوجية رائدة تستشرف المستقبل، للوصول إلى حكومة المستقبل التي تسعى القيادة لأن تكون نموذجاً يُحتذى به في جميع دول العالم.

ووفّر المنتدى فرصة لقاء معرفي لموظفي محاكم دبي لتبادل الخبرات وتعزيز التواصل الداخلي وإشراكهم في رحلة المحاكم إلى المستقبل إضافة إلى تبادل المعرفة وتعزيز التواصل الداخلي.

معرض جيتكس 2022

شكّلت هذه الدورة من معرض جيتكس 2022، والذي نُظّم في أكتوبر2022 النسخة الأكثر تأثيراً في تاريخ المعرض كونها تغطّي موضوعات تكنولوجية متنوعة عبر مجالات الميتافيرس، ومستقبل الإنترنت اللامركزي، والاقتصاد الرقمي العالمي المستدام.

وقد شارك في المعرض 1400 شركة عارضة جديدة من الشركات العالمية والشركات الناشئة، والتي تستعرض تطبيقات في مجالات الميتافيرس والذكاء الاصطناعي والـ"ويب 3.0"، والبلوك تشين، واتصالات الجيل السادس، والحوسبة السحابية، والتكنولوجيا المالية، والبيانات الضخمة.

وقد شاركت محاكم دبي ضمن المعرض بمنصّة عرضت فيها أبرز خدماتها الرقمية وتشرّفت المحاكم بزيارة سموّ الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم للمنصة واطّلع على خدماتها لتي تواكب رؤية واستراتيجية حكومة دبي نحو التحول الرقمي والتي من شأنها تعزيز ثقة المتعاملين والمعنيين بالنظام القضائي من خلال مجموعة من المبادرات والمشاريع الرقمية المبتكرة.

مبادرات مع الشركاء تعزّز سيادة القانون بالاستناد إلى تقنيات حديثة

تتبنّى محاكم دبي مجموعة من المبادرات القضائية، بالتعاون مع الشركاء بهدف تطوير الخدمات، وتبسيط الإجراءات في القضايا البسيطة، إضافة إلى الحرص على تعزيز سيادة القانون والحياد والاستقلالية، بالاستناد إلى نظم وإجراءات وتقنيات حديثة ومتطورة.

الزواج الرقمي: الاستغناء 100% عن المعاملات والنسخ الورقية

هو نظام ذكي تمّ تطبيقه بمحاكم دبي يتمّ من خلاله العمل على إجراءات عقود الزواج الرقمية بدءاً من تقديم الطلب، إلى اختيار المأذون الشرعي لتتمّ العملية من خلال النظام والأجهزة اللوحية الرقمية أو عن بعد، دون الحاجة للحضور الشخصي لمبنى المحاكم والاستغناء 100% عن المعاملات والنسخ الورقية.

وتهدف هذه المبادرة إلى تحسين تجربة المتعامل وتعزيز التحول الرقمي للخدمات وتطبيق سياسة معاملات لاورقية.

وقد أدّى تطبيق هذه المبادرة إلى تقليل الجهد على المتعامل بإنجاز المعاملة من خلال جهة واحدة بكل سهولة وتقليل الجهد على الموظف، وتطبيق التحول الرقمي واستراتيجية المعاملات اللاورقية بالاعتماد على الأنظمة الحديثة من بداية إدخال الطلب إلى استلام وثيقة الزواج.

الشريك	الهدف من الشراكة
هيئة الصحة بدبي DUBAI HEALTH AUTHORITY دبي الرقمية DIGITAL DUBAI	• تحسين تجربة المتعامل. • تعزيز التحول الرقمي للخدمات. • تطبيق سياسة معاملات لاورقية.

مبادرة محاكم الخير:
استقرار اقتصادي ومالي واجتماعي

وتهدف مبادرة محاكم الخير إلى رفع المعاناة عن كاهل الغارمين والمتعثّرين عن السداد في قضايا التنفيذ المدنية، عن طريق الإفراج عن المسجونين ورفع الحجوزات ما ترك أثراً إيجابياً على مصائر أسر بأكملها لتترسّخ صفة الخير في شعب الإمارات.

وكان الأثر الاقتصادي للمبادرة الاستقرار الاقتصادي للشركات والأسر، والاستقرار المالي للمنفّذ ضدّهم وتحسّن وضعهم المالي، وحصول أصحاب الحق على أموالهم.

كما كان لها أثر اجتماعي تمثّل برفع المعاناة عن كاهل الغارمين والمتعثّرين عن السداد في قضايا التنفيذ المدنية والشرعية، وترسيخ قيم الخير في شعب الإمارات من مواطنين ومقيمين، واختصار العمل وتقليل إجراءات التقاضي بسبب غلق الملفات.

الشريك	الهدف من الشراكة
الإمارات الإسلامي EMIRATES ISLAMIC دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري Islamic Affairs & Charitable Activities Department بنك أبوظبي الأول FAB First Abu Dhabi Bank NOOR BANK بنك دبي الإسلامي Dubai Islamic Bank تعاونية الاتحاد UNION COOP	• سداد الغرامات عن أصحاب قضايا التنفيذ المدنية • ترسيخ صفة الخير في شعب الإمارات

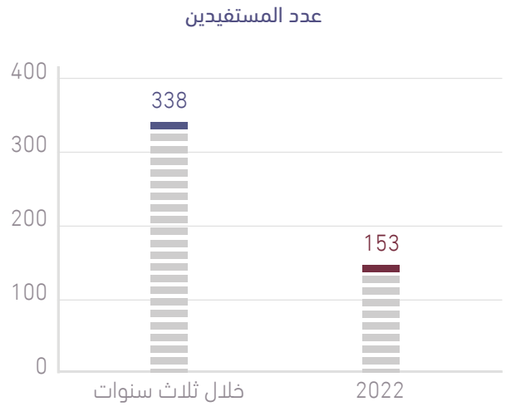

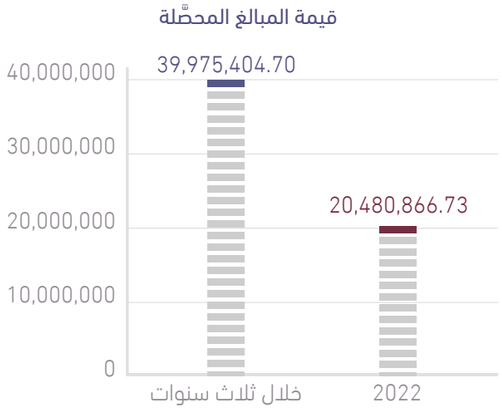

ابتكر مع الموارد البشرية

تبنّت محاكم دبي من خلال مبادرة ابتكر مع الموارد البشرية تعزيز ثقافة الابتكار ومكافأة جهود المواهب بهدف رسم ملامح محاكم دبي المستقبلية والحفاظ على الموارد البشرية ما أدّى إلى رفع مؤشّر السعادة والتناغم في بيئة العمل، حيث استهدفت المبادرة موظفي محاكم دبي بالإضافة إلى الأساتذة وطلبة وطالبات الجامعات والكليات الحكومية والخاصة في الدولة.

ويتمّ التركيز من خلال المبادرة على تقديم أفكار ابتكارية تتعلق بتطوير إجراءات الموارد البشرية، تفعيل تطبيق مبادرة ابتكر مع الموارد البشرية – الدورة الخامسة (فئة الطلبة والأساتذة) _، وتعزيز قدرة البحوث والدراسات المستقبلية.

الشريك	الهدف من الشراكة
كليات التقنية العليا HIGHER COLLEGES OF TECHNOLOGY جامعة الشارقة UNIVERSITY OF SHARJAH جامعة حمدان بن محمد الذكية Hamdan Bin Mohammed Smart University	• تفعيل تطبيق مبادرة ابتكر مع الموارد البشرية – الدورة الخامسة (فئة الطلبة والأساتذة). • تعزيز قدرة البحوث والدراسات المستقبلية.

المؤشّر	العدد
الورش التعريفية المنفّذة للجامعات	5
الاجتماعات المنفّذة للرد على الاستفسارات	7
جلسات العصف الذهني	2
الحضور للورش التعريفية والجلسات	467
الأفكار المعتمدة	103

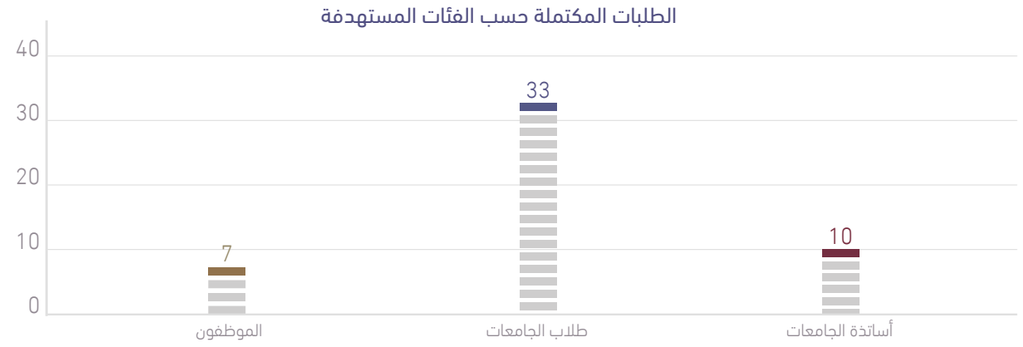

تدريب القضاة وتطوير أدائهم تقنياً وإلكترونياً

حرصت المحكمة الجزائية الابتدائية على عقد عدة دورات تدريبية لتدريب قضاتها وتطوير أدائهم تقنياً وإلكترونياً من خلال العمل بالبرنامج الإلكتروني الذي أعدّته النيابة العامة فضلاً عن توفيرها للأدوات اللازمة لذلك العمل مستهدفة بذلك التيسير على المتقاضي قبل القاضي، وقد أسهم ذلك بشكل كبير وغير مسبوق في إنجاز المحاكمات وسرعة الفصل في القضايا.

الشريك	الهدف من الشراكة
النيابة العامة - دبي PUBLIC PROSECUTION - DUBAI	إنجاز المحاكمات وسرعة الفصل في القضايا

التعاون المشترك مع الجهات التشريعية في إمارة دبي

ساهمت المحكمة الجزائية الابتدائية بشكل فعال في تقديم العديد من المقترحات اللازمة لتطوير القوانين أبرزها ما قدّمته من مقترحات واكبت تطوير قانون الجرائم والعقوبات وقانون الإجراءات الجزائية وغيرها من التشريعات الجنائية الأخرى.

الشريك	الهدف من الشراكة
حكومة دبي GOVERNMENT OF DUBAI	• تطوير القوانين • تعزيز القدرة المستقبلية

التكامل الرقمي بشأن الضبط والإحضار والمنع من السفر

عملت هذه المبادرة على الربط الإلكتروني بين محاكم دبي ووزارة الداخلية بهدف التكامل الرقمي بخصوص إمكانية الضبط والإحضار المنع من السفر دون الحاجة إلى تدخّل بشري ما أتاح للسادة القضاة اتخاذ قرار مباشرة بالضبط والإحضار أو المنع من السفر من خلال نظام الأوامر المقيدة لحرية الأفراد وقد انعكست النتيجة مباشرة في نظام وزارة الداخلية دون الحاجة إلى مخاطبة الجهة.

الشريك	الهدف من الشراكة
الإمارات العربية المتحدة وزارة الداخلية	الربط الإلكتروني مع الجهة وذلك لتطوير الخدمات والاستفادة من قاعدة البيانات لتسهيل الإجراءات على المتعاملين وتسريع الإجراءات

تعهيد مركز الاتصال في محاكم دبي لشركة خاصة

بهدف تحسين تجربة المتعامل ورفع نسبة سعادته تمّ تطوير مركز الاتصال في محاكم دبي عن طريق تعهده لشركة خاصة في مجال إدارة مراكز الاتصال. وقد تمّ تقديم خدمات ذات جودة وسرعة في الرد ولم يقلّ متوسط تقرير المتسوق السري عن مركز الاتصال عن امتياز خلال عام 2022 كما تمّ ضمان الرد على المكالمات في زمن لا يتعدّى 20 ثانية (مستهدف حكومة دبي) وتقليل عدد المكالمات التي لم يردّ عليها إلى 4% من إجمالي عدد المكالمات الواردة.

الشريك	الهدف من الشراكة
CUPOLA	• تطوير مركز الاتصال في محاكم دبي عن طريق تعهيده لشركة خاصة في مجال إدارة مراكز الاتصال. • تحسين تجربة المتعامل ورفع نسبة سعادته من خلال استغلال كفاءات لتقديم خدمات ذات جودة وسرعة في الرد.

زيارات لتحسين الممارسات

قامت محاكم دبي خلال عام 2022 بعدّة زيارات إلى الجهات الداخلية للاطلاع على أفضل الممارسات لديها وكانت أهم هذه الزيارات زيارة مجلس أبوظبي الرياضي وهيئة الثقافة والفنون في دبي، معهد التدريب القضائي بوزارة العدل، بلدية مدينة الشارقة، مؤسسة محمد بن راشد للإسكان، مؤسسة دبي للإعلام، محكمة الفجيرة الاتحادية الابتدائية، الجامعة الخليجية-كلية القانون.

كما قامت عدة جهات من خارج المحاكم بزيارات للاطلاع على أفضل الممارسات لدى محاكم دبي وكانت أهم هذه الزيارات

الإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب وهيئة تنمية المجتمع، دائرة الأراضي والأملاك ومؤسسة التنظيم العقاري إضافة إلى

هيئة الطرق والمواصلات، القيادة العامة لشرطة دبي، وزارة الداخلية، دائرة القضاء بأبوظبي، وزارة العدل.

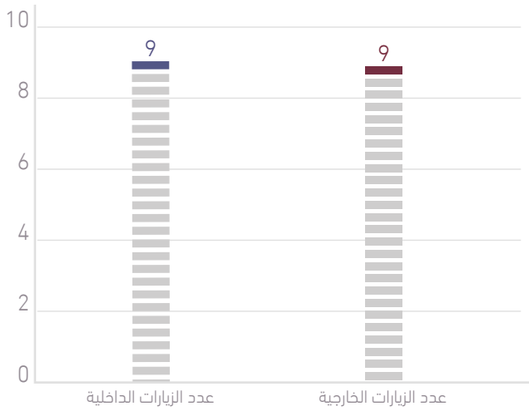

نوع الزيارة	الزيارات الداخلية	الزيارات الخارجية
أسماء الجهات	1. مجلس أبو ظبي الرياضي 2. هيئة الثقافة والفنون في دبي 3. معهد التدريب القضائي بوزارة العدل 4. بلدية مدينة الشارقة 5. مؤسسة محمد بن راشد للإسكان 6. مؤسسة دبي للإعلام 7.محكمة الفجيرة الاتحادية الابتدائية 8.الجامعة الخليجية - كلية القانون	1.الإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب 2.هيئة تنمية المجتمع 3.دائرة الأراضي والأملاك ومؤسسة التنظيم العقاري 4.هيئة الطرق والمواصلات 5.القيادة العامة لشرطة دبي 6.وزارة الداخلية 7.دائرة القضاء بأبوظبي 8.وزارة العدل

حديث القيادة

هي برنامج يستضيف نخبة من السادة القضاة والموظفين ذوي الخبرة في الأبعاد الاستراتيجية التي تساهم في دعم المعرفة لموظفي وموظفات المحاكم على النطاقين الشخصي والعملي من خلال جلسة حوارية تُدار من قبل قسم إدارة المعرفة، بهدف توطيد التواصل بين القيادة وموظفين المحاكم، ودعم منهجية المعرفة وسياسة الشفافية لمحاكم دبي إضافة إلى تشجيع ذوي التخصّص لمشاركة خبراتهم مع جميع الموظفين.

وقد تضمّنت منصّة حديث القيادة عدداً من الجلسات الحوارية:

الجلسة الأولى:

توطيد التواصل بين القيادة وموظفين المحاكم ودعم منهجية المعرفة وسياسة الشفافية لمحاكم دبي

أوضح رئيس محكمة التمييز خلال الجلسة أن دولة الإمارات العربية المتحدة وفّرت لأعضاء السلطة القضائية كل الإمكانات المطلوبة لأداء مهامهم في إعلاء راية العدالة كونها من أهم ركائز الحكم الرشيد، مؤكداً حرص محاكم دبي على مواءمة جميع مبادراتها وخططها التشغيلية مع الرؤية الطموحة لحكومة دبي، وذلك من خلال العمل على توظيف التكنولوجيا الحديثة من أجل الارتقاء بالأداء وبما

يحقّق طموحات ورؤى القيادة الحكيمة بالوصول إلى خدمات حكومية عالية المستوى.

الجلسة الثانية:
جلسة حوارية مع المدير التنفيذي لقطاع الكاتب العدل والتسوية والتنفيذ

أكد المدير التنفيذي لقطاع الكاتب العدل والتسوية والتنفيذ خلال الجلسة على أهمية الجلسات الحوارية في مشاركة الأطراف التجارب والخبرات المكتسَبة على مدار المسيرة المهنية، كما تطرَّق إلى رحلته في العمل في محاكم دبي، ومقتطفات من سيرته الشخصية والعلمية والعملية، وأشار إلى أنَّ الانسان خُلق في هذه الحياة يُكابد ويواجه الشدائد والتحديات، وقد أمدّه الله تعالى بالإمكانات والوسائل التي تُعينه على التغلّب عليها، وهذا ما علينا فعله وخاصة في ظلّ الأزمات التي يمرّ بها العالم في الآونة الأخيرة، وأنّ هذه التحديات التي تواجه الإنسان في مسيرته الحياتية هي في الحقيقة فرص يرتقي بها وينطلق منها إلى تحقيق مزيد من الإنجازات في شتّى المجالات.

الجلسة الحوارية الثالثة: مع رئيس المحكمة الجزائية الابتدائية

استعرض رئيس المحكمة الجزائية الابتدائية صوراً من محطات حياته مروراً بأول وظيفة له في مسيرته المهنية، كما تحدّث عن القيم التي اكتسبها، مؤكداً ضرورة أن يجعل الإنسان مبدأ النظام في جميع الأعمال التي يمارسها لأنها تُعتبر من أساسيات النجاح، وناقش أهمية أن يحدّد الانسان آفاق عمله في الحياة وشدّد على أهمية الوئام والتلاحم وأهمية التفوق السلوكي والأخلاقي، مؤكداً أن السلوك هو جوهر النجاح، وأن جميع المشكلات والتحديات التي نواجهها على مختلف الأصعدة إنما هي فرصة جديدة للتعلم والممارسة.

الجلسة الرابعة:
المدير التنفيذي لقطاع إدارة الدعاوى

عرض المدير التنفيذي لقطاع إدارة الدعاوى صورة موجَزة عن دورة مسيرته المهنية، وتسلسله الوظيفي، وعن وظيفته الحالية في محاكم دبي، مؤكداً أن الحياة تزخر بتحديات كثيرة في مسيرته على الأرض، تارة على مستوى الفرد، وتارة على مستوى الأسرة، وتارة على مستوى المجتمعات، أي خُلق الإنسان في هذه الحياة يكابد ويواجه الشدائد والتحديات، وقد أمدّه الله تعالى بالإمكانات والوسائل التي تُعينه على التغلب عليها، فعليه اغتنام ذلك في تحقيق سعادته وسروره وتذليل سبل الراحة له ولبني جنسه.

استمرارية الأعمال
نجاح في الأداء العام

سجّل الأداء العام لمحاكم دبي نجاحاً ملحوظاً حيث تمّ تحقيق المستهدَف من ثمانية أهداف وهي خطة العمل الخاصة بتنفيذ استراتيجيات استمرارية الأعمال والزمن المستهدف لاستعادة خدمات الحيوية (خلال التدريبات/خلال حادث واقعي) وإجراء التدريبات الخاصة بخطة الاستجابة للحوادث (تدريب الإخلاء) إضافة إلى تنفيذ خطة التدقيق الداخلي ومراجعة الإدارة والتوافق مع القوانين والتشريعات والتعليمات الحكومية ومراجعة وتحديث سجلات تقييم المخاطر وتحليل التأثير على الأعمال.

المؤشرات الاستراتيجية الخاصة بنظام استمرارية الأعمال

المستهدف - المحقق

- تحقيق خطة العمل الخاصة بتنفيذ استراتيجيات استمرارية الأعمال
- تحقيق الزمن المستهدف لاستعادة خدمات الحيوية (خلال التدريبات/خلال حادث واقعي)
- تنفيذ خطة التدقيق الداخلي ومراجعة الإدارة
- التوافق مع القوانين والتشريعات والتعليمات الحكومية
- مراجعة وتحديث سجلات تقييم المخاطر وتحليل التأثير على الأعمال

%100

المستهدف - المحقق

- توعية العاملين بنظام استمرارية الأعمال
- إنجاز التدريبات والتمارين على نظام استمرارية الأعمال
- إجراء التدريبات الخاصة بخطة الاستجابة للحوادث (تدريب الإخلاء)

%80

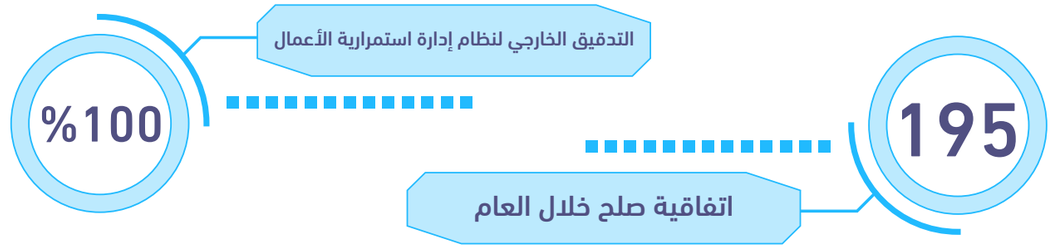

الأنشطة والإنجازات

- ورشة تعريفية عن نظام استمرارية الأعمال استهدفت جميع الموظفين أنجزت بنسبة 60%.
- ورشة عن كيفية تطبيق نظام إدارة استمرارية الأعمال لمنسّقي النظام استهدفت منسّقي نظام إدارة استمرارية الأعمال تمّ إنجازها بنسبة 90%.
- نشرات توعية استهدفت جميع الموظفين بنسبة 90%.
- التدقيق الخارجي لنظام إدارة استمرارية الأعمال بنسبة 100%.
- تأهيل موظفين للتدقيق الداخلي على نظام استمرارية الأعمال واستهدفت 10 موظفين من مختلف الإدارات بنسبة 100%.

المسرعات الحكومية

توثيق واعتماد اتفاقية الصلح (المرحلة المبدئية)

وتهدف هذه المبادرة إلى تنفيذ قانون رقم 18سنة 2021 بشأن تنظيم أعمال الصلح في إمارة دبي من خلال توثيق تسويات الجهات الحكومية وتزوّدها بقوة السند التنفيذي حيث تمّ اعتماد 195 اتفاقية صلح خلال العام ما ساهم في رفع نسبة التسوية وتسريع معدَّل الفصل في النزاعات.

تسريع إنجاز ملفات الخبرة

وهي مبادرة تهدف إلى تسريع إنجاز ملفات الخبرة المقيَّدة في المركز من خلال تطوير وضع خطة لتطوير نظم العمل وتبسيط الإجراءات ما ساهم في رفع معدل إنجاز الخبراء سنوياً حيث تمّ إنجاز 83% من ملفات الخبرة المسندة العام الماضي، بينما لتاريخ اليوم تمّ إنجاز 84% من ملفات الخبرة المسندة.

" أمر أداء"

هي خدمة تتيح للمتقاضين قيد دعوى في حال كان الحق الدائن والطالب به ثابتاً بالكتابة وحال الأداء سواءً كان ديناً من النقود معيَّن المقدار أو منقولاً معيَّناً بنوعه ومقداره وله أن يقدم أمر أداء أو أن يقيم دعوى عادية.

القرار المنهي للخصومة

ويهدف المشروع لتعديل اختصاصات مركز التسوية الودّيّة للمنازعات والإجراءات القضائية من ناحية النظر والبتّ في المنازعات التي لا تزيد قيمة المطالبة فيها على خمسمئة ألف درهم، وقد أدّى إلى توفير الوقت والجهد والمال على المتعاملين، وتقليل الضغط على المحاكم الابتدائية المختصة، واعتماد التسويات والاتفاقيات الودّيّة أياً كانت قيمتها لجعلها بقوة السند التنفيذي بدون رسوم قضائية.

وقد أدّى تطبيق هذا المشروع إلى تقليص الإجراءات وتوفير المال والجهد على الوحدات التنظيمية الإدارية وسرعة الفصل وذلك على النحو الموضَّح فيما يلي:

مبادرات مجتمعية للمستقبل

أنا أحلم

لترسيخ ثقافة الابتكار، وتعزيز المشاركة المجتمعية في ابتكار تجارب ومبادرات يتمّ توظيفها في دعم توجّهات دولة الإمارات في الخمسين عاماً المقبلة، نظّم نادي المبدعين ومجلس شباب محاكم دبي فعالية "أنا أحلم" تحت شعار "مستقبل المحاكم بعيون الأطفال" في معرض إكسبو بالتزامن مع فعاليات الإمارات تبتكر 2022، للاحتفاء بالابتكار في كافة إمارات الدولة، حيث تمّ الاحتفاظ برسومات الأطفال لإعداد كتيّب (مستقبل المحاكم بعيون الأطفال) واستلهام هذا المستقبل من رسوماتهم.

شهر للقراءة

بهدف توعوية الطلاب بأهمية القراءة وأثرها في التطوير نظّمت محاكم دبي ضمن فعالية يوم الطفل الإماراتي جلسة حوارية عن أهمية القراءة ودورها الجوهري في تنمية الإنسان وتطويره، إضافة إلى مسابقات لتنمية المهارات الذهنية وجولة تعريفية بقاعات المحاكمة الذكية وذلك بالتعاون مع مدرسة الخليج الوطنية.

التطوع في إفطار صائم

بهدف تقديم خدمة مجتمعية وإشراك موظفي المحاكم في العمل التطوعي شارك فريق نفاع التطوعي بمحاكم دبي ضمن مبادرة إفطار صائم بالتعاون مع متطوعي الإمارات في هيئة تنمية المجتمع لتجهيز وتوزيع الإفطار على الصائمين.

حصّن نفسك احمِ مجتمعك

تستهدف الحملة تقديم خدمة مجتمعية وإشراك موظفي المحاكم في العمل التطوعي بما يساهم في تعزيز الصحة البدنية للموظفين والعاملين للوقاية من الأمراض.

دمي لوطني

وتقوم الحملة على توفير حافلة التبرع بالدم في المحاكم بالتعاون مع مركز دبي للتبرع بالدم.

خلك قانوني Be Legal

وتسعى هذه المبادرة إلى المساهمة في نشر الثقافة القانونية وتعزيز التواصل ودعم شبكة العلاقات بين المحاكم والشركاء لدعم الوعي القانوني المتخصص وتعزيز الوعي القانوني لدى فئات المجتمع بنشر المبادئ القانونية الصادرة عن محكمة التمييز. بما يساهم في تعزيز ثقة المجتمع في النظام القضائي بإنشاء منصّة متكاملة تكون مرجعاً أساسياً لبيان حقوق وواجبات أفراد المجتمع.

نتائج وإحصائيات

المبادرة	الإحصائية
فيديو توعوي	27 فيديو
مقال في جريدة الإمارات اليوم	5 مقال
الورش التوعوية	14 ورشة
ملتقيات مع المجتمع	2 ملتقى
إجمالي عدد حضور الأنشطة (الورش التوعوية + الملتقيات)	**2,507 شخص**

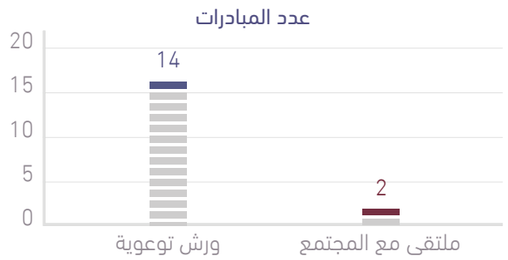

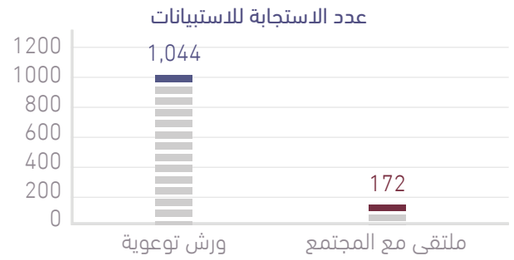

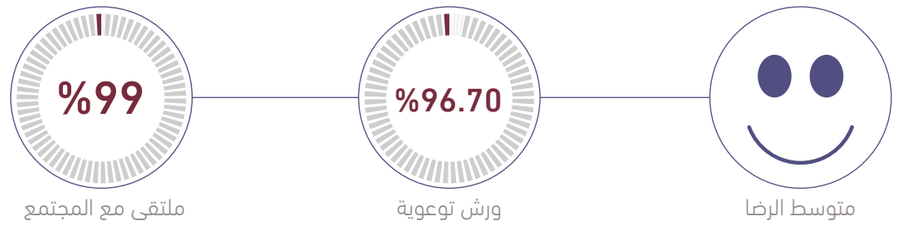

العائلة السعيدة

تمّ ضمن هذه المبادرة التعاون مع جهات حكومية وخاصة ومنها:

• **مدرسة دبي الوطنية:** تمّت توعية الأطفال بعقد 3 ورشات عن قانون وديمة لمدة ساعة وتمّ تقديمها من قبل الباحثات الاجتماعيات حليمة محمد وعفراء المهيري.

• **هيئة تنمية المجتمع:** أقيمت ورشة لأولياء أمور الأطفال المجهولي النسب المسجلين بهيئة تنمية المجتمع وفئات مجتمعية أخرى وتمّ تقديم الورشة من قبل الباحث الاجتماعي حليمة محمد.

• **هيئة الطرق والمواصلات:** تمّ تقديم ورشة توعوية عن قانون وديمة وفصوله لموظفات هيئة الطرق والمواصلات

حيث حضر الورشة 25 موظفة وتمّ تقديم الورشة من قبل الباحث الاجتماعي / حليمة محمد حميد.

• **القيادة العامة لشرطة دبي:** تمّ عقد اجتماع مع القيادة العامة لشرطة دبي والبحث في سبل التعاون بين الجهتين (اليوم العالمي للطفلة / توعية ضباط القيادة العامة لشرطة دبي / مبادرات مشتركة)

• **دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي:** تقديم عدد ورش تفاعلية لطالبات البرنامج الصيفي في مركز المزهر الثقافي الإسلامي وتمّ تقديم الورشة من قبل الباحث الاجتماعي / حليمة محمد حميد وشارك 25 طالبة.

• **بلدية دبي:** في يوم الطفل الإماراتي 15 مارس، نظّمت بلدية دبي ضمن مدينة الطفل فعالية تمّ خلالها عرض القانون المصوَّر وديمة وشرح القوانين للأطفال والتركيز على الحقوق الصحية، من قبل الباحثة الاجتماعية عفراء المر المهيري بمشاركة (80) طفل، وفي اليوم العالمي للوالدين تمّ إرسال رسالة نصّيّة عبر الرسائل النّصّية لجميع الموظفين وبطاقة عبر البريد الإلكتروني.

الاحتفال بيوم الأسرة الخليجية

تنفيذاً لقرارات الاجتماع السابع للجنة وزراء الشؤون والتنمية الاجتماعية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية وتوجيهات وزارة تنمية المجتمع تمّ تعميم الشعار والاحتفال بيوم الأسرة الخليجية في 14 سبتمبر، عبر إطلاق الهاشتاغ #يوم الأسرة الخليجية، #منتدى_الأسرة_الخليجية، في وسائل التواصل الاجتماعي، واستثمار وسائل الإعلام في التركيز على دور وأهمية الأسرة في المجتمع الخليجي.

اليوم العالمي للتوعية لعدم إساءة معاملة المسنين

تمّ زيارة كبار السن من فئة المحجور عليهم وعددهم 7 والتحاور معهم ومع عائلاتهم وتقديم هدايا لهم من مجموعة محمد هلال مع عبارات فيها رسائل توعوية إلى المجتمع بأهمية الإحسان وحفظ الحقوق الإنسانية لكبار السن وأهمية كبار السن.

برنامج شور

ضمن المبادرات المجتمعية الرائدة، وانطلاقاً من الشراكة التي تجمع محاكم دبي جميع مكاتب المحاماة في إمارة دبي، تمّ تصميم برنامج الاستشارات القانونية المجانية لتقديم العون المبدئي للمتقاضين لتُعينهم على السير في الدعاوى بشكل سليم.

6

الهويّة الإعلامية

حظيت نشاطات محاكم دبي بحضور على وسائل الإعلام المختلفة سواء كانت مقابلات تلفزيونية أو إذاعية أو مؤتمرات صحفية كما عمل الموقع الإلكتروني لمحاكم دبي على توثيق أنشطة المحاكم وتشاركت الصحف ووكالات الأنباء نشر أخبار صحفية وتقارير عن تطورات عمل المحاكم وما حقّقته من إنجازات.

إحصائيات النشر للأخبار الصحفية

النشر الداخلي	النشر الخارجي
275 خبراً	1,381 خبراً

المقابلات التلفزيونية والإذاعية

المقابلات التلفزيونية	المقابلات الإذاعية	المؤتمرات الصحفية
6	19	1

الفئات المشاركة	عدد المشاركات
القيادة (سعادة المدير العام/ سعادة نائب المدير العام/ السادة رؤساء المحاكم/السادة المدراء التنفيذيين)	4 مشاركات
السادة القضاة	1 مشاركة
رؤساء الأقسام/ رؤساء الشعب	8 مشاركات
المتحدثين الرسميين	5 مشاركات

الإصدارات

مجلة صدى المحاكم

في خطوة تستهدف فتح أبواب التواصل مع المعنيين في المجال القضائي، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة لنقل ما يحدث في المجال القضائي، أصدرت محاكم دبي مجلة (صدى المحاكم) الفصلية، القضائية، القانونية، تحت إشراف سعادة طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي.

وكان الهدف من إطلاق المجلة -التي صدر منها حتى الآن أربع أعداد- إثراء المادة القضائية بأصالتها ومعاصرتها والاستفادة من جوانبها التطبيقية، وإكساب العاملين بالقضاء ومعاونيهم المعارف المساعدة على ترقية أدائهم المهني.

وتضمّ المجلة مجموعة من الأبواب القانونية التي تضمّ مقالات وأبحاث كُتِبت بيد أصحاب الاختصاص والخبرة والتي تستهدف بمُجملها نشر وتعزيز الوعي القانوني، وتعزيز التبادل المعرفي في المجال القضائي عبر مواد قانونية محرَّرة بطريقة صحافية ليتمكن أي قارئ من فهم موادها، وهي تصدر كل ثلاثة أشهر باللغتين العربية والإنجليزية.

التقرير السنوي 2021

محمد بن راشد يُصدر قانون تنظيم تقديم الخدمات الرقمية في دبي

ونشر موقع المكتب الإعلامي لحكومة دبي بتاريخ 5 أبريل 2022م خبراً حول إصدار صاحب السموّ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء، رعاه الله، بصفته حاكماً لإمارة دبي القانون رقم (9) لسنة 2022 قانوناً لتنظيم تقديم الخدمات الرقمية في إمارة دبي، بهدف دعم الخطط الاستراتيجية للإمارة نحو التحوّل الرّقمي، وتعزيز التوجُّهات العامة وتنفيذ السياسات الحكومية الرّامية إلى رقمنة الحياة في دبي.

وقد ألزم القانون الجهات الحكومية، والسُّلطة القضائية، والتي تشمل محاكم دبي والنيابة العامة، والجهات غير الحكومية، تقديم الخدمات الرقميّة الحاليّة والمُستقبليّة للمُتعامِلين معها، وفقاً لما يُحدِّده هذا القانون والقرارات الصّادرة بموجبه، ويُحدَّد بقرار من رئيس المجلس التنفيذي لإمارة دبي، بناءً على توصية هيئة دبي الرقمية، مراحل تطبيق هذا القانون على الفئات التي حدّدها، على أن يتضمّن القرار تحديد تاريخ بدء تطبيق كُل مرحلة، والخدمات الرقميّة والجهات المشمولة بكل مرحلة، وضوابط وإجراءات تطبيقها.

قانون بتعديل بعض أحكام قانون "القضائية" في دبي

كما نشر المكتب الإعلامي لحكومة دبي خبراً بتاريخ 09 ديسمبر, 2022 حول إصدار صاحب السموّ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي قانوناً بتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية في إمارة دبي ومراسيم بتعيين وترقية عدد من أعضاء السلطة القضائية وتعديل مُسمّى "إدارة التفتيش القضائي" ليُصبح "جهاز التفتيش القضائي"، وكذلك تعديل مُسمّى "مدير إدارة التفتيش القضائي" ليُصبح "رئيس جهاز التفتيش القضائي"، أينما وردا في قانون السلطة القضائية والتشريعات السّارية في إمارة دبي إضافة إلى نصوص جديدة تتعلق بتحديد الدّرجات والمُسمّيات الوظيفيّة لأعضاء السُّلطة القضائيّة المُواطِنين وغير المُواطنين لدى المحاكم والنِّيابة العامّة وجهاز التفتيش القضائي، وفقاً للجدول المبيَّن بالقانون.

حمدان بن محمد يصدر قراراً بشأن الحَكَمين
في دعاوى الأحوال الشخصية في إمارة دبي

ونشر الموقع الرسمي لمحاكم دبي كذلك خبراً بتاريخ 21 إبريل 2022 بعنوان /حمدان بن محمد يصدر قراراً بشأن الحَكَمين في دعاوى الأحوال الشخصية في إمارة دبي/ أعلن عبره عن إصدار سموّ الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي لإمارة دبي، قرار المجلس رقم (16) لسنة 2022 بشأن الحكَمين في دعاوى الأحوال الشخصية في إمارة دبي، والذي تسري أحكامه على دعاوى التفريق للضّرر والشِّقاق المُشار إليها في القانون الاتحادي رقم (28) لسنة 2005 بشأن الأحوال الشخصيّة وتعديلاته.

بتوجيهات محمد بن راشد..
مكتوم بن محمد يُطْلِق محكمة خاصة بالتركات ضمن محاكم دبي

وبتاريخ 18 أبريل 2022م نشر موقع المكتب الإعلامي لحكومة دبي خبراً بعنوان: / بتوجيهات محمد بن راشد.. مكتوم بن محمد يُطْلِق محكمة خاصة بالتركات ضمن محاكم دبي/ حيث تمّ الإعلان عن إطلاق سموّ الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية رئيس المجلس القضائي بدبي، محكمة خاصة بالتركات للنظر في كافة دعاوى وطلبات التركات أمام جهة قضائية واحدة ووفق إطار زمني محدد، وتندرج ضمن محاكم دبي.

ونقل الموقع عن سموّ رئيس المجلس القضائي قوله: إن هذه الخطوة تأتي في سياق عملية التحديث المستمرة لمنظومة القضاء النوعي في دبي والمساعي الرامية لجعل نظام التقاضي فيها الأفضل على مستوى العالم، منوّهاً سموّه بأثر محكمة التركات الجديدة كرافد قضائي جديد يُسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في الإمارة.

مكتوم بن محمد يصدر قراراً بتشكيل «لجنة الاحتضان» ضمن محاكم دبي

وبتاريخ 22 أبريل 2022م نشر الموقع الرسمي لمحاكم دبي خبراً بعنوان / مكتوم بن محمد يصدر قراراً بتشكيل لجنة الاحتضان ضمن محاكم دبي/ تحدّث خلاله عن المرسوم الذي أصدره سموّ الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي رئيس المجلس القضائي لإمارة دبي القرار رقم (7) لسنة 2022 والذي يقضي بتشكيل لجنة الاحتضان في إمارة دبي، والمعنيّة باحتضان الأطفال ممّن هم دون سن الثامنة عشرة، حيث عرّف القرار الاحتضان وشرح عن تعريف الحاضن واختصاصات لجنة الاحتضان وآلية اجتماعات لجنة الاحتضان وإجراءات إصدار تقرير الصلاحية للحضانة وألزم القرار الجهات المعنيّة بشؤون الطفل في إمارة دبي التعاون التام مع لجنة الاحتضان.

مكتوم بن محمد يكلّف الشامسي برئاسة محكمة التركات

ونشر الموقع الرسمي لمحاكم دبي خبراً عن تكليف مكتوم بن محمد، نائب حاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية، بصفته رئيس المجلس القضائي في دبي، قاضي التمييز محمد جاسم محمد سيف الشامسي، برئاسة المحكمة الخاصة بالتركات.

مكتوم بن محمد يترأّس اجتماع مجلس دبي القضائي

وبتاريخ 15نوفمبر, 2022 نشر المكتب الإعلامي لحكومة دبي خبراً حول ترأّس سموّ الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي رئيس مجلس دبي القضائي، اجتماع المجلس الذي عُقد في مكتب سموّه بمركز دبي المالي العالمي، وذلك في إطار حرص سموّه على متابعة مسيرة العمل القضائي في الإمارة وتأكيد اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتحقيق أعلى مستويات الشفافية والنزاهة والسرعة في إنجاز إجراءات التقاضي وضمان حقوق المتقاضين في إطار سيادة القانون.

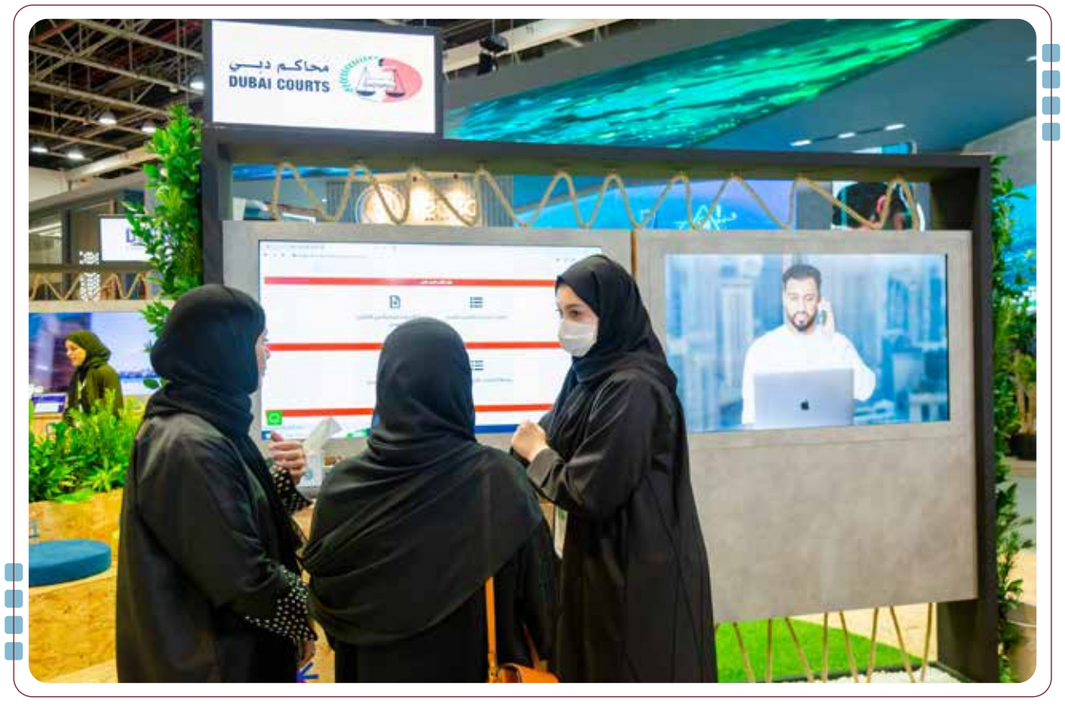

أكثر من 4 آلاف عقد "زواج رقمي"
أبرَمَتها محاكم دبي العام الجاري

وبتاريخ 11 أكتوبر 2020نشرت وكالة الأنباء الإماراتية /وام/ عن عدد عقود الزواج الرقمي التي أُبرمت في الفترة الُمنصَرِمة من العام الجاري للمسلمين والتي بلغت 4 آلاف و68 عقداً، فيما وصل عدد عقود الزواج الرقمي لغير المسلمين 42 عقداً ونقلت عن سعادة طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي أنّ الزواج الرقمي يُعَد من أبرز الابتكارات الرقمية التي أطلقتها محاكم دبي ضمن إطار مسار التحول الذكي، عن طريق الانتقال من الإجراءات التقليدية إلى الإجراءات الالكترونية الذكية التي تمكِّن المتعاملين من إتمام إجراءات الزواج عن بعد دون الحاجة إلى زيارة مقر المحاكم، وذلك تنفيذاً لـ "استراتيجية دبي للمعاملات اللاورقية" .

محاكم دبي تحقِّق نجاحاً باهراً في
أول مشروع قضائي متكامل في العالم

ونشرت وكالة الأنباء الإماراتية وام خبراً في 10أكتوبر 2022 عن إعلان محاكم دبي خلال أسبوع جيتكس جلوبال 2022، عن الإنجازات المتميزة التي حقّقها مشروع "التقاضي الرقمي" وهو أول مشروع تقاضٍ تقني متكامل بالعالم والذي أسهم بشكل فعال في تعزيز المنظومة القضائية في ظلّ التطوّر المتسارع الذي يشهده القطاع القضائي، لتحقيق عدالة نافذة تتّسم بالدقة والسرعة وتقديم خدمات قضائية مُيسَّرة الوصول للجميع، من خلال قيم العدل والشفافية والاستقلالية القضائية، والتسامح والابتكار والعمل بروح الفريق الواحد، للوصول لرؤيتها "محاكم رائدة متميزة عالمياً".

محاكم دبي تحصل على
عضوية الاتحاد العالمي للدراسات المستقبلية

نشر الموقع الرسمي لمحاكم دبي بتاريخ 14 يناير 2022م خبراً حول حصول محاكم دبي على إنجاز جديد ضمن مسيرتها للتميز واستشراف المستقبل بحصولها على عضوية في الاتحاد العالمي للدراسات المستقبلية.

وهذه العضوية هي السّادسة في مسيرة محاكم دبي، وهي الجهة القضائية الأولى على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة التي تحصل على هذه العضوية، وقد نالتها محاكم دبي نظيراً للجهود التّي بذلتها في تصميم مشاريع ومُبادرات المُستقبل منها محكمة C3، والتّقاضي الرّقمي المُتكامل.

محاكم دبي تحصد على جائزة" جلوبي"
لأفضل استخدام لأدوات التواصل الاجتماعي خلال فترة جائحة كوفيد-19

وفي خبر نشر بتاريخ 31 يناير 2022م على الموقع الرسمي لمحاكم دبي تحت عنوان محاكم دبي تحصد على جائزة جلوبي لأفضل استخدام لأدوات التواصل الاجتماعي خلال فترة جائحة كوفيد-19، أعلنت محاكم دبي عن حصولها متمثّلة بإدارة الاتصال والتسويق المؤسسي على جائزة جلوبي لأفضل استخدام لأدوات التواصل الاجتماعي خلال فترة جائحة كوفيد-19، تقديراً لتميزها وريادتها في الاستجابة لجائحة كوفيد-19، من خلال الجهود التوعية المبذولة وتبنّي حلول رقمية ذكية للتعامل مع الجائحة والحدّ من تداعياتها.

محاكم دبي تطبق خدمة " طلب حصر إرث إلكتروني"

لتسخير التقنيات الحديثة في تطوير العمل القضائي

وأعلنت محاكم دبي عبر موقعها الرسمي في خبر نشر بتاريخ 2 مارس 2022م تحت عنوان / محاكم دبي تطبّق خدمة طلب حصر إرث إلكتروني لتسخير التقنيات الحديثة في تطوير العمل القضائي/ عن بدء المحاكم بتطبيق خدمة طلب حصر إرث إلكتروني بنظام ذكي متكامل يعمل على الأجهزة الحاسوبية واللوحية والأجهزة الذكية، لجميع المواطنين والمقيمين في إمارة دبي، للعمل على تقليل زمن إنجاز الخدمة ليصبح يوم عمل، وذلك في إطار خطة التحوّل الذكي لخدمات الدائرة، وتماشياً مع استراتيجية دبي اللاورقية.

"منتدى محاكم دبي "

يناقش رحلة الإنجازات الاستثنائية والرؤى المستقبلية لرحلة المحاكم إلى المستقبل

ونشر الموقع الإلكتروني الرسمي لمحاكم دبي كذلك خبراً بتاريخ10 يونيو 2022م خبراً بعنوان:/ منتدى محاكم دبي يناقش رحلة الإنجازات الاستثنائية والرؤى المستقبلية لرحلة المحاكم إلى المستقبل/ سلّطت من خلاله الضوء على تنظيم محاكم دبي لمنتدى محاكم دبي، بـ متحف المستقبل بدبي، بحضور سعادة طارش المنصوري مدير عام محاكم دبي، وسعادة القاضي عمر عتيق المري نائب مدير عام محاكم دبي، والسادة رؤساء المحاكم، والسادة القضاة، والمدراء التنفيذيين بالدائرة، وجمع من الموظفين.

وتضمّنت أعمال المنتدى جلسات متخصّصة استهلّها سعادة طارش المنصوري مدير عام محاكم دبي في جلسة حوارية للحديث عن مشروع مبنى

محكمة التمييز، الذي سيكون صرحاً قضائياً متكاملاً يجمع بين أحدث التقنيات الذكية وأفضل الممارسات العالمية التي من شأنها تعزيز مبدأ سيادة القانون وترسيخ ريادة الإمارات عالمياً باعتبارها دولة الحق والمساواة والعدل.

مدير عام محاكم دبي يدشّن التقرير السنوي لعام 2021

تحت عنوان" العدالة الرقمية وصنع المستقبل"

ونشر الموقع الرسمي لمحاكم دبي بتاريخ 21 يونيو 2022 م خبراً عن تدشين مدير عام محاكم دبي التقرير السنوي لعام 2021 تحت عنوان العدالة الرقمية وصنع المستقبل وذلك ضمن أعمال منتدى محاكم دبي الذي أُقيم بـ متحف المستقبل بـ دبي، ليوثّق أنشطة المحاكم والإنجازات التي تحقّقها سنوياً، إلى جانب توفيره لمعلومات مهمة عن محاكم دبي وقطاعاتها، حيث تضمّن التقرير السنوي معلومات عن النظام القضائي والإداري، إلى جانب الخطة الاستراتيجية والمشاريع والمبادرات المنجزة، وذلك بحضور سعادة القاضي عمر عتيق المري نائب مدير عام محاكم دبي، والسادة رؤساء المحاكم، ومدراء القطاعات، ومدراء الإدارات في الدائرة، وجمع من الموظفين من مختلف الفئات الوظيفية.

محاكم دبي تبدأ بتفعيل نظام " الإشهاد الذكي"

لتقديم خدمات مُيسَّرة للمتعاملين

وبتاريخ 15 يوليو 2022م نشر الموقع الرسمي لمحاكم دبي خبراً بعنوان /محاكم دبي تبدأ بتفعيل نظام " الإشهاد الذكي" لتقديم خدمات ميسرة للمتعاملين/ حيث أشار الخبر إلى بدء قسم التوجيه والإصلاح الأسري بمحاكم دبي بتفعيل نظام الإشهادات الذكي في معاملات التفريق والاتفاقيات الأسرية، بهدف تقديم خدمات سهلة وميسرة وتعزيز مختلف الخدمات الذكية ومواكبة التطورات التكنولوجية والوصول إلى أعلى مستويات الرضا والسعادة لدى المتعاملين في دائرة محاكم دبي.

لجنة شؤون الخبراء بمحاكم دبي تعقد اجتماعاً بشأن
تطوير منظومة الخبرة القضائية

كما نشر موقع محاكم دبي خبراً بتاريخ 25يوليو 2022 بعنوان: / لجنة شؤون الخبراء بمحاكم دبي تعقد اجتماعاً بشأن تطوير منظومة الخبرة القضائية/ تحدّثت فيه عن الاجتماع الذي عقدته لجنة الخبراء برئاسة سعادة القاضي خالد عبيد المنصوري رئيس اللجنة، استكمالاً للجهود المبذولة في تطوير أعمال الخبرة القضائية بإمارة دبي، حيث اطلعت اللجنة على عدد من الشكاوى المقدمة بحقِّ الخبراء وأصدرت عدداً من الجزاءات التأديبية بحق الخبراء الذين ثبت عدم تقيدهم بالالتزامات المنصوص عليها في القانون وارتكابهم مخالفات مسلكية أو مهنية في أدائهم في المهام الموكلة لهم.

محاكم دبي تعقد مؤتمراً صحفياً
للكشف عن تفاصيل المحكمة الخاصة بالتركات

وبتاريخ 26 أغسطس 2022 نشر الموقع الرسمي لمحاكم دبي خبراً حول المؤتمر الصحفي الذي عقدته المحكمة للكشف عن تفاصيل المحكمة الخاصة بالتركات، والتي أُنشئت بناءً على توجيهات من صاحب السموّ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله وبقرار من سموّ الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية، رئيس المجلس القضائي بدبي للنظر في كافة دعاوى وقضايا التركات أمام جهة قضائية واحدة ووفق إطار زمني محدد، وذلك بشأن تطوير المنظومة القضائية عبر تقديم خدمات التركات بشكل فردي ومستقل، وذلك في ظلّ مواكبة النقلات النوعية في جودة الخدمات القضائية المقدمة للمتعاملين وللمجتمع كافة للوصول إلى محاكم رائدة متميزة عالمياً.

مجلس شؤون الخبراء بمحاكم دبي يعقد اجتماعه الأول

ونشر الموقع الرسمي الخاص بمحاكم دبي بتاريخ 22 سبتمبر 2022 خبراً بعنوان /مجلس شؤون الخبراء بمحاكم دبي يعقد اجتماعه الأول/ سلّط فيه الضوء على الاجتماع الذي عقده مجلس شؤون الخبراء برئاسة الخبير إبراهيم عبدالملك اهلي، وبحضور نائب الرئيس د.علي راشد سلطان الكيتوب والأعضاء الخبير / سارة راشد المنصوري ، الخبير / كمال عدنان ملص، الخبير / سيف حمدان الكعبي ، الخبير / غانم بالقيزي الفلاسي ،الخبير / د. محمد محمود الكمالي ،الخبير / محمد بالحصبا المهيري، السيدة / عائشة عبدالله علي (مقرر المجلس).

و استعرض المجلس جدول الأعمال المتضمّن التعارف بين الأعضاء والاطلاع على قرار تشكيل مجلس الخبراء إضافة إلى تشكيل اللجان المختلفة ومقترح توحيد نماذج إجراءات الخبرة توزيع المناصب بين الأعضاء إضافة إلى استعراض الأهداف الأساسية للمجلس ونوعية الخبرات وتوحيد الإجراءات بين المحلي والدولي وما يستجدّ من أعمال.

محاكم دبي تنتهي من تشييد المبنى الأيقوني لمجمّع محكمة التمييز؛
صرحٌ مركزيٌ جديد للقطاعين القضائي والقانوني في الإمارات

كما نشر الموقع الإلكتروني الرسمي الخاص بالمحاكم في ديسمبر 2022 خبراً بعنوان: /الانتهاء من تشييد المبنى الأيقوني لمجمّع محكمة التمييز؛ صرحٌ مركزيٌ جديد للقطاعين القضائي والقانوني في الإمارات / وشرح الخبر عن المبني الجديد بأنه يتميز بموقعه الاستراتيجي ضمن منطقة محاكم دبي الحالية والكائنة في أم هرير، وتضمّ أبنيته دوائر محكمة التمييز وقاعات القضاة، إضافة إلى توفير مساحات تجارية فاخرة مخصّصة للشركات والكيانات التجارية الراغبة بالاستفادة من الموقع الاستثنائي بإطلالاته الرائعة على خور دبي وتبلغ المساحة الإجمالية المبنية له 36,500 متر مربع.

«محاكم دبي» تسوي
دعاوى تركات بـ 11.7 مليار درهم

ونشر موقع الإمارات اليوم بتاريخ 16 أغسطس 2022 خبراً بعنوان: «محاكم دبي» تُسوّي دعاوى تركات بـ 11.7 مليار درهم حيث تحدّث الخبر عن قيمة تسويات التركات للمسلمين وغير المسلمين، التي نفّذتها محاكم دبي خلال العام الماضي، والتي بلغت 11 ملياراً و711 مليوناً و498 ألفاً و500 درهم، فيما بلغت قيمة التسويات لدعاوى الأسرة، التي حلّتها وديّاً، 205 ملايين و526 ألف درهم.

"لقاءات أفضل الممارسات الحكومية"
تختتم أعمالها في دبي بعقد سلسلة من الجلسات الافتراضية

ونشر موقع دبي للتميز الحكومي بتاريخ 07 سبتمبر 2022 خبراً حول اختتام "لقاءات أفضل الممارسات الحكومية"، الذي نظّمه برنامج دبي للتميز الحكومي التابع للمجلس التنفيذي لإمارة دبي، بمشاركة رؤساء وممثّلي الجهات الحكومية في دبي وأعضاء المجلس العالمي للتميز. حيث ناقشت لقاءات التميز على مدار يومين نجاح دبي في ترسيخ مكانتها عاصمة عالمية للتميز والابتكار الحكومي، وإسهامات برنامج دبي للتميز الحكومي في تحقيق هذه المكانة من خلال برامجه ومبادراته وفعالياته المتخصصة.